بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بير زيت
كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات الدولية

العلاقات الأمريكية- الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة
آمنه ابراهيم معبد

إشراف: د. هشام احمد فرارجه

لجنة المناقشة

د. هشام احمد فرارجه د. جوني عاصي

د. سمير عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية
من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت – فلسطين
لعام 2003-2004

العلاقات الأمريكية – الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى اصدار خريطة الطريق

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

آمنه ابراهيم معبد

تاريخ مناقشة الرسالة
الأربعاء الموافق 16/6/2004

لجنة المناقشة

د. هشام احمد فرارجه د. جـــوني عاصي

د. سمير عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية
من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت – فلسطين
لعام 2003-2004

إهـــــــــــــــــــــــــداء

الى والدي العزيز الذي غاب جسدا وتألق روحا، الى أمي الحبيبة رمز التضحية والعطاء، والى اخوتي الأعزاء،

شـــــــــــــــــكر

لا يسعني الا أن اتقدم بالشكر وخالص العرفان للدكتور هشام احمـــــد فرارجه لما بذله من جهد ووقت في توجيهي، كما أتقدم بالشـــكر لأســـاتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور جوني عاصـــي والـــدكتور ســـمير عوض .

كما اتقدم بالشكر الجزيل، للسيدة ايلين صليبا، والسيدة منـــال عيســـى وللآنسة ايفون قريطم، نظرا لما بذلوه من جهد في مساعدتي في الحصـــول على المراجع التي افادتني في دراستي. كما اتقدم بالشكر الى كل من ساهم في انجاز هذا البحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــة	1
الفصل الأول : من القطيعة الى الحوار	17
مقدمـــــة	17
ما قبل الحوار	18
ريغان وبدء الحوار	25
الخلاصة	38
الفصل الثاني : الإستمرار في مناوئة الفلسطينيين	41
مقدمـــــة	41
ضبابية الحوار الأمريكي – الفلسطيني	42
توتر العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية	52
تعليق الحوار مع منظمة التحرير	59
خطوات السلام المتعثرة في مدريد وواشنطن	71
الخلاصة	76

الفصل الثالث: العمل على تطويع الفلسطينيين 77
مقدمـــــة 77
الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية 79
تعثر المباحثات في واشنطن 85
العودة الى الإمساك بزمام المبادرة 90
الخلاصة 97
الفصل الرابع: الإحتفاء بالفلسطينيين في البيت الأبيض 99
مقدمـــة 99
كلينتون وإعلان المبادىء 100
الفلسطينيون بين الترغيب والترهيب 107
سياسة الشد والرخي مع نتنياهو 112
الخلاصة 123
الفصل الخامس : اخفاق الدبلوماسية الأمريكية 125
مقدمـــــة 125
محاولة اللحظة الأخيرة في كامب ديفيد 126
من المفاوضات الى إنتفاضة الأقصى 140
محاولات الإنقاذ الأمريكية 146
الخلاصة 157
الفصل السادس : عسكرة الدبلوماسية الأمريكية 159
مقدمـــــة 159
تلاقي اليمين في أمريكا واسرائيل 161

تغليب الأمن على السياسة 165
دمغ الفلسطينيين بالإرهاب 188
الخلاصـــــة 195
الفصل السابع : خارطة الطريق للطريق المسدود 197
مقدمـــــــة 197
قائمة المراجع 225

مـــا أهميـــة الإســـــم ؟ إن الـــــوردة ستظـــــل رائحتـــهـــا ذكيـــــة أيـــــا كـــــان الإســـــم الـــذي نطلقـــــه عليهـــــا .

وليـــم شـــكسبير

مقدمـــــــة :

من خلال تتبع الحقب التاريخية المختلفة للعلاقات الفلســـطينية- الأمريكيـــة، يلاحظ أن الولايات المتحدة أعطت الشعب الفلسطيني إهتماما في اعتباراتها الشـــرق أوسطية في مختلف إدارتها، على الرغم من أن هناك العديد من الآراء التي تطـــرح بأن ليس لدى الولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين وأن لديها سياســـة عامـــة فقط حيال الشرق الأوسط. ومع تطور المصالح الأمريكية فـــي المنطقـــة الـــى أن أصبحت مع مرور الوقت تشكل رهانا إقتصاديا واستراتيجيا كـــبيرا، فـــإن سياســـة الولايات المتحدة حيال الشعب الفلسطيني مرت بثلاث مراحل. ففي البداية، تعـــاملت الولايات المتحدة مع الفلسطينيين على أنهم لاجئون، ثم شركاء في الإرهـــاب، وفـــي النهاية ككيان .

ففي فترة السبعينات، وبالتحديد في عام 1975، قام هنري كيســـنجر، وزيـــر الخارجية في ذلك الوقت بإعطاء تعهد لإسرائيل تمنع بموجبه الولايات المتحدة مـــن التفاوض مع أو الإعتراف بـــ منظمة التحرير الفلسطينية الا بعد أن توافق المنظمـــة على قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة 242 و 338 وأيضا بعد أن تعترف بحق

دولة إسرائيل في الوجود. وقد تعرض هذا التعهد للكثير من النقاشات والإنتقادات. فمنذ أن أطلق ذلك التعهد، كان هناك شكل من أشكال الإتصال بين الحكومة الأمريكية ومنظمة التحرير. ولكن لم يكن هناك الشيء الكثير الذي يمكن الحديث حوله، لأن سياسة الولايات المتحدة لم تقر أي دور جديد لمنظمة التحرير. وجراء ذلك، لم تؤت الإتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة أية ثمار ذات شأن، حيث الزم تعهد كيسنجر الولايات المتحدة بمبدأ عام، ووجه للشعب الأمريكي رسالة، وعلى نحو خاص للكونغرس، بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعتبر شريكا ملائما لدخول أي مسيرة سياسية.

أما الرئيس جيمي كارتر، فقد تحدث منذ آذار 1977، والى حد بعيد بمبادرة شخصية منه، عن الوطن الفلسطيني كنتيجة منشودة لتسوية تتم عبر المفاوضات. وهذه كانت احدى العناصر الناقصة في الرؤية الأمريكية، الأمر الذي كانت تحتاجه الإدارات الأمريكية السابقة. وقد شهدت الأشهر التي تلت تصريح كارتر العديد من الإتصالات بين إدارة الرئيس كارتر حديثة العهد عبر مختلف الوسطاء وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وكان المطلوب في تلك الفترة من منظمة التحرير الفلسطينية الإعتراف فقط بقرار الأمم المتحدة "242". وما كان يمكن أن ينجز في عام 1977،

احتاج لعشر سنوات إضافية حتى يتحقق، مع إرتفاع ملحوظ في حدة المعـــايير الـــتي باتت مطلوبة من منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكون الإدارة الأمريكية في هذه الفترة تعاملت عبر الوسطاء العرب، وفي الدرجة الأولى "مصر والسعودية وسوريا"، الا أن أغلب هؤلاء الوسطاء كانت لهم مصـــــلحة خاصة بهم.

ويبدو بأن الإدارة الأمريكية قد أخطأت حينما حاولت التعامل مع منظمة التحريـــر عبر وسطاء لا يرغبون أن يبدأ حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة.

وشكل عهد كارتر فترة تاريخية ذات مصالح عابرة، لأنها قد تكون الفترة الوحيدة التي كان خلالها الرئيس ووزير الخارجية، سايروس فانس، ومستشار الأمن القومي، وليم كونت، وكل كبار المستشارين على إستعداد حقيقي للسير قدما نحو حـــوار مـــع منظمة التحرير دون أي تردد يذكر في ظل حافز وحيد، وهو الموافقة على القـــرار " 242" مع التحفظات.

أما بالنسبة لفترة الرئيس رونالد ريغان، فقد كان الرئيس نفسه ووزير الخارجيـــة، الكسندر هيغ ومن بعده وزير الخارجية، جورج شولتز، جميعـــا مؤيـــدين حميميـــن لإسرائيل. وكانت هناك مواقف أساسية لإدارة الرئيس ريغان بعيد الغزو الإســـرائيلي للبنان عام 1982، حيث أعلن في خطاب له في الأول من أيلول من نفس العام عـــن

مبدأين أساسيين : أن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام إسرائيل بضم المنـــاطق المحتلـــة اليها، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف في خطـــابه أن الولايـــات المتحدة تفضل أن ترى الضفة الغربية وقطاع غزة في نوع من علاقة الإرتباط مـــع الأردن، حيث يكون هذا ثمرة نهائية لعملية المفاوضات. وبقيت هذه هـــي السياســـة الأمريكية الأساسية حتى نهاية العام 1988.

وفي نهاية المطاف، اتخذت ادارة ريغان قرار الشـــروع بـــالحوار مـــع منظمـــة التحرير الفلسطينية. وما دفعها لذلك، يعود الى ثلاثة أسباب جوهرية: أولها:الإنتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987، حيث غيـــرت الإنتفاضـــة مـــن النظـــرة الـــى الفلسطينيين تحت الإحتلال، وأبرزت هويتهم، ليس فقط كعرب يحاولون التخلص من إسرائيل، وإنما كشعب يعاني من القمع والإضطهاد ويسعى الى الإستقلال والحريـــة. وأدى ذلك الى استجابة الرأي العام العالمي. وهذا بالضرورة انعكـــس علـــى ســـلوك السياسيين، مما ساهم في اعتراف الولايات المتحدة بمركزية البعد الفلسطيني وبمنظمة التحرير كعنصر حاسم في اللعبة.

وأما السبب الثاني الذي دفع إدارة ريغان للشروع بالحوار مع منظمـــة التحريـــر فكان قرار ملك الأردن، الحسين بن طلال بفك ارتباط الأردن مع الضفة الغربية فـــي

العام 1988 . من بين ما عناه ذلك القرار هو أن الملك لم يكن ينوي المشاركة في اللعبة السياسية، ولا يريد أن يظهر وكأنه بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.

ويعود السبب الثالث الى التحسن العام الذي طرأ على العلاقات الأمريكية-السوفياتية. فقد تم الحديث في الفترة الأولى لولاية ريغان عن الإتحاد السوفياتي كـ"امبراطورية الشر". ثم تحول الحديث الى وصف تلك العلاقات في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف الى علاقات إنفراج. ولم يعد ينظر الى الدول ذات العلاقة مع الإتحاد السوفياتي بنفس مقاييس "الأبيض والأسود". فقد بات من الممكن أن تكون الدول على علاقات مع الإتحاد السوفياتي وأن ترغب الولايات المتحدة في أن يكون لها أيضا معها علاقات طيبة.

وفي فترة الرئيس جورج بوش الأب، كان الحوار الفلسطيني- الأمريكي في البداية بطيئا. ولكن في الفترة الواقعة ما بين 1989- 1992، اتخذت ادارة بوش موقفا مناهضا للإستيطان الإسرائيلي، ورفضت بموجبه تقديم ضمانات قروض لإسرائيل.

وأما بالنسبة للحوار العلني مع منظمة التحرير، فقد كان يتم على استحياء وبشكل رتيب تتوج بتوقيع إتفاق اعلان المبادىء"اوسلو" في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول عام 1993، بين اسرائيل، ممثلة برئيس وزرائها الراحل اسحق رابين

ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بمحمود عباس "أبو مازن" وبحضور الرئيس ياسر عرفات، وبمباركة من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون.

ولكن تنفيذ اتفاق "اوسلو" كان يمثل تحديا بالغ الصعوبة لأطرافه الثلاثة، الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين، حيث قام كلينتون بايفاد مبعوثه دنيس روس في العديد من المرات الى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لرأب الصدع بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني . ولكن الجولات والخلافات بقيت تراوح مكانها. فالفلسطينيون أرادوا الأرض، فيما أراد الإسرائيليون الأمن. واستمرت القضايا عالقة الى أن وقع الطرفان أوائل 1995 "الإتفاق المؤقت" الذي عرف بإسم "اوسلو 2" الذي نص على إنسحاب اسرائيل من سبعة تجمعات سكانية فلسطينية بالتدريج خلال فترة 18 شهرا. ولم يتم تحديد مساحة الأرض التي ستعيدها اسرائيل، وهو ما أصبح مصدرا رئيسيا للخلاف. فقد اعتقد الفلسطينيون أن الإتفاقات تنص على تسليمهم كل الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا القدس والمستوطنات والمواقع الأمنية، أي ما يمكن أن يصل الى 90% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي. بينما رفض الإسرائيليون ذلك بشدة، واعتبروا أن تحديد المساحات هو من شأنهم وحدهم.

وفيما بعد، حاول كلينتون أن يبذل جهدا شخصيا، وعلى عجل، لعقد قمة كامب ديفيد في منتصف تموز 2000 .ويبدو أن أهدافه من وراء عقده لتلك المباحثات كانت انتخابية لحزبه وشخصية له أكثر منها سياسة جدية .

وبالرغم من أنه تخللت حقبة كلينتون بعض الإحتكاكات العنيفة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما في هبة النفق عام 1996، وجراء إنشاء المشروع الإستيطاني في جبل "أبو غنيم " بين القدس وبيت لحم، عام 1997 ، ونتيجة هبة الأسرى عام 1999، الا أن ما تلى مباحثات "كامب ديفيد" من مواجهات من خلال إنتفاضة الأقصى ربما يعتبر أعنف مرحلة في تاريخ الصراع منذ بدايته .

وجاءت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000، لكي تقدم دليلا آخر على الفشل الذريع لدبلوماسية كلينتون، والتي راهن منذ البداية على قدرتها لتسويق الإقتراحات الإسرائيلية واستخدام أساليب تتراوح بين الترهيب والترغيب، حيث اعتقد بأنه اذا استمال الرئيس ياسر عرفات واحتفى به في البيت الأبيض، فإنه يستطيع أن يحصل منه على التنازلات الأساسية المطلوبة. وعند فشل مباحثات كامب ديفيد، سارع كلينتون لتقديم الغطاء السياسي اللازم لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهود باراك في حينه، عبر الثناء عليه وإنتقاد الطرف الفلسطيني، ثم الضغط على الأخير عبر التهديد

بتنفيذ نقل السفارة الأمريكية الى القدس، تلك الخطوة التي عطلهـــا كلينتـــون بنفســـه لإعتبارات سياسية عديدة .

وبنظرة متفحصة، يعتبر الحوار الرسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة حديث العهد نسبيا. ولكن على الرغم من ذلك، فإن قيام الحوار في حد ذاتـــه، حتى في شكله ومضمونه المحدودين، يعتبر تطورا ايجابيا علـــى صـــعيد العلاقـــات الفلسطينية – الأمريكية.

وفي هذه الدراسة، سيتم التطرق الى تأثير سياسة ازدواجية المعايير عند الولايات المتحدة، بحيث تعمل على الزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم المزيد من التنازلات من أجل وقف انتفاضة الأقصى، وتقوم في ذات الوقت باعطاءها اســـرائيل الفرصـــة الكافية لإخماد الإنتفاضة، تمشيا مع ما تعتبره حربها على الإرهاب.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضـــوء علـــى موضـــوع العلاقـــات الأمريكية– الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1988، ذلك الموضوع الذي طالما شغل بال الدارسين والباحثين . فالولايات المتحدة تعتـــبر اللاعب الرئيسي في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. وقد ازدادت فاعليتها وقوتهـــا في النظام الدولي خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1991، حيث أدت تلك الحرب الى زيادة الوزن النسبي لها في منطقة الشرق الأوسط بصورة غير مسبوقة. فقـــد بـــدأت

الولايات المتحدة في اعادة هندسة هذه المنطقة بما يتواءم مع مصالحها، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنفرادها بقيادة النظام العالمي الجديد الذي أعلن جورج بوش الأب عن تشكيله عام 1991. فانهيار الإتحاد السوفياتي قد أفقد قضية فلسطين صديقها الدولي الأول، فيما استحوذ السند الدولي الأول لإسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية على مصائر العالم منذ مطلع التسعينات.

فعلى الصعيد الدولي، جاء اندلاع انتفاضة الأقصى، التي يشار اليها أحيانا كثيرة من قبل الفلسطينيين بأنها "انتفاضة الإستقلال"، في ظروف دولية غير مواتية للشعب الفلسطيني بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي. وما تبقى من مكونات المجتمع الدولي، اوروبا الغربية، روسيا والصين، لم تكن تملك سوى التحفظ أو تسجيل الإعتراض الذي تجلى في المحافل الدولية عموما وفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص. ولكن ليس هناك شك بأن انتفاضة الأقصى كشفت للرأي العام العالمي مدى وحشية اسرائيل وازالت الواجهة الدعائية التي تتستر حولها. وأما عربيا، فقد افتقدت الإنتفاضة الى المشاركة العربية الطبيعية والضرورية. فالتضامن العربي مفقود حتى في حده الأدنى، حيث تكتفي الأنظمة العربية بالشجب والإستنكار وتمتنع عن الإقدام على خطوة فاعلة واحدة . ومع مرور الوقت، امتنعت الأنظمة العربية حتى عن الشجب والأستنكار.

وعلى الصعيد الفلسطيني، فيبدو أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت مبعثرة وموزعة ما بين مؤيد لإتفاق اوسلو ورافض له.

ولذلك، يلحظ أن انتفاضة الأقصى افتقدت الى مؤسسة ائتلافية وطنية تظلها. ويبرز الفرق المميز لإنتفاضة الأقصى مقارنة مع إنتفاضة عام 1987 في أن اسرائيل كانت قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، هذا عدا عن اللهاث الفلسطيني الرسمي المنقطع النظير لدعم الولايات المتحدة ، على الرغم من صمتها تجاه ما تقوم به إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني من ممارسات .

واخيرا، وعلى الصعيد الإسرائيلي، نلاحظ أن الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه إجماعا اسرائيليا وفق استراتيجية واضحة ومحددة تستند الى دعم الدولة الأقوى في العالم، الولايات المتحدة، بينما تفتقد الإنتفاضة أيا من أسباب هذه القوة .

ومن هنا، تبرز أهمية تناول موضوع العلاقات الأمريكية- الفلسطينية بالدرس والتحليل منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من خطوات سياسية أمريكية، لا سيما اصدار وثيقة خارطة الطريق، وذلك من أجل تبيان طبيعة هذه العلاقة وديناميكياتها ومساراتها وما ترتب عليها من نتائج.

وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الأسباب الحقيقة التي أدت الى تردي العلاقات الأمريكية – الفلسطينية، خاصة بعد اندلاع إنتفاضة الأقصى. وكذلك تهدف هذه الدراسة الى استجلاء الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة الى تغيير سياستها تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية. فبعد أن حظي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كقائد للشعب الفلسطيني بمعاملة أمريكية خاصة منذ اطلاق العملية السياسية عام 1993 من قبل ادارة الرئيس كلينتون، قرر الرئيس جورج بوش الإبن عدم التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئيس عرفات .

إن الإشكالية الأساسية التي ستحاول هذه الدراسة معالجتها هي تلك الكامنة في البحث في أسباب تدهور العلاقات الأمريكية – الفلسطينية بشكل دراماتيكي بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى. ومن هنا، سوف يحاول الباحث الإجابة على العديد من التساؤلات المطروحة : لماذا أقدمت الولايات المتحدة على فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ظل انتفاضة عام 1987؟ ما هي الدوافع الكامنة وراء قيام الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون باطلاق العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال اتفاق اوسلو؟ ما مدى تأثير فشل مباحثات كامب ديفيد في صيف عام 2000 على توتر العلاقات الأمريكية- الفلسطينية؟ ما هي تداعيات وانعكاسات انتفاضة الأقصى على العلاقات الأمريكية – الفلسطينية؟ وما هي الأسباب

الأخرى التي أدت الى تدهور هذه العلاقات؟ وماذا كان من تأثير لأحداث 11 سبتمبر 2001 على سوء العلاقات الأمريكية – الفلسطينية؟ وما مدى تأثير انطلاق "الحرب على الإرهاب" ؟ وهل ساهم النضال الفلسطيني ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي في تردي العلاقات الأمريكية– الفلسطينية ؟

ولمحاولة معالجة هذه الإشكالية الرئيسية المطروحة، فإن الدراسة تقوم على فرضية أساسية مفادها بأن أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تدهور العلاقات الأمريكية – الفلسطينية يعود الى عدم قدرة الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الأساسي لإتفاقيات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، على الإتيان بحلول عادلة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .

فالولايات المتحدة حاولت تثبيت رؤيتها كلاعب يسعى الى فرض هيمنته على النظام الدولي من أجل تغيير هذا النظام . وتكرست هذه المحاولة بشكل رئيسي من قبل الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001، الى حد الوصول الى العمل على تغيير قواعد إدارة العلاقات الدولية وتغيير أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، على نحو يعزز أحادية القطبية الأمريكية وسيطرتها على النظام الدولي. هذا التكريس للنظام أحادي القطبية من خلال السيطرة الكاملة على النظام الدولي، لا شك، كان له بالغ الأثر على طبيعة

العلاقات الأمريكية– الفلسطينية، طوال عقد التسعينات من القرن الماضي، وبالتحديد بعد اندلاع إنتفاضة الأقصى. ويرتبط بالفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة العديد من المؤشرات. فرغم أن امريكا كانت الراعي الأساسي لإتفاقيات السلام الإسرائيلية– الفلسطينية ، الا أنها لم تفعل شيئا جذريا من أجل انقاذ العملية السياسية مما ألم بها من تراجعات . وقد أبرزت انتفاضة الأقصى بوضوح جلي أكثر من أي وقت مضى وثوق العلاقة بين سياسات الولايات المتحدة في المنطقة وممارسات الإحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. فالولايات المتحدة كانت بإستمرار تصادق على سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، أرئيل شارون في التعامل مع الإنتفاضة، وأعطت له كل ما احتاجه من وقت من أجل القضاء عليها. وقد بات واضحا أنه لم يكن من الممكن للولايات المتحدة أن تقف الى جانب الشعب الفلسطيني في انتفاضته، في ذات الوقت الذي تشن فيه حربها على الإرهاب، حيث أقرنت المقاومة الفلسطينية بالإرهاب. إضافة الى ذلك، فإن المبادرات الأمريكية لحل الصراع كانت دائما تفرض على الجانب الفلسطيني تقديم تنازلات لوقف الإنتفاضة .

وينحصر الإطار الزمني لهذه الدراسة في الفترة الواقعة بين بدء الحوار الأمريكي – الفلسطيني الرسمي في عام 1988 وحتى اصدار الولايات المتحدة

لوثيقة خارطة الطريق لحل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي في عام 2003، مرورا بمختلف مشاريع التسوية الأمريكية.

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحه، فإن الباحث يعتمد على منهج التحليل المضموني للسياسات والمواقف لدى كلا الطرفين الأمريكي والفلسطيني. وستعتمد الدراسة أيضا على منهج تحليل النظم السياسية السائدة، باعتبار أن النظام السياسي هو الإطار الذي يضم العديد من الحلقات المتشابكة. ومن أجل فعل ذلك، سوف يقوم الباحث بمراجعة مختلف المصادر الأساسية والثانوية التي كتبت حول هذا الموضوع.

وتكمن الصعوبة الأساسية للقيام بهذه الدراسة طبيعة ما يحيط بها من تعقيدات وتشابكات، حيث أن العديد من المراجع التي تطرقت الى هذا الموضوع تعكس في غالب الأحيان وجهات نظر سياسية لطرف ما أكثر من تحليل أكاديمي علمي موضوعي . إضافة الى ذلك، يلحظ تسارع التطورات على الساحة الدولية وتفاعلاتها .

تتضمن الدراسة مقدمة وسبعة فصول تناقش العلاقات الأمريكية– الفلسطينية من كافة جوانبها في الفترة المحددة ، وذلك عن طريق استعراض الحقب التاريخية

والتطورات التي طرأت على هذه العلاقات من مد وجـــزر، هـــذا إضـــافة الـــى الخاتمـــــة وقائمة بأهم المراجع والمصادر.

الفصل الأول : (من القطيعة الى الحوار)، يستعرض أهم الأسباب الـــتي دفعـــت بإدارة رونالد ريغان الى فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن اتسمت سياسة الولايات المتحدة بدرجة عالية مـــن العـــداء للشـــعب الفلســـطيني وحقوقه.

وأما **الفصل الثاني: (الإستمرار في مناوئة الفلسطينيين)**، فيتطرق الى ما قامت به إدارة جورج بوش الأب من خطوات متلكئه تجاه الفلسطينيين، مما مكنها بعـــد خوضها للحرب على العراق في مطلع عام 1991، من عقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية ذلك العام، ومن ثم ترتيب جولات تفاوضية فلسطينية– اســـرائيلية فـــي واشنطن .

وفي **الفصل الثالث: (العمل على تطويع الفلسطينيين)**، يتركز التحليل على مـــا بذلته إدارة بيل كلينتون من جهود حثيثة، تهدف من وراءها الى اغراء الفلسطينيين من أجل الدخول في عملية سياسية تفاوضية مع إســـرائيل.

وفي **الفصل الرابع: (الإحتفاء بالفلسطينيين في البيت الأبيض)**، يتم تسليط الضوء على ما آلت اليه جهود كلينتون تجاه الفلسطينيين من نتائج ملموسة بحيث تمكنـــت

إدارته من إستضافة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الحكومة الإسرائيلية لتوقيع وثيقة إعلان المبادىء "اتفاق اوسلو" في حديقة البيت الأبيض، في 13 أيلول/ سبتمبر 1993. وأما في **الفصل الخامس: (اخفاق الدبلوماسية الأمريكية)**، فيجري البحث في مختلف الديناميكيات التي أعادت بالجهود الدبلوماسية التي بذلها كلينتون الى نقطة الصفر، حيث ما أعده من ترتيبات في قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000 قد إنهار، وحيث البيئة الجديدة التي تولدت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إتسمت بأعلى درجات التوتر والصراع بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى في 28 ايلول/سبتمبر 2000.

وفي **الفصل السادس: (عسكرة الدبلوماسية الأمريكية)**، يتم تحليل الدوافع وراء التغير الحاد في السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، حيث يمكن وصف العلاقات الأمريكية- الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الإبن بأنها الأكثر توترا وسلبية منذ الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولإيضاح ذلك، فإنه يتم في **الفصل السابع والأخير: (خارطة الطريق للطريق المسدود)**، دراسة ما طرحته ادارة بوش الإبن من خطة لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، اعتمدت في جوهرها وهيكلها على توفير جميع المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، في الوقت الذي تهضم فيه مختلف الحقوق الوطنية الفلسطينية.

الفصل الأول

من القطيعة الى الحوار

مقدمـــــة

لا شك أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفتح حوار مـــع منظمـــة التحريـــر الفلسطينية في عام 1988 قد استحوذ على إنتباه واهتمام الكـــثيرين مـــن البـــاحثين والدارسين.

فالولايات المتحدة عكفت على مدى السنين منذ إنشاء إســـرائيل علـــى بلـــورة مجموعة من السياسات، هدفت من وراءها الى تهميش الفلسطينيين والغاء حقـــوقهم. وعلاوة على ذلك، قامت الولايات المتحدة بإتخاذ كافة الإجراءات من أجـــل تـــدعيم اسرائيل وتمكينها من أجل فرض سيطرتها على الشعب الفلســـطيني. ولـــذلك، جـــاء الإعلان عن بدء الحوار الأمريكي- الفلسطيني كنقطة تحول هامة، وإن كانت شـــكلية في الكثير من جوانبها، في تاريخ العلاقات الأمريكية- الفلسطينية.

فما الذي يا ترى قاد الى هذا التحول في السياسة الأمريكية تجاه الفلســـطينيين؟ وكيف أثرت مراحل ما قبل البدء بالحوار على مجريات الحوار نفسه؟ والى أي حـــد أثرت إنتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الإسرائيلي في عام 1987 في خلـــق

هذا الواقع الجديد ما بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؟

هذه الأسئلة وغيرها تشكل ما سيسعى هذا الفصل الى بحثـــه وتحليلـــه، مـــع استعراض لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين قبل البدء في عملية الحـــوار، ومع التركيز على الظروف المختلفة التي هيأت البيئة المناسبة للشروع فيه.

ما قبل الحوار

مرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الفلسطينيين خلال الفترة الواقعة ما بين 1948–1988 في مراحل ثلاثة متميزة، شهدت خلالها تحـــولات تكتيكيـــة بهدف استيعاب الظروف المتغيرة.[1] ففي المرحلة الأولى مـــا بيـــن 1948 و 1967، سادت سياسة التهدئة والتسكين، حيث تضافرت الإعتبارات الإنسانية مع المخاوف من أن تبعث مشكلات اللاجئين الفلسطينيين فوضى سياسية وإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط . لذلك، واصلت الولايات المتحدة دعمها المالي بسخاء لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "اونروا" .[2]

---

[1] – توفيق ابو بكر، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني**، الكويت: مطبعة ذات السلاســـل، االطبعة الثانية، 1987، ص 96.

[2] – محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون: بين الإستيعاب والتصفية. القدس:** جمعية الدراسات العربية، 1985، ص 105.

أما في المرحلة الثانية من سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين، الممتدة من 1967 الى 1976، فقد تحولت فترة الهدوء الى المواجهة، حيث أدانت الولايات المتحدة الأمريكية حرب العصابات والمقاومة الفلسطينية واعتبرتها أعمـــالا إرهابيـــة موجهة ضد اسرائيل في الداخل والخارج . وعليه، قامت الولايات المتحدة بتطـــوير تكتيكات مضادة لما أسمته الإرهاب الفلسطيني. الا أنه في نهاية هذه الفـــتره، بـــدأت الولايات المتحدة تدرك وجود قومية فلسطينية لها حقوق وطموحات مشروعة .[3]

وخلال المرحلة الثالثة من سياسة الولايات المتحدة والممتدة من العـــام 1976 الى 1988، حدث تحول نحو التكييف، وإن كان على مضض، اذ تجلى بوضوح تام في أن أي تسوية في منطقة الشرق الأوسط لن تدوم من دون مشاركة فلسطينية. فقـــد بات جليا أن السلام لن يدوم بدون تلك المشاركة. [4]

(الأونروا) أنشأت بموجب توصية بعثة المسح الإقتصادي للشرق الأوسط والتي كان يرأسها غـــوردون كلاب، والتي ضمنت لاحقا في قرار الجمعية العامة رقم 302 في الدورة الرابعة، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1949 . وقد قدم هذا القرار من قبل الدول الأربع الممثلة في بعثة المسح الإقتصادي وهي: الولايـــات المتحـــدة، فرنســـا، بريطانيا وتركيا. وأعاد هذا القرار تأكيد الفقرة 11 من القرار رقم 194 والذي نص على إنشـــاء وكالـــة الأمـــم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لمزيد من المعلومات، انظر شديد، ص 104 .

[3] – وحيد عبد المجيد، "العلاقات الفلسطينية الأمريكية: المواجهة واحتمالات الحوار". **السياسة الأمريكية والعرب،** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1991، ص 166.

[4] – كميل منصور،"السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من كارتر الى ريغان"، **السياسة الأمريكيـــة والعـــرب،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثالثة،1991، ص 91.

وبالتالي، إعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في وطن قومي. لكنها رفضت الإعتراف بحقه في تقرير المصير.

وقد بذلت الولايات المتحدة محاولة قصيرة الأمد، ولكنها غير ناجحة، للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية واشراك الفلسطينيين في محادثات السلام الخاصة بالحكم الذاتي ضمن إتفاقات كامب ديفيد للعام 1979.[5] الا أنها أخفقت بسبب أن اتفاقات كامب ديفيد قد ضيقت للغاية مفهوم الحكم الذاتي، الى درجة نفت فيها حق تقرير المصير الفعلي. وبدلا من ذلك، أوجدت وضعا رأى الفلسطينيون أنه بمثابة خطر مميت على حقوقهم المكتسبة وبقائهم كشعب.[6]

كان هذا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . أما من الجانب الفلسطيني، فقد تبلورت وتغيرت تصورات الفلسطينيين للحل المقبول لمشكلة الشرق الأوسط بين الأعوام 1947 و 1987، تماما كما تغيرت التصورات الأمريكية. ففي العام 1947، صوتت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181)[7]، القاضي بتقسيم فلسطين بين دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، ذلك

---

[5] – خالد الحسن، **قراءة سياسية في مبادرة ريغان**، عمان: دار الجليل للنشر، 1985، ص 20 .

[6] – فايز صايغ، "كامب ديفيد وفلسطين"، **شؤون فلسطينية**، العدد 85، كانون أول 1978، ص 8 .

[7] – صدر قرار 181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947. وكان ابرز ما نص عليه:1. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية 2. تدويل مدينة القدس 3. عدم المساس بالحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وضمان حرية الزيارة والوصول والمرور للمواطنين في مدينة القدس 4. ضمان حرية العبادة 5. عدم المساس بالأماكن المقدسة وعدم السماح ايضا بأي

القرار الذي رفضه الفلسطينيون بالإجماع . ولم يظهر ما يدل على تبـــدل فـــي هـــذا الموقف الفلسطيني حتى العام 1977 [8]. وفي العام 1978[9]، عبر ياســـر عرفـــات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن موافقة الفلسطينيين على تسوية بموجب قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار رقم (181). وفـــي غضـــون ذلـــك، سحبت الولايات المتحدة تأييدها للقرار رقم)181(ولقرارات الأمم المتحدة الأخـــرى التي تنص على عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. وسعت بدلا من ذلـــك الـــى محاولة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم فلسطين .ولم يكن لهذه التغيرات في السياسة الأمريكية الا أن تغذي شكوك الفلســـطينيين بخصـــوص المـــــواقف والسياســـات الأمريكية .[10]

عمل يمكن ان يمس بأي طريقة من الطرق بقدسية مدينة القدس .

لمزيد من المعلومات، انظر **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي** ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1975، ص ص 4 -16.

[8] – أجرت ادارة كارتر اتصالات غير مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر قنوات شتى، حيث كان من بينهـــا مواطنون أمريكيون. وكانت احدى المقابلات قد اجراها ويليم سكرانتون، حاكم ولاية بنسيلفانيا، مع ممثل كبير في منظمة التحرير في باريس في شهر تموز/ يوليو 1977 .

لمزيد من المعلومات، انظر شديد. مصدر سبق ذكره، ص 198 .

[9] – الياس شوفاني،**اسرائيل ومشروع كارتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعـــة الأولـــى، 1980، ص 40.

[10] – كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل:العروة الأوثـــق** ، بيـــروت: مؤسســـة الدراســـات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1996، ص 134.

ولدى مراقبة ما يدلي به الناطقون الرسميون الأمريكيون، تبرز الكثير من هذه التبدلات التكتيكية في السياسة الأمريكية من خلال تصريحاتهم التي غدت مؤشرا على تبدل في سياسة الولايات المتحدة .[11] لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحرص على تجنب إعطاء تعريف عملي دقيق لما تطلقه من تصريحات بخصوص الفلسطينيين .

وحقيقة الأمر، كان جزء من الفائدة التي تجنيها الولايات المتحدة من وراء ما تصدره من تصريحات يكمن في غموضها، حيث ذلك الغموض في ما تصدره الولايات المتحدة من تصريحات أمكنها الإيحاء بحدوث تغيرات في سياستها بشكل خال من أي محتوى سياسي محدد. كما كان هذا التكتيك فعالا في إقناع الحكومات العربية والرأي العام العالمي بحراك سياسة الولايات المتحدة ومرونتها.

وعلى الرغم من التبدل الظاهري في التكتيكات، بقيت بعض الأهداف ثابتة. فسعت الولايات المتحدة بدأب من أجل إحتواء الصراع العربي– الإسرائيلي، وتهدئة حركة التحرير الفلسطيني، وتوفير الدعم الكامل لإسرائيل. والأهم من ذلك، أن مفهوم

---

[11] – تدرجت تصريحات الولايات المتحدة الصادرة ما بين الإعوام 1917 و 1988 حول الفلسطينيين من سكان فلسطين من غير اليهود، واللاجئين العرب و الإرهابيين العرب الى الإرهابيين الفلسطينيين، الفلسطينيون، الكيان الفلسطيني واخيرا الشعب الفلسطيني . ولم تقتصر على التصريحات فقط، إنما حدث لدى الإدارة الأمريكية تغيير في المصطلحات السياسية :من فلسطين، اقليم تحت الإنتداب، والعودة الى الوطن والتعويض، أو إعادة التوطين والدمج، والعدالة للاجئين، وضد الإرهاب، الى مصالح الفلسطينيين والمصالح المشروعة للفلسطينيين.

الولايات المتحدة لمصالحها في الشرق الأوسط وفلسطين ظل ثابتا على نحـــو ملفـــت للنظر، حتى عندما كانت التحالفات والشراكات والخصومات تتغير. هذا بالإضافة الى تدخلها المباشر للحفاظ على الأنظمة الحاكمة الصديقة[12]، كما حدث في إيران ســـنة[13] 1953 وفي لبنان سنة 1958[14] وفي الأردن سنة 1970[15] .

ولا بد من الإشارة هنا الى أن مصالح الولايات المتحدة والحكومات العربيـــة قد تضاربت وتلاقت في آن معا. فنقاط التلاقي الأساسية كانت تتمثل فـــي ضـــرورة إستمرار إمدادات النفط وفي الأسواق المالية وتدعيم صناعة السلاح. بينمـــا بـــرزت

---

[12] - هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة سليمان الفرزلي. لندن: منشورات هاي لايف، الطبعة الأولى، 1984، ص 41.

[13] – فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998، ص 49.

استخدمت ادارتا ترومان وايزنهاور وكالة الإستخبارات المركزية كاداة سرية لمعالجة قضايا السياسة الخارجيـــة المعقدة. منها على سبيل المثال، تفويض ايزنهاور وكالة الإستخبارات المركزية باسقاط الحكومة القومية الدستورية في ايران وذلك عن طريق الدعاية والتخريب والتكتيكات شبه العسكرية لتقويض الحكومة الشرعية .

[14] – قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتمويل المرشحين المؤيدين للحكومة في الإنتخابات البرلمانيـــة اللبنانية لعام 1957، مما ادى الى وقوع احداث دموية . وقيام الولايات المتحدة بهذه الخطوة ياتي كخطوة داعمـــة لـــ كميل شمعون ليتولى الرئاسة اللبنانية في العام 1958.

[15] – هاجم الجيش الأردني الفدائيين الفلسطينيين، فبعد قتال استمر 10 ايام بدأ في 17 ايلول لغاية 26 من العام 1970، حيث قتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، واطلق على هذه المذبحة اسم ايلول الأسود . وقد قام الملك حســـين بهذه الخطوة نتيجة لموافقته على مبادرة روجرز لعام 1969 التي تنص على: الإلتزام بهدنة 1967 وقيام مصـــر والأردن بلجم ومراقبة نشاطات الفدائيين الفلسطينيين .

لمزيد من المعلومات انظر شديد، مصدر سبق ذكره ، ص 143.

التباينات بشأن إسرائيل،[16] لا سيما احتلالها أراض عربية واقتلاعها الشعب الفلسطيني من وطنه . فقد عبرت الولايات المتحدة عن أملها بإستتباب النظام والأمن في الشرق الأوسط، وأمدت العرب وإسرائيل بالسلاح .[17] وهي سياسة حافظت الولايات المتحدة من خلالها على استمرار التسلح ودوران عجلة مصانع السلاح وتدفق الأرباح. وكان ثمن الأسلحة العربية من البترول، بينما كان ثمن الأسلحة الإسرائيلية من دافعي الضرائب الأمريكيين .[18]

وكذلك ولدت سياسة الولايات المتحدة نقاط إحتكاك مع أوروبا الغربية واليابان، اللتين تعتمدان أكثر على نفط الشرق الأوسط وتجارته وإستثماراته. فقد قطع الأوروبيون واليابانيون شوطا أبعد كثيرا من الولايات المتحدة نحو الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

وكان رفض الولايات المتحدة التباحث رسميا مع منظمة التحرير الفلسطينية مشروطا بتخلي المنظمة مسبقا عن ورقتها التفاوضية وهي:[19] "الإعتراف بحق

---

[16] – تمام البرازي، **أمريكا والعرب شاهد عيان 1983–1990**. المجلد الأول. بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1992، ص 559.

[17] – ستيفن غرين، **بالسيف، امريكا واسرائيل في الشرق الأوسط 1968–1986.** ترجمة: محمود زايد، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 1989، ص 131.

[18] – ادوارد تيفنن، **اللوبي اليهودي وسياسة امريكا الخارجية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 1989، ص 186.

[19] -William B. Quandt**. Peace Process**, Washington; Brookings Institution Press, 2001, P. 172.

إسرائيل في الوجود."[20] في حين لم يكن مطلوبا من إسرائيل أن تقدم اعترافا ممـــاثلا بالمنظمة قبل أي مفاوضات . فلم يكن مطلوبا منها أيضـــا حـــتى الإعـــتراف بحـــق الفلسطينيين في إختيار ممثليهم، وذلك بناء على الرفض الإسرائيلي الدائم للتعامل مع أي ممثل فلسطيني ينتمي الى منظمة التحرير الفلسطينية .[21]

ريغان وبدء الحوار

من خلال الإستعراض المختصر للسياسة الأمريكية تجاه الشعب الفلســـطيني، يلاحظ وبشكل واضح غياب الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترات المتعاقبة. الا أن الفترة التي تعتبر مؤشرا واضحا على بداية للحـــوار، تعزى لفترة ولاية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والذي تـــولى رئاســـة الولايـــات المتحدة الأمريكية مرتين متعاقبتين في الفترة الواقعة ما بين 1981- 1988 . ففي خلال السنوات الثمانية لإدارته، كان ينظر الى العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية من منظار الحرب الباردة . وقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية – الإسرائيلية على أساس

---

[20] – كان لتعهد هنري كيسنجر الذي اطلقه في العام 1975، الأثر الكبير في فرض قيود على الولايات المتحدة . فهذا التعهد منع الولايات المتحدة من التفاوض أو الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الا بعد أن توافق المنظمة على قراري مجلس الأمن الصادرين عن الأمم المتحدة 242 و 338 وتعترف بحق اسرائيل في الوجود .

[21] – شديد، مصدر سبق ذكره، ص 255 و ص 266 .

فرضية مفادها أن إسرائيل يمكن أن تكون خط الدفاع الأول ضد التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط[22] .

يضاف الى تلك السياسة، تحيز إدارة ريغان القوي الى جانب الأردن ومناهضتها لمنظمة التحرير الفلسطينية[23]. ولكن ذلك الخيار الذي تبنته إدارة ريغان كان قد أُسقط فيما بعد جراء إتخاذ ملك الأردن، الحسين بن طلال قراره بفك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، في مطلع شهر تموز/يوليو 1988 [24].

وهنا تجدر الإشارة الى أنه كان لإندلاع الإنتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الأول/ديسمبر 1987 بالغ الأثر على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني. فتلك الإنتفاضة، من بين ما سببته، هو خلق شعور عند الولايات المتحدة بعدم الرضا عن النفس، ليس دفاعا عن الفلسطينيين وإنما عما ترتأيه من مصالح لها قد تتعرض لعدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط جراء الوضع الجديد . فالإنتفاضة الفلسطينية أخذت تكتسب قوة دفع بمرور الزمن. فريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى أقر في تموز/يوليو 1988

---

[22] – آن لش، "ادارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين".**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون الى كلينتون**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، حزيران 1996، ص 268.

[23] – وليم كوانت "انطباعات حول الحوار الأمريكي– الفلسطيني". **(محاضرة)**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 27 تموز 1989، ص 9.

[24] – مهدي عبد الهادي، **الإنفصال الأردني أسبابه وآثاره**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1988 ص 6 .

أمام الكونغرس الأمريكي أن الإنتفاضة خلقت واقعـــا جديـــدا :" لا شـــك عنـــدنا أن الإنتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد سببها الى حد كبير شعور بـــأن عمليـــة السلام قد توقفت في مكانها." [25]

وقد أجبرت الإنتفاضة الفلسطينية الولايات المتحدة على محاولة ايجـــاد حـــل للقضية الفلسطينية،[26] بحيث كان كل من الرئيس المصري، حسني مبـــارك والملـــك الأردني، الحسين بن طلال، وحتى شمعون بيريس، وزير المالية الإسرائيلي آنذاك،[27] يحث جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، على تولي مســـؤولية شخصية في الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة . وهذا ما دفع شولتز في الفترة من شباط/ فبراير الى حزيران/ يونيو 1988 للسفر الى المنطقة أربع مـــرات متتاليـــة، بحيث كانت تلك هي المرة الأولى التي تجري فيها دبلوماسية مكوكية مستديمة علـــى مستوى رفيع خلال الأعوام الثمانية من رئاسة ريغان.[28] وبلغ الأمر بشولتز أن يقـــدم الى الأطراف المعنية خطة مفصلة ومتماسكة، ذهبت الى أبعد من كامب ديفيد فـــي

---

[25] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 257 .

[26] –كان لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21 ل/43/1 والصادر بتاريخ 4/11/1988، عن الجلسة التي خصصت للإنتفاضة دليلا على وقوف شعوب العالم ودوله بأغلبيتها الساحقة ضد الإحتلال ومع النضـــال العـــادل للشعب الفلسطيني وحقه الثابت في التحرروالإستقلال.

[27] – ديفيد لانداو، **معركة السلام يوميات شمعون بيريس** . ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل، عمـــان: الأهليـــة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1995، ص 365.

[28] – فاروق القدومي، **فلسطين بين الماضي والحاضر، مقتطفات من التاريخ والوضع الراهن**. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص 57.

عام 79 [29]. وتضمنت عناصر جوهرية سعى اليها كل من مبارك والحسين، كما أنه حدد مواعيد زمنية لكي يوحي بما في مهمته من الحاح ويربط بين عناصر الخطة المختلفة. وقد تضمن مقترحه قبل قيامه بالسفرة الأولى الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان/ ابريل 1988. فشولتز أراد من ذلك المؤتمر أن يكون حدثا لفتح باب المفاوضات، تشترك فيه اسرائيل ومصر وسوريا ووفد أردني– فلسطيني مشترك والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. وفي مقترحه، حدد شولتز الأول من آيار/ مايو من نفس العام أنه بالإمكان البدء بمفاوضات تستمر ستة أشهر للوصول الى مرحلة إنتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشمل إجراء إنتخابات من الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري.

ووفقا لذلك المقترح، تبدأ بعد سبعة أشهر، أي في كانون الأول/ ديسمبر، محادثات بين إسرائيل والوفد الأردني– الفلسطيني المشترك بخصوص الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، على أن تنتهي هذه المحادثات خلال سنة واحدة. وحسب رؤيته، يبدأ مفعول الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات من بداية المرحلة الإنتقالية. وحدد شولتز بأن المفاوضات عن الوضع النهائي تبدأ في كانون الأول/ ديسمبر، حتى

---

[29] – محمد عبد العزيز ربيع، **الحوار الفلسطيني–الأمريكي: الدبلوماسية السرية والإتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1995، ص 66.

وإن لم يتم التوصل الى إتفاق في المرحلة الإنتقالية . وبهـــذا، ربـــط شـــولتز بيـــن المرحلتين: الإنتقالية والنهائية [30].

وفي طرحه هذا، كان شولتز يعلم بأن العرب سيترددون في المشاركة اذا كان التشديد يقع فقط على المرحلة الإنتقالية دون غيرها. ولذلك، يبدو بأنه خاطر بحدوث مقاطعة اسرائيلية بإصراره على أن المرحلة الإنتقالية لا يمكـــن أن تقـــوم وحـــدها. وعليه، حاول أن يهدىء من روع اسرائيل بتسمية المؤتمر الدولي "احتفالا افتتاحيـــا" لا سلطة له في ابرام تسوية من خلال التفاوض .

وفي هذا، نجح شولتز في تجنب مسألة تمثيل الفلسطينيين[31]. ورغم ذلك، جاء الموقف الإسرائيلي كما كان متوقعا، بحيث رفض اسحق شـــامير، رئيـــس الـــوزراء الإسرائيلي آنذاك الخطة بفظاظة بقوله: "ان الكلمة الوحيدة التي اقبلها في خطة شولتز هي توقيعه. إن الوثيقة، بإستثناء هذه الكلمة، لا تخدم قضية السلام. " وشدد شامير من لهجة رده :" إن المقترح يجبرني على أن اقاومه بكل قواي، وقواي في المقاومة كبيرة جدا ." [32]

ومع أن شولتز استاء من لغة شامير، غير أن واشنطن لم ترد عليه علنا. بـــل ان الولايات المتحدة منحته جوائز استراتيجية جديدة قيمة كان منها: "مـــذكرة اتفـــاق

---

[30] – آن لشن، مصدر سبق ذكره ، ص 259

[31] - Quandt, P.238

[32] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 259.

معدلة عن التعاون المشترك في الحقول السياسية والأمنية والإقتصـــادية" والتعجيـــل بتسليم خمس وسبعين طائرة مقاتلة مـــن طـــراز "اف –16". وبهـــذا، أرادت الإدارة الأمريكية أن تظهر تشديدها على العلاقة الإستراتيجية مع إسرائيل، وذلـــك للوقـــوف بوجه إنتقاد الكونغرس المتوقع لخطة شولتز السلمية ولتطمين إسرائيل أن أمنها لـــــن يتعرض للخطر اذا تطلب إتفاق السلام تخليها عن الضفة الغربية وقطاع غزة [33].

وأما الفلسطينيون، فقد تجنب شولتز الإشارة الى تمثيلهم، بحيث التزم موقـــف الإدارة الأمريكية القديم الذي يقضي بأن على الفلسطينيين أن يعبروا عن آرائهم مـــن خلال وفد مشترك مع الأردنيين. ولم يشر الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يـــذكر اذا ما كان سيجري اشراك الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وقطـــاع غزة في مرحلة من المراحل[34] .

وجاء الرد الفلسطيني عندما دعا شولتز عددا من الشخصيات الفلسطينية الـــى إجتماع في القدس الشرقية يوم 26 شباط/ فبراير 1988، حيث لم يحضر أحد منهم. وكان ردهم أن على شولتز أن يجتمع بوفد من الفلسطينيين يضم الذين يعيشون خارج الأراضي المحتلة، وأن يتم الإجتماع في القاهرة أو عمان، لا في القدس، وأن يجري إختيار الفلسطينيين من قبل منظمة التحرير أو بموافقتها، وليس من قبـــل الولايـــات

---

[33] – آن لش، مصدر سبق ذكره ، ص 259.

[34] – آن لش، مصدر سبق ذكره ، ص 261 .

المتحدة . وقد فوجيء شولتز بالمقاطعة الفلسطينية، لكنه أصدر تصريحا توفيقيا يرمي الى إبقاء الباب مفتوحا، جاء فيه: "يجب أن يحقق الفلسطينيون السيطرة على القرارات السياسية والإقتصادية التي تؤثر في حياتهم ويجب أن يكونوا مشاركين فعالين في المفاوضات لتقرير مستقبلهم." [35]

وفي آذار/ مارس 1988، شدد ياسر عرفات على أن منظمة التحرير هي التي يجب تمثيلها في محادثات السلام، وأن وفدا مشتركا أردنيا – فلسطينيا لم يعد مقبولا. ووجه عرفات انتقاده الى شولتز لإختياره الفلسطينيين الذين سيجتمع بهم قائلا: "لا حق له باختيار الوفد الفلسطيني، هذه مسألة كرامة واستقامة. هل استطيع أنا أن اختار الممثل الأمريكي؟! حسنا، أنا لا املك الحق في ذلك."[36]

وعلى الرغم من أقواله، قام عرفات بتقديم حوافز ايجابية الى شولتز لتشجيع إجراء المفاوضات، حيث قال أنه قبل بوجود اسرائيل من خلال موافقته على كافة قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرارين "242" و "338 . وأكد عرفات : "اننا قلنا الأرض مقابل السلام في المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1984..." لكنه

---

[35] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 261

[36] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 262

استدرك: "مع من سأقوم بصنع السلام في مؤتمر دولي؟ مع أعدائي، مع الحـــــكومة الإسرائيلية." [37]

فجاء رد شولتز في تصريح له في شهر أيلول/ سبتمبر 1988، حاول فيه أن يغري الفلسطينيين بطروحاته: "ينبغي على الفلسطينيين أن يلعبوا دورا هم أنفسهم في المفاوضات."[38]

ولكن الملحوظ هو أن واشنطن كانت تسير ببطء نحو الإعتراف بمركزية التمثيل الفلسطيني في أية عملية دبلوماسية. ويبدو أن التحولات في سياســـات الولايات المتحدة كانت متصلة ليس فقط بالبيانات التوفيقيـــة الصـــادرة عـــن الزعماء الفلسطينيين وتخلي الملك حسين علنا عن المســـؤولية عـــن الضـــفة الغربية في الثلاثين من تموز/ يوليو 1988، وإنما بانزعاج واشنطن المتزايد من شامير.

فعند وصول شولتز الى تل ابيب في حزيران/ يونيو 1988، قال بصراحة تامة: "إن استمرار الإحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة والإحباط الذي يصيب

---

[37] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 262

[38] – فؤاد المغربي، "سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية"،**(ندوة)** ، رام الله: معهد ابراهيم ابـــو لغد للدراسات الدولية، شباط 2002، ص 26.

حقوق الفلسطينيين هما طريق لا ينفذ . والإعتقاد بأن من الممكن أن يستمر هذا هو من الأوهام ." [39]

وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر 1988، كان شولتز يلقي باللوم مباشرة على شامير لعدم البدء بالمفاوضات.[40] فقد انتقد اسرائيل على أعمالها في قمع الإنتفاضة قائلا: " انه يجب أن تحافظ اسرائيل على القانون والنظام، ولكنها يجب كذلك أن تجد طريقة ما للإستجابة الى تظلمات الفلسطينيين." وعبر شولتز خلال رحلته الرابعة والأخيرة للمنطقة عن إحباطه جراء عدم تمكنه من تحقيق أهدافه بالقول:" إن مبادرتي أو مبادرة الولايات المتحدة ليست هي التي يشوبها الإضطراب. إنما المنطقة هي التي يشوبها الإضطراب. لهذا استمر أنا بالمجيء."[41]

ووصل الأمر بشولتز الى حد تبرير اخفاقه في الوصول الى أهدافه المنشودة بالقاء اللائمة على الإسرائيليين: "ان اسرائيل، برفضها التخلي عن أي جزء من الأراضي، إنما تعمل على الا يوافق أي عربي على التفاوض ."

وبالرغم من تصريحات شولتز الإنتقادية لشامير وسياساته، الا أن هذه التصريحات لم تبد تعبر عن رغبته بانصاف الفلسطينيين، بمقدار ما كانت ترمي الى

---

[39] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 265.

[40] - Quandt , P. 277

[41] - آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 266.

تعزيز موقف بيريس وحزب العمل في الإنتخابات البرلمانية التي كانت ستجري في إسرائيل في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1988.[42] وبالإضافة الى ذلك، فإن تصريحات شولتز كانت أيضا تشير الى القنوط الذي شعرت به إدارة أمريكية لم يبق من ولايتها سوى بضعة أشهر [43].

وكان شولتز في تلك المرحلة على يقين تام بأن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستوفي كل الشروط المطروحة، ولكنه لم يكن يرغب في تسهيل الأمور عليها. فكان من أبرز القرارات التي إتخذها رفضه في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، منح ياسر عرفات تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والمخصصة لمناقشة القضية الفلسطينية المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1988[44].وفيما لم يتدخل الرئيس ريغان بالقرار، ورغم معارضة جميع مستشاري شولتز، الا أن الكونغرس قام بتأييده. [45]

---

[42] – فاروق القدومي، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[43] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 266.

[44] – ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2000، ص 245.

نظرا للإتصالات التي قام بها ياسر عرفات مع دول عدم الإنحياز والإتحاد السوفياتي والدول الإشتراكية، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بأغلبية 154 صوتا، بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة في جنيف، وحدد 13 كانون الأول/ديسمبر 1988 موعدا للإستماع الى خطاب الرئيس عرفات.

[45] – كونت، (محاضرة) ، "الحوار الأمريكي الفلسطيني"، مصدر سبق ذكره، ص 10 .

وهنا، يجدر التذكير أن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت في مذكرة التفاهم الأمريكية – الإسرائيلية السرية التي أرفقت بإتفاق فك الإرتباط الثاني المعقود بين مصر وإسرائيل في ايلول /سبتمبر 1975، بأنها " لن تعترف بـ ، أو تتفاوض مع، منظمة التحرير الفلسطينية طالما كانت هذه المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل بقراري مجلس الأمن 242 و 338."

وعلاوة على هذه الإشتراطات، قامت إدارة ريغان بإضافة شرط آخر، والقاضي بوجوب قيام منظمة التحرير بنبذ الإرهاب قبل أن تبدأ الولايات المتحدة بالتحدث مع زعمائها . وبذلك، فقد قيدت واشنطن حريتها كل التقييد في مسألة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت حتى الإتصالات والإجتماعات غير الرسمية، الا بعد أن تصرح منظمة التحرير بقبولها لهذه الشروط الثلاثة، على نحو علني ورسمي وقاطع .[46]

ولكن ياسر عرفات فاجأ العالم باستجابته لمجموعة من الجهود الدولية، لا سيما السويدية منها، من أجل التقريب بين مواقف منظمة التحرير الفلسطينية والمواقف التي عبرت عنها إدارة ريغان . فقام عرفات في صباح الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 1988 بالموافقة على الشروط الصارمة التي فرضتها واشنطن لبدء الحوار. ففي

---

[46] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 244 .

مؤتمر صحفي عقده في جنيف، ركز عرفات على "حق الأطـــراف كافـــة، المعنيـــة بالصراع في الشرق الأوسط، في الوجود بسلام وأمن ... من ضمنهم دولة فلســـطين وإسرائيل وغيرهما من المجاورين، وفق القراريـــن 242 و 338." وتـــابع عرفـــات مستوفيا المتطلبات الأمريكية بالقول: "أما عن الإرهاب فقد نبذته أمس فـــي الجمعيـــة العمومية للأمم المتحدة، بكلمات واضحة لا يرقى اليها الشك. ومع هذا، فأنـــا اكـــرر رسميا أننا ننبذ، جملة وتفصيلا وقطعيا، أشكال الإرهاب كافة، بما فيه إرهاب الأفراد والجماعات والدولة ... إننا نريد السلام . إننا ملتزمون بالسلام." [47]

وفي بيانه هذا، لبى عرفات الشروط الثلاثة التي فرضتها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية. وأقواله تلك اعتبرت بمثابة التصريح الرسمي والعلني والقطعي الذي طلبته إدارة ريغان .

وبناء على ذلك، أعلن شولتز مباشرة في نفس اليوم، الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 1988، أن حكومة الولايات المتحدة ستفتح حوارا أساسيا مع منظمة التحرير الفلسطينية وسيتولاه السفير الأمريكي في تونس روبرت بليترو.

وعندها، وفي الشهر الأخير لرئاسته، أطلق الرئيس ريغان نفســـه تصـــريحا مؤذنا ببدء الحوار : " إننا ننظر الى هذا التطور على أنه خطوة أخرى تضاف الى ما

[47] - Quandt , P.284

سبقها نحو البدء بمفاوضات مباشرة بين الأطراف، التي يمكنها هي وحدها أن تقـــود الى سلام شامل ." [48]

الخلاصة

إن الخطوات التي أقدمت إدارة ريغان على إتخاذها تجاه منظمـــة التحريـــر الفلسطينية كانت بالضبط تلك الخطوات الكفيلة بإحداث التغييرات الهامة في العلاقات الفلسطينية– الأمريكية. فيبدو أن إدارة ريغان قد إرتأت أن بإمكانها المجازفة بإتخـــاذ خطوة من هذا النوع، كونها لا تشكل خطرا على إدارة في أواخر عهدها .

وجدير بالذكر هنا أن شولتز كان قد عمل، في أكثر من مناسبة، على تصعيب بدء الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير. وحتى عند قيام الولايات المتحدة بالإعلان عن بدء الحوار، فإنها لم تستخدم نفوذها لإقناع اسرائيل بالإمتثال لشـــروط مشـــابهة لتلك التي فرضتها على الجانب الفلسطيني. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مســـتعدة

[48] – آن لش، مصدر سبق ذكره، ص 244 .

لإجراء محادثات شاملة هادفة مع منظمة التحرير الفلسطينية أو حتى النظر في قيـــام دولة فلسطينية مستقلة .

لذا، يمكن القول بأن العلاقة الأمريكية – الفلسطينية بقيت تتأرجح ما بين مـــد وجزر. وهذا ما يفسر بدء الحوار الأمريكي– الفلســطيني متــأخرا. ولكــن مجمــل التحولات في السياسة الأمريكية، سواء تجاه الإسرائيليين أو الفلسطينيين، يمكـــن أن تعزى بالدرجة الأساسية لما أحدثته إنتفاضة الشعب الفلسطيني في التاسع من كـــانون الأول/ديسمبر 1987 من تأثيرات . ولربما عزز حدوث تحولات ما ملحوظـــة فـــي السياسة الأمريكية قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإتخاذ خطوات دبلوماسية ملموســـة ساهمت في تضييق الفجوة ما بينها وبين الولايات المتحدة . وبالتأكيد، كان لتصـــاعد حدة القمع الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل بالغ الأثر في بلـــورة موقـــف أمريكي خلافي، الى حد ما، مع الإسرائيليين . ولذلك، وبعد قرابة الأربعة أشهر مـــن إندلاع إنتفاضة 1987 في الضفة الغربية وقطاع غزة، ســـارع شـــولتز الـــى إعلان خطته من أجل تسوية الصراع وتحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلـــة علـــى مراحل.

وإن قيام إدارة ريغان التي عرفت بمناصرتها الشديدة لإسرائيل بفتح حوار مع منظمة التحرير في الأسابيع الأخيرة من عهدها ليدلل على عـــدم اســـتعدادها لإبقـــاء

الأبواب موصدة أمام إقامة علاقات فلسطينية- أمريكية، رغم عدم رغبتهـــا فـــي أن تقطع اشواطا حقيقية في هذا المضمار.

ولذلك، ورغم قيام تلك الإدارة بالايذان ببدء فصل جديد من التفاعل الأمريكي- الفلسطيني، الا أنها كانت حريصة على أن تبقي على ديناميكيات الحوار ونتائجه لعبة دبلوماسية لخدمة الإسرائيليين ومخططاتهم بالدرجة الأساسية، بحيث اقتصر الحـــوار في الغالب على الجوانب الإجرائية أكثر من الأمور المضمونية والنتائج .

ولكن، تبقى الحقيقة قائمة أن إدارة الرئيس ريغان هي الإدارة الأمريكية الـــتي إرتبط اسمها بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان مثل هذا الحـــوار محظورا وصعب التصور من قبل. وبدون قيام إدارة ريغان بمثل تلك الخطوة، كـــان من الممكن أن تجعل من الأمر مستحيلا القيام به في عهد إدارة جديدة تتســـلم مقاليـــد الأمور .

الفصل الثاني

الإستمرار في مناوئة الفلسطينيين

مقدمـــــة

إن ادارة رونالد ريغان التي رفعت عن كاهلها مسؤولية اجراء الحـــوار مـــع منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت قد أبقت على الباب مفتوحا لـــه، تركـــت إدارة جورج بوش الأب التي لحقتها تتفاعل مع هذا المعترك منذ أن تسلمت الحكم .

فالإدارة الجديدة وجدت نفسها تتصارع مع ما خلفته لها سابقتها الجمهورية من تركات سياسية، ومع ما بدأت تحدده هي من أولويات لعملها، لا سيما فيمـــا يتعلـــق بالصراع الفلسطيني– الإسرائيلي . ولذلك، عمل الرئيـــس بـــوش الأب مـــع وزيـــر خارجيته، جيمس بيكر على ترسيخ الأسس التي تخدم المصالح الأمريكية في الشـــرق الأوسط، كما ارتؤوها. وهذا تطلب محاولة إنتزاع المزيد من التنازلات الفلسطينية من أجل حلحلة الصراع، خاصة في ظل وجود حكومة ليكودية فـــي اســـرائيل بزعامـــة اسحاق شامير. ومن هذا المنطلق، سعت إدارة بوش الى إضعاف، وأحيانا، تحييد دور منظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية، وتعزيز دور شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، من ناحية أخرى. ورغم أن إدارة بوش الأب فعلت دبلوماسية نشـــطة فـــي

منطقة الشرق الأوسط من خلال وزير الخارجية، بيكر، الا أنها في نهاية المطاف لم تتمكن من ترجمة العملية السياسية على أرض الواقع كما كانت تطمح.

ولذلك، فإن هذا الفصل سيحاول دراسة الدور الذي لعبته إدارة بوش الأب في تفاعلها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بما تخلله من تلكأ واضح في الإستمرار بالحوار، وما إعتراه من تعليق لهذا الحوار، وما تمخض عن هذا الدور في النهاية من إنعقاد لمؤتمر مدريد للسلام وبدء جولات تفاوضية فلسطينية- اسرائيلية في واشنطن .

ضبابية الحوار الأمريكي- الفلسطيني

تولت إدارة الرئيس جورج بوش الأب الرئاسة ما بين 1989 -1992. وكون هذه الإدارة تنتمي الى الحزب الجمهوري كسابقتها،[1] فقد حافظت على النهج التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين، لا سيما إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[2] وإقامة دولته المستقلة واختيار قيادته.

فمنذ الأيام الأولى لتولي بوش الرئاسة، عكف الإسرائيليون على محاولة إنهاء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحريرالفلسطينية حتى قبل أن يبدأ. وشن

---

[1] - ربغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**. ترجمة امل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1999، ص 23.

[2] - خلدون ناجي معروف،" السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي- الصهيوني"، **العرب والقوى العظمى: العرب والولايات المتحدة الأمريكية**، العراق: سلسلة المائدة الحرة 19، شباط 1998، ص 65.

الإسرائيليون حملة واسعة جدا لوضع حد لذلك الحوار. وحاولوا أيضا حمل الرئيس بوش وجورج بيكر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، على القول بأن قرار جـــورج شولتز كان خاطئا [3].

واستجابة لتلك الضغوط الإسرائيلية المحمومة، ما كان بوسع إدارة بوش الا أن تقوم بإصدار أولى بياناتها السياسية عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على لسان نائب رئيس الجمهورية، دانيال كويل، في العاشر من شباط/ فبراير 1989، حيث قال أمام إجتماع لعصبة مكافحة الإفتراء التابعة لمنظمة بناي بريث: "انني هنا لإخبـــاركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية ... إن المبـــدأ الأول لسياســـة الولايـــات المتحدة في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثـــل دعمـــا قويـــا لا يـــتزعزع لأمـــن اسرائيل ...وأريد أو أؤكد لكم أن... سنوات بوش-كويل... ستستمر في تقوية حلفنـــا الإستراتيجي مع إسرائيل وتعميقه." [4]

وفي أوائل آذار/ مارس 1989، أكد بيكر الطابع العام للسياسة الأمريكية حين لخصها في إتجاهين : الأول، ويتضمن الفصل بين مفاوضات تجري بيـــن إســـرائيل

---

[3] . وليم كونت، "الحوار الأمريكي- الفلسطيني"، (محاضرة)، القدس: الجمعية الفلســـطينية الأكاديميـــة للشـــؤون الدولية، 27 تموز 1989، ص 20 .

[4] . تشريل روبنبرغ، "ادارة بوش والفلسطينيون اعادة تقييم"، **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلســـون الـــى كلينتون**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، حزيران 1996، ص 277 .

والدول العربية. وأما الإتجاه الثاني، فيقوم على إجـــراء مفاوضـــات بيـــن إســـرائيل والفلسطينيين، مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

وتجدر الإشارة هنا الى أن هذا الطرح الذي عبر عنه بيكـــر شـــكل تناقضـــا لمفهوم التسوية الشاملة الذي كان يحظى بإجماع دولي باستثناء اســـرائيل والولايـــات المتحدة، والذي تم التعبير عنه رسميا في قرار (38/85) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983. فالولايات المتحدة كانت تهدف من وراء ما عبر عنه بيكر من موقف الىعقد إتفاقيات ثنائية منفردة مع الـــتركيز علـــى المســـارات العربيـــة – الإسرائيلية، لا المسار الفلسطيني– الإسرائيلي.[5]

وحتى يتسنى لإدارة بوش السير في سياستها تلك، شنت حملة لا هوادة فيها على منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من أجل تشويهها والحيلولة دون قبول المنظمة عضوا في هيئات دولية مختلفة، حيث كان منها: منظمـــة العمـــل الدوليـــة، اتحـــاد

---

[5] – تشريل روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص ص 277 و 278 .
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي** ، المجلد الثالث، 1988.
ينص قرار رقم (38/85) الصادرعن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1983 علـــى (عقد "مؤتمردولي" برعاية مجلس الأمن بإشتراك الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وإسرئيل ومنظمة التحريـــر الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن ومصر على قدم المساواة وفقا لمبادىء معينة منها (1) حق تقريـــر المصـــير والحق بدولة مستقلة للفلسطينيين؛ (2)حق منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين؛ (3) عدم جـــواز الإســـتيلاء علـــى الأراضي بالقوة ؛ (4) مبادلة الأرض بالسلام؛ و(5) حق دول المنطقة كلها بالبقاء ضمن حدود آمنه ومعترف بها دوليا.)

الإتصالات الدولية، وكالة الطاقة الذرية، منظمة الغذاء، الزراعة واليونسكو. إضـــافة الى ذلك، عمدت ادارة بوش الى اهمال إنتهاكات إسرائيل المنتظمة والممنهجة لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة .[6]

وعلاوة على ذلك، قامت الولايات المتحدة بممارســة ضــغوط شــديدة ضــد سويسرا خلال شهري تموز/يوليو وآب/ اغسطس 1989، لكي توقف مسعى منظمــة التحرير الفلسطينية الرامي الى توقيع مواثيق جنيف الأربعة للعام 1949. وفي هــذا السياق، ذكر جون بولتون، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدوليــة، أمــام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن "... الوزير بيكر أوضح في بيانه المؤرخ 1 آيار/ مايو 1989: (1) إننا نعارض مساعي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار ذلك مسألة مبدأ؛ و(2) إن النتيجة الحتمية لأي تعظيم لمركز المنظمة في منظمة دوليــة مــا ســتكون الإنهاء التام لما تدفعه الولايات المتحدة من مبالغ لتلك المنظمة...." .[7]

إضافة الى ذلك، أرسلت الولايات المتحدة في تشــرين الأول/اكتــوبر 1989 رسالة الى فريديكو مايور، مدير عام اليونسكو، أعربت فيها عن اعتراضاتها الشديدة

---

[6] – تشريل روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 269

[7] عبد العزيز محمد سرحان، **النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمــم المتحــدة والقــانون الدولي**، القاهرة ، 1987، ص 178.

على احتمال قبول منظمة التحرير في اليونسكو. وتم بناء على ذلك رفض طلب المنظمة للعضوية في منظمة اليونسكو.[8]

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1989، أصدرت الولايات المتحدة تحذيرا شديدا لمنظمة الغذاء والزراعة بأنها ستنسحب من المنظمة اذا منحت منظمة التحرير الفلسطينية عضوية كاملة فيها. وبالتالي، انصاعت منظمة الغذاء والزراعة للضغوط الأمريكية. ولكن رغبة من منظمة الغذاء بمساعدة الفلسطينيين على نحو ما، أصدرت قرارا بالموافقة على قيام منظمة التحرير بتقديم مساعدة فنية للمزراعين في الأراضي المحتلة. ولم يمض على ذلك القرار سوى أقل من شهر واحد، حتى أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفض كثيرا مما تدفعه لمنظمة الغذاء والزراعة من 61.4 مليون دولار الى 18 مليونا.

وفي 16 شباط/فبراير 1990، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار أصدرته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي يؤكد على إنطباق مواثيق جنيف الأربعة للعام 1949 على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، ويدعو حكومة اسرائيل الى التوقف عن توطين المهاجرين اليهود في تلك المناطق. وفي تفسيرها لإستنكافها عن التصويت، قالت الولايات المتحدة إن إدارة بوش تعارض

---

[8] – تشريل روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 274 .

إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، الا " ... إننا لم نتوصل بعد الى أن معالجة القضية القانونية أمر يجدي نفعا... إننا قلقون أن القرار ... في الوقت الذي يأخذ بمبدأ حرية الهجرة الا أنه يشير كذلك الى "حق العودة للفلسطينيين ... إننا نعارض كذلك ... استخدام عبارة "فلسطيني" والأراضي العربية ... ولا نقبل الحكم المسبق على مركزهم الذي ينطوي عليه ذلك ضمنا..." [9].

وفي الثالث والعشرين من نيسان/ ابريل 1990، كررت الولايات المتحدة تهديداتها السابقة بوقف دفع مساهماتها المالية للهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تقبل في عضويتها دولة فلسطين أو ترفع من مركز منظمة التحرير لديها. وجاء ذلك الإنذار قبل اسبوعين فقط من إفتتاح الجمعية العامة لإجتماعات منظمة الصحة العالمية، حيث كانت منظمة التحرير قد تقدمت بطلب عضوية كاملة فيها.وقد خضعت منظمة الصحة العالمية للتهديدات الأمريكية وارجأت طلب منظمة التحرير الى أجل غير مسمى[10]، ولكن منظمة الصحة أصدرت من جانبها قرارا يقضي بزيادة المساعدات المباشرة التي تقدم للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

---

[9] – روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 273 .

وانظر ايضا تشريل ، مصدر سبق ذكره ، ص 279.

[10] – سجل طلب فلسطين االانضمام الى عضوية منظمة الصحة العالمية، تحت رقم ص ع 43–1 بتاريخ 10 آيار/ مايو 1990، وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة الثامنة، من دون تصويت.

وفي 16 آيار/ مايو 1990، صوتت الولايات المتحدة ضد قرار أصدرته منظمة الصحة العالمية يدين إسرائيل على ظروف الرعاية الصحية في الأراضي المحتلة، حيث كانت نتيجة التصويت 67 الى 2، الولايات المتحدة وإسرائيل [11].

وإستكمالا لسياستها، امتنعت الولايات المتحدة في 31 آب/اغسطس 1990 عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 799[12] الذي يستنكر إبعاد اسرائيل للفلسطينيين ويدعوها الى إحترام مواثيق جنيف في الأراضي المحتلة. الا أن ذلك لم يردع اسرائيل عن القيام بأعمال إبعاد لاحقة، بلغت ذروتها في كانون الأول/ديسمبر 1992، حيث أبعدت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين، 413 فلسطينيا دفعة واحدة من كوادر حركتي حماس والجهاد الإسلامي الى مرج الزهور على الحدود اللبنانية .

---

[11] – تشريل روبنبيرغ , مصدر سبق ذكره، ص 276.

[12] – انجيلا جاف، **وهم من الشرعية**، "نشرة غير دورية رقم 9" رام الله : مؤسسة الحق، الطبعة الأولى، 1993 ص 60 .

* نص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (799) والصادر في 18 كانون الأول 1992 على : ..... وقد علم ببالغ القلق أن اسرائيل الدولة القائمة بالإحتلال قد ابعدت الى لبنان يوم 17 كانون أول 1992 مئات من المدنيين الفلسطينيين من الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام 1967 بما فيها القدس منتهكة بذلك التزاماتها بموجب إتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 . وقد جاء في حيثيات القرار ان مجلس الأمن 1) يدين بقوة الإجراء الذي إتخذته اسرائيل الدولة القائمة بالإحتلال بإبعاد مئات المدنيين الفلسطينيين ويعرب عن معارضته الثابتة لأي إبعاد من هذا القبيل تقوم به اسرائيل . 2) يعيد تاكيد إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة 12 آب 1949 على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 بما فيها القدس ويؤكد أن ابعاد المدنيين يشكل خرقا لإلتزاماته بموجب الإتفاقية . 3) يعيد أيضا تأكيد إستقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه. 4) يطالب اسرائيل الدولة القائمة بالإحتلال بأن تكفل عودة جميع المبعدين المأمونة والفورية الى الأراضي المحتلة. 5) يطلب الى الأمين العام أن ينظر في إيفاد ممثل الى المنطقة لكي يتابع مع الحكومة الإسرائيلية ما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الأمن . 6) يقرر إبقاء المسألة قيد الإستعراض النشط .

وضمن سلسلة التعقيدات في سياسة الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، جاء المسعى الدبلوماسي الأولي لبوش وبيكر مرتكزا على طلب تقدمت به الإدارة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية لتقديم مبادرة سياسية. وجاءت المبادرة الإسرائيلية بصيغة مشروع قدمه اسحاق شامير، رئيس وزراء اسرائيل، في نيسان/ابريل 1989.[13] ولكن ما جاء به شامير لم يكن ذا جدوى حقيقية بالنسبة للفلسطينيين. فقد احتوت مبادرة شامير على نقاط أربع : 1) اعتبار إتفاقيات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية مرتكزا اساسيا لأية عملية سلام 2) دعوة الدول العربية لإنهاء حالة المقاطعة الإقتصادية والحرب مع اسرائيل، والى الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة تعتمد مبدأ "السلام مقابل السلام"، لا مبدأ "الأرض مقابل السلام" .3) إنهاء قضية اللاجئين العرب بطريقة إنسانية باستخدام التعويضات المالية من دول غير اسرائيل. 4) تشكيل وفد فلسطيني يتم إختياره عن طريق القيام بإنتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لكي يشارك في تسوية سياسية انتقالية تتمخض عنها إدارة حكم ذاتي فلسطينية .

ولأن واشنطن هي التي طالبت بهذه المبادرة، فقد وجدت نفسها ملزمة تحت ضغط السياسة الأمريكية بالبدء في الحديث بشكل إيجابي عن إقتراح شامير[14] .

---

[13] – تشريل رونبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 278 .

[14] – كونت، "االحوار الأمريكي –الفلسطيني"، (محاضرة)، مصدر سبق ذكره، ص 23 .

ففي الخامس من نيسان/ابريل 1989، اجتمع رئيس الوزراء شامير بـــوزير الخارجية، بيكر الذي وصف المقترحات الإسرائيلية بأنها مشجعة جدا . وفـــي اليـــوم التالي، إجتمع الرئيس بوش بشامير، فاعرب بوش عـــن تأييـــده للإقـــتراح الخـــاص بالإنتخاب مضيفا القـــول: "إننا لا نؤيد دولة فلسطينية مستقلة ...." وقـــد شـــجعت الإدارة الأمريكية شامير على وضع خطة للإنتخابات تكون أكثر تفصيلا.[15]

ولذلك، يلحظ أن مبادرة شامير سعت فقط لكسب الوقت وتخفيف حدة الضغوط الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية، وتكـــثيف الضـــغوط علـــى منظمـــة التحريـــر الفلسطينية. فبدلا من أن تطرح منظمة التحرير مبادرة ما،[16] قابلت مبـــادرة شـــامير بالرفض التام. وقد تمثل ذلك في رسالة وقعتها شخصيات قيادية من الضفة الغربيـــة وأعلنت في القدس في 27 نيسان/ابريل 1989، حيث تضمنت مطالب الفلســـطينيين الأساسية :" اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير، والإعتراف بـــ الفلسطينيين كشعب لهم الحق بحياة آمنه ودولة مستقلة، وقيام الأمم المتحدة بإدارة الأراضي المحتلة خلال الفترة الإنتقالية." [17]

---

[15] – تشريل روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 279 .

[16] – وليم كونت، (محاضرة) ، مصدر سبق ذكره، ص 23 .

[17] – تشريل روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 280.

وللخروج من هذه الدائرة، تقدمت الولايات المتحدة الى اسرائيل ومصر بخطة عرفت فيما بعد بـــ مشروع بيكر، والذي حدد أن [18] "الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني سيجريان حوارا في القاهرة، وان مصر ستتشاور مـــع الأطـــراف كافـــة، أي مـــع الفلسطينيين والإسرائيليين والولايات المتحدة، وأن مشاركة اسرائيل ستكون موقـــوفه على قبولها بالمشاركين الفلسطينيين المقترحين، وأن الحكومة الإسرائيلية ستأتي الـــى الحوار على أساس مبادرتها المعلنة في 14 آيار/مايو. وأن الفلسطينيين سيأتون الـــى الحوار مستعدين لمناقشة الإنتخابات وعملية التفاوض وفقا للمبادرة الإسرائيلية." [19] .

ومن هذا المنطلق، يظهر جليا بأن المشروع الأمريكي قد وضع بشكل يتفق مع مصالح إسرائيل .ولكن بحلول ربيع 1990، اتضح بأن اسرائيل ذاتها ترفض تطبيق اقتراحها الذي تقدمت به والخاص بالإنتخابات. وهذه الخطوة الإســـرائيلية أدت الـــى تزايد مشاعر الإحباط والإنزعاج لدى الرئيس بوش تجاه شامير.[20]

---

[18] - Quandt , P. 299

[19] – تشريل روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 281 .

مشروع بيكر: تضمن النقاط التالية: ان الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني سيجريان حوارا في القاهرة، وإن مصر ستتشاور مع الأطراف كافة، اي مع الفلسطينيين والإسرائيليين والولايات المتحدة، وأن مشاركة اسرائيل ســـتكون موقوفة على قبولها بالمشاركين الفلسطينيين المقترحين، وان اسرائيل ستاتي الى الحوار علـــى اســـاس مبادرتهـــا المعلنة في 14آيار/مايو. كذلك سياتي الفلسطينيون مستعدين لمناقشة الإنتخابات وعملية التفاوض وفقـــا للمبـــادرة الإسرائيلية. وسيكون الفلسطينيون احرار في اثارة قضايا لها صلة بآرائهم عن كيفية جعل الإنتخابـــات وعمليـــة التفاوض ناجحتين.

[20] – تشريل روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 282.

توتر العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية

لا بد من الإشارة هنا الى قضية اعتبرت في غاية الأهمية، الى حد وصفها البعض بـ الازمة ما بين الولايات المتحدة واسرائيل.

ففي السنة الأولى لولاية بوش، ارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفييت من ثلاثة عشر الفا عام 1989 الى 185 الف عام 1990، وتصاعد أيضا النشاط الإستيطاني الإسرائيلي. وكان الكثير من تلك المستوطنات الجديدة يقع في قطاع غزة والضفة الغربية .

وبدأت هذه الأزمة في صورة طلب اسرائيل عام 1989 بالحصول على ضمانات قروض أمريكية للإسكان بقيمة أربعمائة مليون دولارا.[21]

وتواصلت في خط متوازي عملية بناء المستوطنات الجديدة، بما في ذلك مستوطنة مار يوحنا التي اقيمت في الحي المسيحي من القدس الشرقية. وقد وصف متحدث بإسم الخارجية الأمريكية هذا العمل بأنه : " استفزازي يتسم بالبلادة." وردا

---

[21] – جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية : مذكرات جيمس بيكر،** القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى،1999، ص 789 .

وانظر ايضا: برهان الدجاني، **مفاوضات السلام المسار والخيارات والإحتمالات .** بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1994 ، ص 180.

عليه، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن "من حق اليهود العيش في أي مكـــان .. وخاصة في مدينة القدس." [22]

وفي الخامس من ايلول/ سبتمبر 1990، جرت محاولة لمنع حدوث ما ســـمي بازمة بين الولايات المتحدة واسرائيل، وذلك خلال إجتماع في واشنطن ضم كل مـــن بيكر وديفيد ليفي ،وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك . فالإنطباع العام الذي ساد فـــي ذلك الوقت هو أنه كانت هناك ازمة اسرائيلية – أمريكية حـــول بنـــاء المزيـــد مـــن المستوطنات الإسرائيلية. ولكن في حقيقة الأمر، انصب الـــتركيز أيضـــا فـــي ذلـــك الإجتماع ما بين وزيري الخارجية الأمريكي والإسرائيلي علـــى ضـــرورة تنســـيق المواقف ما بين الطرفين حيال اندلاع أزمة الخليج بعد دخول القوات العراقية الكويت في 2 آب من ذلك العام . ففي هذا الإجتماع، طلب بيكر من ليفي أن تبدي اســـرائيل من جانبها حسن النية وضبط النفس حال اندلاع حرب في الخليج .

وأما بخصوص أزمة الإستيطان الإسرائيلي وضمانات القروض الـــتي كـــانت اسرائيل قد طلبتها من الولايات المتحدة، فقد برز الفريقان متفقين في ذلك الإجتمـــاع، وكأنه لا توجد أزمة حقيقية بينهما حول ذلك الموضوع . فبيكر نفسه صرح : " أبلغته أنني أريد تسوية تلك القضية، وأريد أن أحلها معكم ." ورد عليه ليفي بالإيجاب: "إن

---

[22] – جيمس بيكر . مصدر سبق ذكره ، ص 791 .

اسرائيل مستعدة لقدر من الاخطار المسبق بالنشاط الإستيطاني." وبناء على ذلك، قام بيكر في نهاية الإجتماع بتسليم ليفي مسودة رسالة تتضمن تفاصيل المتطلبات التي ستحتاجها الولايات المتحدة للموافقة على ضمانات القروض التي طلبتها اسرائيل . فقام ليفي في الثاني من تشرين الأول/ اكتوبر بتسليم رسالة الى بيكر تتعهد فيها اسرائيل باطلاع الولايات المتحدة على النشاط الإستيطاني الجديد وتؤكد أن اسرائيل ستبذل قصارى جهدها لوضع بيان بالإنفاق على المستوطنات. فعبر بيكر عن قناعته بمضمون تلك الرسالة قائلا: "والأهم أنه تعهد بعدم توطين المهاجرين السوفييت وراء الخط الأخضر." [23]

ورغم الضمانات التي تقدمت بها اسرائيل، فإن الولايات المتحدة لم تحصل مطلقا على أي معلومات حول الإستيطان. وليس هذا فحسب، وإنما قامت اسرائيل في 6 ايلول/ سبتمبر 1991 بتقديم طلب رسمي آخر الى بيكر من أجل الحصول على ما مجموعه[24] عشر مليارات دولارا ، موزعة على خمسة أقساط سنوية، مقدار كل قسط منها مليارا دولارا للأعوام المالية 1992- 1996. فالخطة الإسرائيلية كانت تقتضي توطين ما بين 750,000 الى مليون يهودي سوفياتي، ينتظر أن يهاجروا الى اسرائيل خلال أعوام قليلة من تاريخ تقديم الطلب الإسرائيلي.

---

[23] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 790.

[24] – جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص 791

ولكن لإعتبارات سياسية ترتبط بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فضلت إدارة بوش أن يتم تأجيل التعامل مع الطلب الإسرائيلي لحين من الزمن. وفي هذا الصدد، صرح بيكر في 4 أيلول/سبتمبر 1991:"أن الولايات المتحدة بحاجة الى وقت لدراسة ضمانات القروض المقترحة، وأنه لا يرغب في أن تؤدي المحادثات في شأنها الى إحباط مؤتمر السلام المنوي عقده مبدئيا في تشرين الأول/ اكتوبر." [25]

وفي 6 ايلول/سبتمبر، أبلّغ الرئيس بوش الصحافة أنه طلب من اسرائيل والكونغرس أن يؤجلا موضوع مناقشة الطلب الإسرائيلي لفترة 120 يوما حتى لا تتضرر عملية السلام. الا أن اسرائيل قامت بتقديم طلبها في ذات ذلك اليوم، مدعومة ببعض مناصريها وبعض أعضاء الكونغرس الذين شرعوا بتقديم مقترحات تشريعية للمصادقة على ضمانات القروض فورا، ومن دون الإنتظار حتى كانون الثاني/ يناير 1992.[26] فقد تم الإتفاق بين إدارة الرئيس بوش وإسرائيل على أن يتم تأجيل الطلب الإسرائيلي لضمانات القروض بمبلغ العشرة مليارات دولارا حتى أيلول/ سبتمبر 1992.

---

[25] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 791 .

[26] – لاري نويلز وكلايد مارك." طلب اسرائيل ضمانات القروض الأمريكية"، **شؤون فلسطينية**، عدد 9 ،1992، ص 94 .

والملاحظ أن اسرائيل كانت تعد العدة لمثل هذه المعركة مع إدارة بوش منـــذ صيف عام 1991، على أقل تقدير، رغم أن الولايات المتحدة كانت قد منحتهـــا فـــي آذار/مارس 1991 مبلغ 650 مليون دولارا، مـــن صـــندوق الـــدعم الإقتصـــادي، للمساعدة في إصلاح الأضرار الناجمة عن هجمات الصواريخ العراقية خلال حـــرب الخليج. وقد عبر بيكر عن امتعاضه ازاء الضغوط الإسرائيلية على إدارة بوش بقوله: " في منتصف الصيف نبهنا حلفاء في الكونجرس الى أن اسرائيل ومنظمـــة الإيبـــاك يعدان الساحة لشن هجوم ساحق لإنتزاع موافقة الكونجرس على ضمانات القـــروض بالمليارات العشرة بموافقة أو دون موافقة الإدارة ." [27]

ولكن ادارة بوش بذلت جهودا عديدة لإحتواء تلك الأزمة . فبدأ دينـــس روس، مديرمكتب تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، وجانيت مولينز بعقد إجتماعات مع توم ديني، رئيس الإيباك في ذلك الوقت، ومع مسؤولين آخرين كبار، فـــي محاولـــة لإقناعهم بأن توقيتهم لإثارة القضية: "توقيت مروع...وأن التأجيل أمر مفضل لمعركة سيخسرها الجميع..." [28] الا أن تلك الإجتماعات فشلت في إقناع مســـؤولي الإيبـــاك للعدول عن موقفهم. وعلى الرغم من المعلومات التي وصـــلت لـــديني وزملائه أن الرئيس بوش سيخوض المعركة اذا لزم الأمر، لكنهم لم يصدقوا ذلك . وأبلغوا شامير

---

[27] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره، ص 797 .
[28] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 797.

بأن الرئيس بوش تعوزه الإرادة السياسية لتحدي الإيباك، وسرعان ما سيخضع للكونغرس في نهاية المطاف .[29]

ولكن خلافا لتوقعات ايباك، قام مجلس الشيوخ في 2 تشرين الأول/ اكتوبر 1991 بالموافقة على تأجيل دراسة مسألة ضمانات القروض لمدة 120 يوما. وهذا ما قاد بعض المحللين للقول بأن هذه كانت المرة الثانية التي تلقى فيها الإيباك هزيمة في مبادرة تشريعية أمام مجلس الشيوخ.[30]

وردا على ذلك، وبعد شهر واحد، قامت اسرائيل بافتتاح مستوطنة في مرتفعات الجولان المحتلة [31].

وعلاوة على ذلك، واصل أصدقاء اسرائيل ضغوطهم للحصول على أنسب الشروط. فاجتمع في 17 آذار/مارس 1992 السناتور روبرت كاشين من ويسكونسين بالرئيس بوش، وقدم حلا وسطا يقضي بمنح اسرائيل مليار دولارا كضمانات قروض فورية يقتطع منها مبلغ مائتي مليون دولارا يتوقع أن تنفقه اسرائيل على المستوطنات عام 1992. ولكن هذا الحل الوسط المقترح لم يكن مقنعا لإدارة بوش، حيث" ... كانت النسخة الأصلية للإقتراح مليئة بالإستثناءات والإعفاءات والثغرات.

---

[29] – جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص 798.

[30]-- كانت المرة الأولى التي هزمت فيها الإيباك أمام مجلس الشيوخ عندما قام المجلس بالتصويت عام 1981 لصالح بيع طائرة الإستطلاع "اواكس" للعربية السعودية في مستهل فترة حكم إدارة ريغان.

[31] – جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص 804 .

وكان الأثر الفعلي هو اطلاق الحرية لإسرائيل في استخدام ضمانات القروض لإستمرار بناء المستوطنات بمعدل كبير لعام آخر على الأقل."[32] . وهذا ما قاد الرئيس بوش لرفض هذا الحل الوسط باعتباره غير مقبول. فتوعد بإستخدام الفيتو ضد أي تشريع لضمانات القروض لا يتضمن تجميدا لأي مستوطنات جديدة. وكان هذا الإنذار الرئاسي بالفيتو هو بمثابة العامل الرئيسي الذي " وضع ... تسوية للقضية بالفعل . فقد إنهارت المعارضة في الكونجرس تحت وطأة التلويح باستخدام الفيتو، وأقر مشروع قانون المساعدات الأجنبية في نيسان/ ابريل خاليا من أي ضمانات قروض لإسرائيل." [33]

تعليق الحوار مع منظمة التحرير

قامت الولايات المتحدة في 20 حزيران/ يونيو 1990 بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وبذلك، إنتهت فترة من المحادثات غير المنتجة [34].

وكان السبب الظاهري لفشل جهود الحوار الفلسطيني- الأمريكي هو عدم قيام منظمة التحرير بإدانة الشروع بغارة على إسرائيل قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة ابو العباس في 30 أيار/مايو 1990. وعدم قبول المنظمة الإنصياع الى طلب

---

[32] - جيمس بيكر،. مصدر سبق ذكره ، ص 802..

[33] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 806 و 807

[34] - آن موسلي ليش، **الإنتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني: خطوات عملية نحو سلام اسرائيل- فلسطيني**، ترجمة نهلة الخطيب، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1993، ص 48.

الولايات المتحدة بطرد أبو العباس من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحريرالفلسطينية كان قد اغضب ادارة بوش ودفعها نحو تعليق الحوار.

وفي محاولة من المنظمة للعثور على صيغة حل وسط تلبي طلب الولايات المتحدة الخاص بطرد أبو العباس، أعلنت المنظمة في 23 حزيران/يونيو أن أبو العباس مستعد لتقبل إجراء انضباطي من اللجنة التنفيذية . كما أعلنت المنظمة أن أبو العباس ترك المجال للرئيس عرفات لكي يتخذ أي إجراء يراه ضروريا لحماية المكتسبات الوطنية التي حققها الشعب الفلسطيني. وأوضح أبو العباس نفسه أنه سلم عرفات ملفا عن الهجوم يبين أن الغارة كانت موجهة ضد أهداف عسكرية اسرائيلية.[35] واستمرت المساع الفلسطينية طوال شهر تموز/يوليو 1990 لإستئناف الحوار مع الولايات المتحدة .

وفي محاولة من الولايات المتحدة للظهور بمظهر المستجيب لمنظمة التحرير، قامت إدارة بوش، لكي لا تعادي العالم العربي، بابلاغ المنظمة من خلال مصر بأنها ستكون مستعدة لإستئناف الحوار، اذا قبلت المنظمة طلبها بإتخاذ إجراء تأديبي ضد أبو العباس.

---

[35] زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية" .**مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد 8 ، خريف 1991 ، ص 16.

وبالنتيجة، اشار الرئيس عرفات الى أن المنظمة مستعدة لإتخاذ ذلك الإجراء، فقط بعد أن توافق الولايات المتحدة على استئناف المحادثات وتوسيعها. فردت الولايات المتحدة بأنه يجب على المنظمة أن تتخذ الإجراء التأديبي ضد أبو العباس قبل أن تستأنف المحادثات. وأصرت بأن الحوار لن يوسع ليلائم منظمة التحرير الفلسطينية. فرفض عرفات هذه المطالب المهينة، واتهم الولايات المتحدة بأنها "تدعم اسرائيل دعما لا حدود له. " [36]

ولذلك، يبدو أن السبب الحقيقي وراء قيام الولايات المتحدة بتعليق حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية يعود الى اذعان ادارة بوش للضغط الاسرائيلي المحموم من أجل ايقاف الحوار.

وجراء عدم تمكن منظمة التحرير من إقناع الولايات المتحدة باعادة الحوار الى سابق عهده، فقد توقفت جهود المنظمة في هذا الخصوص في ظل تطورات اقليمية حساسة. فحين قام العراق بادخال قواته الى الكويت في الثاني من آب/اغسطس 1990، افترضت الولايات المتحدة أن هناك تحالفا استراتيجيا قائما بين العراق ومنظمة التحرير. وهنا، بدأت تتوالى الحملات الإعلامية الأمريكية والإسرائيلية المسعورة لتشويه المواقف الفلسطينية ازاء اندلاع أزمة الخليج. ففي

---

[36] – تشريل روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 288 و 290.

الوقت الذي عبرت فيه منظمة التحرير عن مواقف متوازنة حيال تلك الأزمة،[37] سارعت بعض وسائل الإعلام في الولايات المتحدة لكيل الإتهامات للفلسطينيين وتحميلهم مسؤولية انقطاع الحوار. فقد كتبت صحيفة **لوس انجلوس تايمز**، على سبيل المثال: "أن المنظمة ربما تكون قد شطبت نفسها من الجدول الدبلوماسي، بتأييدها العراق، وهو موقف سيجعل من المستحيل تقريبا استئناف الحوار بينها وبين الولايات المتحدة." [38]

وكتبت ايضا صحيفة **واشنطن بوست**، " أن اسرائيل رأت في ازمة الخليج كسبا مفاجئا من حيث إبعاد عرفات كثيرا عن التقارب مع الولايات المتحدة . بل إن الولايات المتحدة ارتأت أن تفسر موقف منظمة التحرير في ضوء ذلك. فاستغلت المزاعم الزائفة لتبرير رفضها التقليدي للمنظمة." [39]

وبعد إنتهاء حرب الخليج، قام وزير الخارجية الأمريكي، بيكر في ربيع وصيف عام 1991، بخمس جولات مكوكية الى الشرق الأوسط . وكانت الركيزة الأساسية لرحلاته تستند على خطة شامير التي تقدم بها في العام 1989 [40] .

---

[37]- جاء الموقف الفلسطيني من قبل منظمة التحرير عن الوضع في الخليج في بيان مفاده : "... إن الموقف الفلسطيني يقوم على الحاجة الى التوصل الى حل عربي، ورفض التدخل الأجنبي... أنه موقف لا يبتغي حلا لصالح طرف على حساب طرف آخر، وإنما يبتغي حلا يصون الأمن والأمان للعراق والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها."

[38] روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 290.

[39] - روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 291

[40] – روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 295 .

وفي هذا السياق، كررت إدارة بوش معارضتها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك كررت معارضتها الإعتراف بمنظمة التحرير أو إدخالها في أي عملية تفاوضية . وقد تجلى هذا الموقف في الضغوط الشديدة التي مارسها وزير الخارجية بيكر على الشخصيات الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة التي التقى بها، في محاولة منه لإقناع مجموعة منهم من غير المنتمين الى منظمة التحرير بالإنضمام الى وفد أردني للتفاوض مع إسرائيل حول شكل ما من الحكم الذاتي للفلسطينيين.

وفي واقع الأمر، كانت أغراض الولايات المتحدة في وضعها استراتيجية للسلام تركز على الشكل لا الجوهر. ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال التعرف على اعلان لواشنطن أقرت فيه علنا بأنه لا يوجد لديها أي مشروع لحسم الخلافات بين إسرائيل والفلسطينيين اذا ما تم عقد مؤتمر ما.[41] فتمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في وضع نهاية للمقاطعة الإقتصادية التي تتبعها الدول العربية ضد إسرائيل وإنهاء الإنتفاضة الفلسطينية. ولذلك، سعت الولايات المتحدة الى أن تأتي بالأطراف المختلفة، الدول العربية وإسرائيل ومجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين الى منظمة التحرير، الى مائدة المفاوضات .

وانظر ايضا Quandt, P. 295

[41] – روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره، ص 296.

فعلى سبيل المثال، عندما قام بيكر بزيارته الأولى الى القدس في الثاني عشر من آذار/مارس 1991، كان قد اجتمع مع وفد فلسطيني برئاسة فيصل الحسيني، ولكن دون أن يستجيب الوزير الأمريكي لأي من المطالب الفلسطينية . فالوفد الفلسطيني الذي اقدم على اللقاء بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية كان قد حدد الشروط التي بموجبها يمكن لأعضائه أن يشاركوا في أية عملية سياسية . وبشكل محدد، طالب الوفد الفلسطيني الأطراف المعنية بالإعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية جنبا الى جنب مع اسرائيل، واعتبار قرارات الأمم المتحدة النافذة أساسا لعملية السلام، وعقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام الى الأمام . وفي ذلك اللقاء مع بيكر، ارفق الفلسطينيون سلسلة من المذكرات تتناول شرحا للشروط المذكورة ووسائل تنفيذها بشكل مفصل .

ولكن بيكر بدوره تجنب تقديم أية وعود قاطعة لذلك الوفد الفلسطيني، علما بأنه قبل مطالب اسرائيل الخاصة بعملية السلام، التي تؤكد على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى حق اسرائيل برفض الأعضاء الذين يتكون منهم الوفد الفلسطيني، والتي اشترطت على الا يضم هذا الوفد، في أي حال من الأحوال، أي

فلسطيني من القدس الشرقية أو من الشتآت، والتي ترفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتنكر حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ورغم قبول الولايات المتحدة بالشروط الإسرائيلية المجحفة بحق الفلسطينيين والتي لا تحقق للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه، فقد استمر الفلسطينيون، رغم اخفاقهم في تحقيق انجازات ملموسة، في محاولاتهم للمشاركة الجوهرية في عملية السلام . ومن أبرز هذه المحاولات قيام بسام أبو شريف، مستشار الرئيس عرفات آنذاك، في مقابلة متلفزة بعرض المزيد من التنازلات الفلسطينية، التي كان من ضمنها اقتراحه بأن هناك إمكانية للتفاوض على حدود الدولة الفلسطينية. الا أن الولايات المتحدة واسرائيل تجاهلتا هذا العرض. ويضاف الى هذه المحاولة موافقة عرفات نفسه، في مقابلة أجرتها معه صحيفة **لافيغارو الفرنسية،** على الإشتراك في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل . ولكن هذا الإقتراح تم رفضه ايضا من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.[42]

وبعد عدة ايام من مقابلته مع صحيفة **لافيغارو**، عرض عرفات، في مقابلة اجرتها معه صحيفة **تورونتوستار** الكندية، خطة سلام مفصلة لحسم الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. وفي تلك المقابلة، أوضح عرفات أن منظمة التحرير ستقبل بمنطقة عازلة بإشراف الأمم المتحدة على الجانب الفلسطيني من الحدود بين اسرائيل

[42] - روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 297.

ودولة فلسطين المستقبلية. ولكن الولايات المتحدة واسرائيل، مرة اخرى، لم تلتفتا الى هذا الإقتراح .

فالولايات المتحدة مضت من جانبها بطرح خطة سلام تتمثل في عقد مـــؤتمر دولي مقتضب وترتكز على خطة شامير لسنة 1989، الداعية الى عقد إنتخابات فـــي الأراضي الفلسطينية المحتلة والشروع في مفاوضات ثنائية مع الدول العربية. وكـــان الإقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر دولي مقتضب يرمي الى تلبيـــة حاجـــات اســـرائيل الجوهرية في ترتيب إجتماعات لها مع الدول العربية، من ناحية، ويهدف الى تـــوفير غطاء دولي للدول العربية من أجل تمكينها من الإلتقاء مع اسرائيل، من ناحية اخرى. ومن ناحية ثالثة، أرادت الولايات المتحدة من الأمم المتحـــدة أن تشـــارك فـــي هـــذا المؤتمر كمراقب فقط، لا تتدخل في سير المباحثات بأي شكل من الأشكال [43].

ومن وراء مثل هذا الطرح، عملت الولايات المتحدة على التقليل مـــن شـــأن الأمم المتحدة والأوروبيين عن طريق استبدالهم بالإتحاد السوفياتي الـــذي كـــان فـــي طريقة الى التفكك للمشاركة في ترأس المؤتمر المزمع عقـــده . فالغايـــة القصـــوى للولايات المتحدة كانت تتمثل في ترتيب مؤتمر شكلي لا سلطة له باتخـــاذ قـــرارات

---

[43] - هذا الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة يناقض قرار الأمم المتحدة رقم (38/85) الصادر عن الجمعيـــة العامة. سبق الإشارة اليه.

ملزمة. ولذلك، ركزت الولايات المتحدة على أن يقوم هذا المؤتمر بالتمهيد لإجراء محادثات ثنائية منفصلة بين إسرائيل وكل من الدول العربية بشكل منفـــرد . ووفقـــا للرؤية الأمريكية، فإن الفلسطينيين، حتى لو حضروا المؤتمر، لن يتمكنوا من تحقيـــق اي من أهدافهم الرئيسية.

وبالرغم من كون المقترح الأمريكي بعقد المؤتمر يصب في صالح اســـرائيل بما يحتوي عليه من خصائص، الا أن اسرائيل قامت من جانبها برفضـــه [44]. وقـــد اشترطت اسرائيل أن يكون المؤتمر مجرد إفتتاح احتفالي فـــي يـــوم واحـــد يمهـــد لمحادثات مباشرة بينها وبين الدول العربية المجاورة لهـــا. ولوضـــع المزيـــد مـــن العراقيل، شددت اسرائيل على ما تعتبره حقها برفض مشاركة الوفد الفلسطيني فـــي المؤتمر، الا ضمن وفد أردني . ورفضت مشاركة أي فلسطيني من القدس الشـــرقية، أو من الشتآت أو ممن لهم علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية في الوفد المفاوض .

ولكن قبول سوريا للمقترح الأمريكي، فـــي اواســـط تمـــوز/ يوليـــو 1991، بالمشاركة في المؤتمر، حفز الولايات المتحدة لتوجه المزيد من الضغط على اسرائيل حتى تقنعها بالمشاركة في المؤتمر. وفي نهاية المطاف، جاء الرد الإســـرائيلي فـــي اوائل آب/ اغسطس بالمشاركة مقرونا بشروطها المعهودة . وبموافقة كل من سوريا

---

[44] - رونبيرغ . مصدر سبق ذكره ، ص 296 و ص 297 و ص 298 .

وإسرائيل على المشاركة في مؤتمر السلام،[45] أصبح الطريق ممهدا لعقده . ويذكر أن مصر والأردن ولبنان كانت قد وافقت في وقت مبكر على المشاركة .

ومن الأهمية بمكان هنا الإشارة الى أن موافقة الدول العربية الأربع على المشاركة في المؤتمر أدت الى كيل المزيد من الضغط على الجانب الفلسطيني لدفعه نحو قبول المقترح الأمريكي المقرون بالإشتراطات الإسرائيلية. فبحلول نهاية آب/اغسطس 1991، قام الفلسطينيون باختزال مطالبهم حتى يتسنى لهم الإنضمام الى المؤتمر.[46] فقصروا مطالبهم على تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم "242" و"338"، والإعتراف بالحقوق السياسية، لا الوطنية، للشعب الفلسطيني. وعبروا عن استعدادهم للمشاركة في المؤتمر بقرار يصدر عن منظمة التحرير، دون أي تدخل خارجي. وبدون ايضاح النتيجة النهائية التي يريدون أن يتوصلوا اليها بخصوص القدس الشرقية، طالبوا فقط بأن يتم بحث أمر هذه المدينة المقدسة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات. وأيضا دون ربط مشاركتهم بأية اعتبارات عملية ملموسة، اكتفوا بمطالبة اسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، خصوصا في مدينة القدس.

---

[45] – بلال الحسن، (التسويات التي تمت هل تكفي لقيامها؟)، **الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1995، ص 68.

[46] تشريل روبنبيرغ، مصدر سبق ذكره ، ص 298 و ص 299 .

وردا على هذه المطالب الفلسطينية، قامت الولايات المتحدة، من جانبها، في اواسط تشرين الأول/اكتوبر 1991، بارسال رسالة الى الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة تؤكد فيها على المواقف الأساسية للإدارة الأمريكية التي تتمثل بعقد مؤتمر دولي مقتضب وترتكز على خطة شامير لسنة 1989 الداعية الى اجراء إنتخابات في الأراضي المحتلة والدخول في محادثات ثنائية مع الدول العربية. ومن الملحوظ أن الإدارة الأمريكية في هذه الرسالة أكدت معارضتها للإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو إدخالها في أية عملية تفاوضية .كما أن إدارة بوش شددت في هذه الرسالة على مشاركة الفلسطينيين ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك، رافضة لمشاركة أي فلسطيني من القدس الشرقية أو من الشتآت أو من له صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. واشترطت أيضا أن تكون عملية التفاوض على مرحلتين منفصلتين: يتم التوصل في المرحلة الأولى منها الى إتفاق على ترتيبات انتقالية للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة . بينما تقود المرحلة الثانية الى تسوية نهائية على أساس القرار رقم 242، على أن تبدأ في السنة الثالثة من المرحلة الإنتقالية .

وفي حين لم تتضمن رسالة الولايات المتحدة أية إشارة تدل على استعداد الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لالزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة او تثبيتها

عن ايقاف قمعها للفلسطينيين [47]، كانت الرسالة تحمل في مضمونها انذارا وتهديدا للفلسطينيين بتحميلهم المسؤولية اذا ما قاموا بالإنسحاب من المفاوضات. وعلاوة على الإشتراطات والقيود التي فرضتها اسرائيل لبدء المفاوضات، قام بيكر، من جانبه، بتقديم ضمانات لإسرائيل بشأن القدس . كما أكد لها أنها تستطيع تفسير القرار رقم 242 كيفما تشاء. ولم يفرض عليها أن توقف الإستيطان كشرط مسبق لبدء المفاوضات، رغم تصريحاته المتكررة بمعارضة الإستيطان في الأراضي المحتلة .[48]

ورغم كون هذه الرسالة تحمل شروطا مجحفه بحق الفلسطينيين، الا أنهم قبلوا المشاركة في العملية السياسية بسبب ضعف موقفهم، وبسبب ما كان لحرب الخليج عليهم من إنعكاسات ونتائج سلبية .

وبهذا، ضمنت الولايات المتحدة أن الأطراف المعنية أصبحت جاهزة للمشاركة والجلوس الى طاولة المفاوضات . فكثفت جهودها من أجل وضع الترتيبات النهائية لعقد مؤتمر السلام. وقام بيكر من جانبه بتسليم الملف الخاص بالمفاوضات الى فريق شديد الميل الى اسرائيل [49].

---

[47] – تشريل روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره، ص 300 .

[48] – كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل : العروة الأوثق ،** بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 233 .

[49] – كميل منصور، مصدر سبق ذكره ، ص 233 .

خطوات السلام المتعثرة في مدريد وواشنطن

تم افتتاح مؤتمر السلام في مدريد في 30 تشـــرين الأول/ اكتـــوبر 1991،[50] بحضور مجموعة من الفلسطينيين الذين صادقت عليهم اسرائيل، ممن لا يعيشون في القدس الشرقية أو في الشتآت وغير الأعضاء في منظمة التحرير . وكانت المشاركة الفلسطينية ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

ولم يكد المؤتمر يعقد جلسته الأولى، حتى تم تأجيله فـــي الأول مـــن تشـــرين الثاني/ نوفمبر 1991 الى أجل غير مسمى، بحيث لم يتم عقد سوى الجولة الأولـــى من المحادثات الثنائية ليوم واحد في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر. وتم الإتفاق فيما بعـــد على نقل عقد الجولات المتعاقبة الى واشنطن.

وبعد عدة أشهر من تأجيل مؤتمر مدريد، وفي الفترة الواقعة مـــا بيـــن 24 شباط/ فبراير الى 4 آذار/ مارس 1992، قام الفلسطينيون، من جانبهم، بتقديم خطـــة مفصلة لترتيبات المرحلة الإنتقالية التي توقعوا أن تقود في نهاية المطاف الى إقامـــة دولة فلسطينية مستقلة . وردا على هذه الخطة، قامت ادارة بوش بتوبيخهم واتهـــامهم علنا بتعطيل عملية السلام وإنتهاك قواعد اللعبة والسعي وراء الدعاية. ولم يكن موقف

---

[50] – جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوســـط**، عمـــان: دار وائل للنشـــر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 63.

إدارة بوش من الفلسطينيين الا شكلا من أشكال الضغط الرامي الى اجبار الوفد الفلسطيني على الإلتزام التام بالخط والتوجه الأمريكي والإسرائيلي القاضي بفك إرتباطه بمنظمة التحرير، وإجباره على عدم الإنسحاب من المباحثات . وهذا الضغط الأمريكي المتزايد على الوفد الفلسطيني المفاوض خلق نوعا من الغضب والمعارضة لدى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها. كما أدى الى ازدياد النزاع وتباين المواقف داخل منظمة التحريرالفلسطينية، بسبب افتقار الوفد الفلسطيني المفاوض الى الديناميكية والإستراتيجية اللازمة للتفاوض. فالمفاوضون الفلسطينيون كانوا قد وافقوا على متابعة المفاوضات على المرحلة الإنتقالية دون أن يضمنوا أولا أن توقف اسرائيل بناء المستوطنات. وبذلك، فقدوا واسقطوا عمليا تكتيكا مهما من استراتيجيتهم في العملية التفاوضية [51].

وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، وصل عدد الجلسات التي عقدها مؤتمر السلام الى سبع جلسات، لم يستطيع الفلسطينيون خلالها إنجاز أي هدف من أهدافهم الجوهرية .

وكما يظهر جليا، لم يكن في الإدارة الأمريكية من يقوم بالضغط على اسرائيل من أجل أن تعيد الى الفلسطينيين الـ 70 بالمئة من أراضي الضفة الغربية والـ 50 بالمئة من أراضي قطاع غزة التي قامت بمصادرتها عند احتلالها ، أو من

[51] - روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 302 .

يجبرها على أن تسلم للفلسطينيين مواقع المستوطنات البالغ عددها أكثر من مئتي مستوطنة التي كانت قد انشأتها على نحو غير شرعي، أو من يطلب من المستوطنين اليهود البالغ عددهم 225 الفا مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أنه لم يوجد في الإدارة الأمريكية من يطالب اسرائيل بالتوقف عن تحويل 70% بالمئة من مياه الضفة الغربية الى مستوطناتها[52] . وبدلا من الضغط على اسرائيل ومحاولة إقناعها للإمتثال لمتطلبات السلام، عكفت الولايات المتحدة في هذه الفترة على تعزيزعلاقاتها العسكرية مع اسرائيل وتزويدها بأسلحة إضافية . وأيضا، ورغم الجهود المكثفة الخاصة بـ الرقابة على الأسلحة غير التقليدية في منطقة الشرق الأوسط ، [53] فإن واشنطن لم تقم بأي مسعى لمطالبة اسرائيل بتفكيك مخزونها الضخم من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية . بل وعلاوة على ذلك، قامت ادارة بوش بتكثيف المساعدات الإقتصادية الى اسرائيل، حيث بلغت هذه المعونة في السنة المالية 1991 ما مجموعه 5,147 مليار دولارا. وعلى جانب بالغ من الأهمية أيضا ، قامت ادارة بوش باستنفاذ جهود جبارة لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الصادر عام 1975، والذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.[54]

---

[52] - روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 305 .

[53] . وليد عبد الحي، عماد يوسف، اروى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، 1997، ص 217.

[54] – صدر قرار رقم 3379 في دورة الجمعية العامة رقم 30 بتاريخ 10 تشرين الثاني نوفمبر 1975 ، حيث اقرت فيه الجمعية العامة بان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية ، واكدت :" .... أن اي مذهب يقوم على

ويعزى السبب لقوة ومتانة العلاقات بين اسرائيل وإدارة بوش الى وجود العديد من كبار المسؤولين في هذه الإدارة ممن هم موالون لإسرائيل، حيث ضـــمت هـــذه الإدارة العديد من المستشارين وكبار المساعدين الذين عملوا في مؤسســـة واشـــنطن لسياسة الشرق الأدنى المناصرة لإسرائيل.[55] ورغم وجود دبلوماسية ناشطة في إدارة بوش حاولت الظهور بمظهر من يريد تحقيق سلام إقليمي شامل وعادل، خاصة بعد حرب الخليج، الا أنها أبقت على الدعائم الأساسية لعلاقاتها مع إسرائيل دون أن تدخل عليها أي تغيير، وعززت النظر الى اسرائيل على أنها حليف استراتيجي في المنطقة. وهذا ما كان قد افصح عنه الوزير بيكر بجلاء منذ ان القى خطابه في مؤتمر ايباك في 22 آيار/مايو 1989، حيث حذر الفلسطينيين قائلا: "عليكم أن تفهموا أن ما مـــن احد سيقوم بـــ تسليم اسرائيل اليكم." [56] وبيكر نفسه هو الذي أقر لاحقـــا بـــأن إدارة بوش بالذات كانت قد قدمت لإسرائيل خمسة اسهامات مهمة لوجودها وأمنهـــا تفـــوق وتتجاوز إنجازات الإدارات السابقة :"... مكنت دبلوماسيتنا وخزائننا اســـرائيل مـــن استيعاب مئات الالاف من اليهود الروس والسوريين والأثيوبيين. وكنا أداة محوريـــة في مساعدة اسرائيل على إقامة علاقات دبلوماسية مع أربع وأربعين دولة بما في ذلك

التفرقة العنصرية او التفوق العنصري مذهب خاطىء علميا ومشجوب ادبيا وظالم وخطر اجتماعيا..... " .

[55] – وهي مؤسسة دراسات مناصرة لإسرائيل، أسسها مارتن انديك في عام 1985 وهو نـــائب مـــدير ســـابق للأبحاث في "لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية (ايباك) – اللوبي المسجل رسميا لخدمة إسرائيل.

[56] - روبنبيرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 303 و ص 304 .

الإتحاد السوفياتي . وكنا وراء الغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعـــام 1975 بدمغ الصهيونية بالعنصرية . كما أن الجيش الأمريكي بعملية عاصفة الصحراء لـــم يطرد العراق من الكويت فحسب، بل أنه في الواقع قضى على التهديد الإســـتراتيجي الذي كان يمثله الد أعداء اسرائيل. وأخيرا، أعتقد أن التاريخ سوف يســـجل أن أهـــم إنجازات بلدنا لصالح اسرائيل هو جمعنا جيران اسرائيل على مائدة السلام لإجـــراء مباحثات مباشرة. وهو هدف طالما سعت اسرائيل لتحقيقه على مدى أربعين عامـــا، وهو إنجاز ساهم في إقرار السلام بين اسرائيل والأردن واعلان المبادىء التـــاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية." [57]

الخلاصـــــة

إن ما تمخضت عنه العلاقات الأمريكية– الفلسطينية في عهـــد بـــوش الأب لم يختلف جذريا عما شهدته الإدارات السابقة من تطورات، وإن حدثت هنالـــك بعض التغيرات الشكلية في إسلوب إدارة هذه العلاقة . فإدارة بوش التي كان بإمكانها أن تغتنم الفرصة الذهبية التي منحتها إياها إدارة ريغان من أجل ترسيخ أسس الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، نجدها قد تلكأت وراوغت مرارا وتكرارا، ومـــن ثـــم غرقت في معضلة الخليج وحربها منذ آب/ اغسطس 1990. وهذه الإدارة التي بدى

[57] - جيمس بيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 787 .

وكأنها في بعض الأحيان قد حاولت التصدي للضغوط الإسرائيلية المتعاقبة، الا أنها كانت دائما تبقي على أعلى درجات التنسيق والتعاون مع الإسرائيليين، رغم ما أحدثته من أضرار بحق الفلسطينيين.

وبالتأكيد، كانت المرحلة الفيصل تتصدر إدارة بوش لما يحدث في الخليج بعد دخول القوات العراقية الى الكويت واعتبار هذه الإدارة تلك الأزمة أولويتها الأولى. فقد استغلت ذلك الظرف الإقليمي من أجل إحكام المزيد من الطوق السياسي على منظمة التحرير الفلسطينية، حتى نجحت في نهاية المطاف لإستدراجها الى مؤتمر مدريد، دون أن تقدم للفلسطينيين أية إنجازات تذكر بشأن حقوقهم المنتهكة. وحتى عندما أقدمت إدارة بوش على إعداد جولات تفاوضية فلسطينية – اسرائيلية على ترابها، لم تقم بإتخاذ أكثر من خطوات شكلية من أجل إعطاء الإنطباع بأنها تتصدر السلام تماما كما تصدرت الحرب في الخليج.

الفصل الثالث

العمل على تطويع الفلسطينيين

مقدمة

من الواضح أن كل إدارة أمريكية جديدة تحاول ترك بصماتها على مجمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولربما بشكل اكثر تحديدا، على الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي .

وهذا بالضبط ما اتسم به عمل إدارة بيل كلينتون التي تسلمت الحكم في مطلع عام 1993. ونظرا لرغبة الإدارة الديمقراطية بتبيان عملها مختلفا عن سابقتها الجمهورية، فإنها تعتبر الإدارة التي قد تكون نذرت نفسها، من خلال دبلوماسيتها للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وإن كان جوهر سياساتها منسجما مع الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة، كما هو متوقع، فإن الأدوات التي إعتمدتها هي التي ميزتها عن غيرها .

فبدلا من إعتماد أساليب التعنيف والترهيب، نجدها الأكثر اقترابا من تكتيكات الترغيب . فكلينتون يعزى له استضافة القيادة الفلسطينية في البيت الأبيـــض، خاصة عند توقيع وثيقة إعلان المبادىء في 13 ايلول/سبتمبر 1993 بحضور ياسر عرفات واسحاق رابين .

ولكن بالرغم من كل ما أقدمت عليه إدارة كلينتون من خطوات دبلوماسية لتحريك العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية باتجاه العملية السياسية، الا أنها، تمامـــا كغيرها من الإدارات، كانت دائما تبقي على مصالح اسرائيل فـــي الصـــدارة، حتى وإن أدى ذلك الى إهدار المزيد من حقوق الفلسطينيين.

وهذا الطابع العام للسياسة الأمريكية في بدايات عهد كلينتون هـــو الـــذي يشكل المحور الرئيسي للدراسة والتحليل في هذا الفصل .

الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية

تولى بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في كـــانون الثـــاني/ يناير 1993، وذلك بعد هزيمة جورج بوش الأب في الإنتخابـــات الرئاســـية. وكرئيس جديد للبيت الأبيض، لم يكن بحاجة الى استحداث أي خطط جديدة تجاه الشرق الأوسط، خاصة في بداية عهده. فقد ورث جدول أعماله الخـــاص بهـــذه المنطقة من الإدارة السابقة، حيث بدت سياساته من الناحية الإستراتيجية مثقلـــة بمنطقة الخليج[1].

وبالنسبة للصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي، لم تظهر لدى كلينتون في أول الأمر آراء شخصية متشددة . فهو لم يحمل أفكار رونالـــد ريغـــان المناصـــرة للصهيونية، ولا ميول جورج بوش وجيمس بيكر نحو النفـــط . وإنمـــا كـــانت منطلقاته السياسية تأتي من اعتبارات شخصية نفعية تـــأثرت بمـــا قـــدمه لـــه المتبرعون اليهود من تبرعات مالية أثناء حملته الإنتخابية، والتي وصلت قرابة الـــ 60 بالمئة من احتياجاته .[2] ولكن هذا هو ما ساعد العديد مـــن الأشـــخاص ذوي الميول الشديدة الى اسرائيل لكي يتبوؤا المناصب الرسمية الحساســـة فـــي

[1] – جو ستورك، "ادارة كلينتون والقضية الفلسطينية"، **فلسطين والسياسة الأمريكية مـــن ويلســـون الـــى كلينتون**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، حزيران 1996، ص 305 .

[2] - ستورك ، مصدر سبق ذكره ، ص 308 و ص 309

دوائر صنع القرار في إدارة كلينتون[3] . ومن بين هؤلاء كان لس آسبن وزيـــر الدفاع، وجيمس وولزي، رئيس وكالة المخابرات المركزية، CIA، حيث خدم كلاهما في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي . كما ضم فريقه وارن كريستوفر، كوزير للخارجية ، وانتوني ليـــك ، كمستشار للأمن القومي، اللذان تمرسا في السابق في إدارة كارتر . ولكن نائب ليك الأول، ساندي بيرغر، كان يهوديا، يقال أنه كان على علاقة ودية بجماعـــة "السلام الآن" في إسرائيل .[4]

وعلى درجة كبيرة من الأهمية، تم تعيين مجموعة من المقربين لإسرائيل كخبراء في الشرق الأوسط، حيث كان من بينهم دينس روس، ومارتن انـــديك، وصامويل لويس، وإداورد جيرجيان. فدنيس روس، على سبيل المثال، كان قـــد عمل في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية أثنـــاء رئاســـتي ريغـــان وبوش . ويعرف عنه أنه كان من أشد المعجـــبين بـــــ رابيـــن رئيـــس وزراء

---

[3] – صلاح الدين حافظ، **كراهية تحت الجلد: اسرائيل عقدة العلاقات العربيـــة الأمريكيـــة**، القـــاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2003، ص 307 .

ملاحظة: اورد هذا الكاتب قائمة ببعض كبار المسؤولين من اليهود في إدارة الرئيس كلينتـــون، ص 307 و ص 308.

[4] – رشيد الخالدي، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" ،**(محاضرة)**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شباط 1996، ص 7.

اسرائيل. ومارتن انديك كان قد شغل منصب مدير معهد واشـــنطن لدراســـات الشرق الأدنى المعروف بولائه لإسرائيل. وأما صامويل لويس، فكان قد تقلد من قبل منصب السفير الأمريكي في تل ابيب، وعـــرف عنـــه دعمـــه المتواصـــل للسياسات الإسرائيلية. [5] وهذه التركيبة داخل إدارة كلينتون أنبأت بأن مصالح اسرائيل هي التي ستحظى بالأولوية والدعم . وهذا بالفعل مـــا حصـــلت عليـــه اسرائيل أثناء تفاوضها مع الفلسطينيين .

وفي ظل العهد الجديد، بدأت تنصب على إدارة كلينتون مجموعـــة مـــن التحديات الموروثة والجديدة. وكان من أهمها كيفية معالجة تلـــك الإدارة لقضـــية الأكثر من أربعمائة فلسطينيا الذين أقدم اسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 1992 على ابعادهم الى منطقة مرج الزهور فـــي جنـــوب لبنان، بحجة انتمائهم الى حركة المقاومة الإســـلامية، حمـــاس وحركـــة الجهـــاد الإسلامي والأخوان المسلمين. [6] فذلك الإجراء قوبل برفض لبنان استيعاب اولئك المبعدين على أراضيها. وأدى أيضا الى توتير الأجواء ونشوء أزمة على الصعيد

---

[5] - Quandt. P. 322 & P.323

[6] 6- Hisham H. Ahmad- **Hamas**. Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Passsia, 1994 .P.199.

- Quandt. P.324

الدولي . وذلك حذى بمجلس الأمن الى اصدار قرار رقم 799،[7] حيث طالب فيه اسرائيل باعادة المبعدين الى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فإدارة بوش السابقة كانت قد ايدت القرار، [8] بيد أن ادارة كلينتون قد تأثرت سياستها تجاه هذه القضية بما تركه عليها من بصمات كل من مارتن ايندك، مستشار شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وسام يويل لويس، رئيس دائرة التخطيط في وزارة الخارجية[9] . ولذلك، قامت إدارة كلينتون باجراء محادثات سرية مع الإسرائيليين، أعلنت جراءها وزارة الخارجية الأمريكية أن اسرائيل ستقوم باعادة مئة فقط من المبعدين بصورة فورية، على أن تتم اعادة عدد آخر في ايلول/ سبتمبر 1993، على أن تعاد البقية الباقية في بداية عام

---

[7] – صدر هذا القرار عن مجلس الأمن بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1992، حيث أدان فيه اسرائيل على ابعادها المدنيين الفلسطينيين، وجاء فيه :"..... وقد علم ببالغ القلق أن اسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، قد أبعدت الى لبنان، يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 1992، مئات من المدنيين الفلسطينيين من الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب....".

"..... يدين بقوة الإجراء الذي اتخذته اسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال بابعاد مئات المدنيين الفلسطينيين، ويعرب عن معارضته الثابتة لأي ابعاد من هذا القبيل تقوم به اسرائيل ..."

[8] - جيمس بيكر ، سياسة الدبلوماسية ك مذكرات جيمس بيكر ، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999 ص 208 .

[9] - Quandt. P. 323

1994. ويلحظ هنا أن اتفاق الولايات المتحدة مع اسرائيل من أجل حل قضـــية المبعدين بهذه الطريقة قصد من ورائه عرقلة أية جهود يمكـــن لمجلـــس الأمـــن الدولي أن يقوم بها بهذا الخصوص . فهدف إدارة كلينتـــون مـــن وراء قيامهـــا بمحادثات سرية مع اسرائيل حول هذا الموضوع تمثل في حرصها الشديد علـــى حماية حكومة رابين من أية ضغوط دولية واسرائيلية داخلية، حيث أرادت هـــذه الإدارة أن تحول دون تعريض حكومة رابين للسقوط، كونه يعتبر أكثر الزعمـــاء السياسيين انسجاما مع أولويات الولايات المتحدة . فرابين نفسه علق بأن قضـــية المبعدين الى مرج الزهور أنتجت " بنية تحتية للتفاهم مـــع الإدارة الجديـــدة ".[10] ولكن بالرغم من الإتفاق على صفقة حل قضية المبعدين ما بيـــن ادارة كلينتـــون وحكومة رابين، الا أن القضية بقيت تراوح مكانها من دون حل يـــذكر لفـــترة ليست بالقصيرة من الزمن . وبالتلي، شكلت هذه القضية مصدر إزعـــاج للإدارة الأمريكية، ولكن دون أن يصل الأمر الى حد توليـــد ضـــغوط أمريكيـــة علـــى إسرائيل.

[10] - ستورك،، مصدر سبق ذكره ، ص 311 .

ومن الأهمية بمكان القول أن عدم حل قضية المبعدين أدى أيضا الى تدهور الوضع الأمني في اسرائيل، ذلك الأمر الذي اضطر رابين لقطع زيارته الى الولايات المتحدة في منتصف آذار/مارس 1993 . وفي 30 آذار/مارس، قام رابين باعلان حالة الطوارىء وإتخاذ إجراءات لعزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن اسرائيل ومدينة القدس، بحجة وقوع صدامات عنيفة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق المحتلة وفي داخل ما يعرف بالخط الأخضر من إسرائيل .

ورغم أن هذا الإغلاق الذي قام به رابين قد ساهم في تدهور الوضع الإقتصادي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين ممن يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، الا أن إدارة كلينتون، بدورها، امتنعت عن توجيه اي انتقاد أو إدانة لإسرائيل على العقاب الجماعي الذي اتخذته بحق الشعب الفلسطيني بأكمله .

تعثر المباحثات في واشنطن

من الواضح أن الموضوع الفلسطيني – الإسرائيلي لم يكن يحتل أولويـــة رئيسية في إدارة كلينتون في أوائل عهدها . والتغييرات الملحوظة التي حدثت في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في عهد كلينتون جاءت، بشكل رئيسي، نتيجة لقيام وارن كريستوفر، وزير الخارجية بحث إدارتـــه علـــى تكريس مواردها ووقتها للشرق الأوسط . فهو كان يرى بأن الـــدور الأمريكـــي "ينبغي أن يقتصر فقط على مساعدة الأطراف في التوصل الـــى إتفـــاق، وليـــس بحملهم على ذلك."[11] وجراء طروحات كريســـتوفر، تولـــد لـــدى إدارة كلينتـــون الإهتمام من أجل تشجيع المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية التي كانت قد توقفت في نهاية عهد الرئيس بوش . ففي بادىء الأمر، أبدت واشنطن استعدادها للإلتقاء مع شريك فلسطيني تقبله اسرائيل، بدلا عن منظمة التحرير الفلسطينية .[12]

ولتحقيق ذلك، اقترح كلينتون على اسرائيل بشكل علني القبـــول بفيصـــل الحسيني وحنان عشراوي كعضوين رئيسيين في الوفد الرسمي. [13]وبالمقابل، وعد كلينتون الفلسطينيين بأن يطلب من المملكة العربية السعودية أن تجـــدد تمويلهـــا

---

[11] - Quandt. P .325

[12] – في العام 1993، أجاز الكنيست الإسرائيلي تشريعا يرفع بموجبه العقوبات القانونية عن الإســـرائيليين الذين يمكنهم التحدث الى مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية.

[13] Quandt. P. 326

للمشاريع الفلسطينية في الأراضي المحتلة . ورغم عدم وفاء الولايات المتحدة بالوعد الذي قطعته للفلسطينيين والمتعلق بالطلب من السعودية تجديد معوناتها للفلسطينيين، الا أن مبادرة كلينتون أعطت الفلسطينيين بارقة أمل، مما دفع بهم الى واشنطن لإجراء محادثات في آيار/مايو 1993 .[14] وفي تلك المباحثات، قدم الجانب الأمريكي مسودته لمبادىء الإتفاق المقترح بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. الا أن الجانب الفلسطيني قام برفضها ، بينما اعترض الجانب الإسرائيلي على صيغة النصوص . فالجانب الفلسطيني اعتبر هذه المبادرة غير متفقة مع مبدأ المفاوضات، كما جاء في الدعوات التي وجهت لحضور مؤتمر مدريد . ولذلك، ألح الجانب الفلسطيني بالطلب من واشنطن توضيح المواقف الضمنية والظاهرة في مسودة المبادىء التي اشتملت على تلك المبادرة .

وفي منتصف حزيران/ يونيو 1993، انعقدت الجولة العاشرة من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي انبثقت عن مؤتمر مدريد. واثناء انعقادها، قامت الولايات المتحدة في 30 حزيران/ يونيو 1993 بتقديم مسودة

---

[14] - فيصل الحسيني كان قد عقد إجتماعا في القاهرة مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بوساطة امريكية الا ان ذلك الإجتماع لم يسفر عن نتائج ملموسة. وعدم تمكن هذا الإجتماع من تحقيق النتائج المرجوة منه أثار شكوك الفلسطينيين بأن امريكا نفسها هي التي تحول دون دفع المعونة.

ثانية لإعلان مبادىء لحل الصراع . ويلحظ أن هذه المسودة كانت تفصيلية أكثر من سابقتها، رغم كونها لا تحمل الشكل الذي يوحي بأنها مقدمة من الجانب الأمريكي. فقد تمت كتابتها على ورق عادي غير مروس، بحيث لم يتم توضيح الجهة الموجهة اليها أو هوية الجهة التي قدمت الإقتراح. ولكن الفلسطينيين اعتبروا أن التفاصيل الجديدة كانت أكثر اقلاقا لهم من النقص الذي افتقرت اليه المسودة الأولى، اذ تضمنت المسودة الجديدة الإشارة الى أرض غير محددة من أجل حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي . ولذلك، شدد الأمريكيون على أن المسودة لا تعرض مواقف الولايات المتحدة، بمقدار ما تمثله من مسعى لإيجاد لغة محايدة مقبولة لدى الطرفين المعنيين .

وبسبب مثل هذه الخلافات الأمريكية – الفلسطينية، إنتهت الجولة العاشرة من المفاوضات دون احراز أي تقدم ملموس . وكالعادة، قامت الولايات المتحدة، ومعها اسرائيل، بالقاء اللوم على الفلسطينيين بحجة إصرارهم في تلك المرحلة على معالجة قضية القدس الشرقية بشكل فوري . ويذكر أن الإصرار الفلسطيني على معالجة موضوع القدس كان نابعا من أن سياسة الإغلاق القاسية التي اتبعتها اسرائيل، والتي وضُعت موضع التنفيذ منذ نهاية آذار/ مارس، قد جعلت

القدس تتصدر القضايا موضوع الصراع . فالنسبة للفلسطينيين، تعتبر القدس المركز الإقتصادي والمدني والثقافي والإجتماعي للضفة الغربية.وقيام الإسرائيليين بتوسيع حدود مدينة القدس التي يعتبرونها عاصمتهم الأبدية والموحدة يشكل مزيدا من الضيق على سكان المدينة العرب، من ناحية، وعلى سكان الضفة الغربية، من ناحية أخرى، بسبب سياسة الإغلاق. وفي الوقت الذي لا تفرض فيه أية قيود على تحركات المستوطنين الإسرائيليين، نجد الإغلاق المفروض على المناطق الفلسطينية يقسم الضفة الغربية الى قطاع شمالي وآخر جنوبي، بحيث يصبح التنقل والإتصال بين السكان الفلسطينيين أمرا صعبا للغاية وباهظ التكاليف.

ومما زاد من قلق الفلسطينيين من المسودة الأمريكية الجديدة لإعلان المبادىء في تلك الفترة قيام ممثلي الولايات المتحدة في وكالات الأمم المتحدة ولجانها بالإعتراض على الصيغ الخاصة المتعلقة بالأراضي المحتلة والتي كانت تشمل القدس الشرقية في نصوصها . وذلك الأمر عمق من خشية الفلسطينيين من أن تكون تلك المواقف الأمريكية مؤشرات على بداية تغير في السياسة الأمريكية تجاه مركزية مدينة القدس بالنسبة للفلسطينيين . ونظرا للتباين الواضح في المواقف الأمريكية والفلسطينية، أصيبت المباحثات في واشنطن بالشلل والجمود

في أوائل شهر تموز/ يوليو من ذلك العام. فالفلسطينيون المشاركون في المباحثات لم يحظو بالدعم الجماهيري الواسع، الذي كانوا بالتأكيد بأمس الحاجة له لتمكينهم من الإستمرار في تلك المباحثات. فالحماس الشعبي الفلسطيني الذي كان موجودا عند افتتاح مباحثات مدريد، كان قد تبدد بعد سنتين من لقاءات متعددة لم تثمر عن نتائج ملموسة. إضافة الى ذلك، كان لتدهور الوضع الأمني والإقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة نصيبه الأكبر في تعميق حالة الإحباط عند الفلسطينيين تجاه المباحثات الجارية في الولايات المتحدة . وخلافا لما يتم التذرع به عادة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، لم يكن السبب في تدهور مباحثات واشنطن عائدا الى حركة حماس أو ايران أو أي طرف آخر. واذا ما تم التسليم بالرأي القائل بأن الحركات الإسلامية هي التي أثرت على سير المفاوضات وأدت الى إفشالها، فلماذا يا ترى لم تقم واشنطن بصفتها الراعي المحايد بدورها من أجل إنجاح المفاوضات، مما قد يشجع ما تعتبره القوى المعتدلة والعلمانية في أوساط الفلسطينيين ؟! ولماذا يا ترى أيضا لم تعبر الولايات المتحدة عن أنها تؤيد تسوية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي يلبي فيها الحد الأدنى من متطلبات العدالة ؟!

ولماذا لم تقدم إدارة كلينتون في تلك الفترة حتى على مجـــرد الإعـــتراض علـــى المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي ؟!

العودة الى الإمساك بزمام المبادرة

عوضا عن قيام إدارة كلينتون بصياغة مواقف متقاربـــة مـــن التطلعـــات والمتطلبات الفلسطينية، سارعت هذه الإدارة، وعلى لسان كريستوفر، الى إطلاق التهديدات للفلسطينيين، بأنهم ما لم يحلوا إشكالاتهم مع الإسرائيليين، فإن لدى هذه الإدارة إهتمامات كثيرة أخرى سوف تنشغل بها .[15]

تلك التهديدات الأمريكية لم يكن يقصد منها إقصاء إدارة كلينتون نفسها عن مجريات الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بمقدار ما كانت ترمي تلك الإدارة الى محاولة حمل الفلسطينيين على القبول بالسياسات والصيغ الأمريكية والإسرائيلية. ولذلك، ورغم تعدد أدوات السياسة الأمريكية في تلك المرحلـــة تجـــاه الصـــراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الا أنها لم تتوقف، وإن تبدلت أشكالها من حيـــن الـــى آخر. فخلال شهر تموز/ يوليو، قام كل من دنيس روس ومارتن انـــديك وآرون

[15] - جو ستورك، مصدر سبق ذكره ، ص 314 و ص 315 .

ميلر، بجولة الى المنطقة، حيث ارادوا تمهيد الطريق لرحلة يقوم بها وزير الخارجية، كريستوفر، في نهاية الشهر. وكان الهدف الذي تريد الولايات المتحدة تحقيقه هو حصولها على موافقة طرفي الصراع على صيغة لمسودة إعلان مبادىء كانت وزارة الخارجية الأمريكية تروج لها . وهذا ما صرحت به علنا شخصيات فلسطينية واسرائيلية مطلعة على مجريات المفاوضات، مثل حنان عشراوي وصائب عريقات من الجانب الفلسطيني، وشمعون بيريس من الجانب الإسرائيلي، حيث أوضح هؤلاء بأن خطة الولايات المتحدة تقتضي التخلي عن صيغة المراحل التي اتبعت في كامب ديفيد 1979 ومدريد 1991، وأن يتم الإنتقال مباشرة الى مفاوضات ذات وضع نهائي في سياق كونفدرالية أردنية – فلسطينية . الا أن الجولة التي كان من المفترض أن يقوم بها كريستوفر في نهاية شهر تموز/ يوليو الى المنطقة، كانت قد تأجلت بسبب اندلاع اشتباكات عنيفة على الحدود اللبنانية– الإسرائيلية . فتحت ذريعة قيام حزب الله بشن هجمات على القوات الإسرائيلية المحتلة في لبنان، قامت اسرائيل بقصف المناطق الحدودية اللبنانية وشنت هجمات عسكرية أرادت من ورائها إجبار مئات الآلاف من

اللبنانيين على الهرب شمالا نحو العاصمة بيروت، بهدف افراغ الجنوب اللبنـــاني من سكانه وتحويله الى منطقة أمنية عازلة.

ورغم أن هذا العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني والذي نتـــج عنـــه تشريد السكان المدنيين يعتبر إنتهاكا صارخا لقواعد الحرب المحددة في إتفاقيـــة لاهاي لعام 1907، الا أن الولايات المتحدة، من جانبهـــا، لـــم تقـــم بابـــداء أي اعتراض على مثل هذا السلوك . بل ساهم تأجيل كريستوفر لزيارته الى المنطقة في منح اسرائيل المزيد من الوقت للإستمرار في تنفيـــذ مخططاتهـــا . وتـــدخلت الولايات المتحدة من أجل ايقاف القتال على الحدود مع لبنان فقط عندما أخفقـــت اسرائيل في تحقيق أهدافها . فتوسطت الولايات المتحدة لعقـــد صـــفقة مـــا بيـــن الإسرائيليين، من ناحية ، واللبنانيين والسوريين، من ناحية أخرى، وذلك من أجل مساعدة رابين على اخراجه من الحفرة السياسية التي حفرها هو لنفسه.

ولكن هذه الصفقة التي لم تنشر قط لم تكن على درجة كبيرة مـــن النفـــع لإسرائيل، حيث بموجب ما تم الإتفاق عليه، وافق حزب الله ، برضى السوريين، على التوقف عن قصف المستوطنات الإسرائيلية، مقابل إمتنـــاع اســـرائيل عـــن قصف القرى اللبنانية. والأهم هو أن حزب الله احتفظ لنفســـه بحـــق مهاجمـــة

القوات العسكرية الإسرائيلية في داخل المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان . واحتفاظ حزب الله بنفسه بهذا الحق، بالتأكيد، كان قد أعاد الأمور الى نقطة الصفر على الحدود اللبنانية، بما لم يخدم أي من الأهداف التي حددتها حكومة رابين بنفسها عندما أقدمت على تصعيد الموقف بشكل ملحوظ .

ومن الجدير ذكره هنا أن اسرائيل اعتادت على القيام بتصعيد الموقف الأمني في المنطقة، كلما شعرت بأن الدبلوماسية الأمريكية يمكن أن تشكل ضاغطا ما عليها . وهذا ما قد يفسر إقدام القوات الإسرائيلية على شن هجمات على القرى اللبنانية في الجنوب، عشية الإعلان عن قيام كريستوفر بزيارته الى المنطقة، الأمر الذي أدى بالطبع الى تأجيل تلك الزيارة .

ولكن عودة الأمور الى سابق عهدها، جراء الصفقة الأمريكية –الإسرائيلية السورية – اللبنانية، قد اتاحت الفرصة من جديد لإيجاد النواة اللازمة لدبلوماسية ناشطة من قبل الولايات المتحدة، استغلها كريستوفر لقيامه برحلات متعددة بين تل ابيب ودمشق، حيث حمل معه رسائل متبادلة بين رابين وحافظ الأسد .

ومن الأهمية بمكان ايضاح أن الولايات المتحدة قامت باستغلال فتح قناة حوار مع دمشق كورقة ضغط على الفلسطينيين ليقوموا بالتخفيف من مطالبهم

وتليين مواقفهم بشأن قضايا حساسة مثل القدس واللاجئين، وكذلك من أجل ايهام الفلسطينيين بأنهم سوف يتركون خارج اللعبة الدبلوماسية اذا ما صمموا على مواقفهم المتشددة .

وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها كريستوفر على الفلسطينيين، الا أنه كـ روس واندیك اللذين قدما الى المنطقة من أجل تمهيد الطريق لزيارته التي اضطر الى تأجيلها، لم يحقق أي تقدم في إقناع الوفد الفلسطيني بالموافقة على مسودة اتفاق اعلان المبادىء التي أعدتها الولايات المتحدة .[16]

ولكن تفاعلات الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الجانب الفلسطيني يبدو وكأنها آتت ثمارها بحلول نهاية آب /اغسطس 1993. فبشكل فاجىء العالم برمته، كشفت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عن قيامهما باجراء مفاوضات سرية مباشرة بينهما على مسودة "اعلان مبادىء" دامت تسعة أشهر كاملة في النرويج. وأوضح الطرفان أنه تم توقيع هذه المسودة بالأحرف

[16] - ستورك ، مصدر سبق ذكره ، ص 316 .

الأولى في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 20/8/1993 في العاصـــمة النرويجية، اوسلو [17] .

وجاء هذا التطور ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين كاثمن هدية تبحث عنها إدارة كلينتون لخدمة دبلوماسيتها في المنطقة . فما كان من الولايات المتحـــدة الا أن تلتقط تلك اللحظة التاريخية في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من أجـــل أن تبني عليها سياساتها اللاحقة لسنوات عدة قادمات . ومقابل حالة التعـــثر الـــتي اتسمت بها محاولات كريستوفر وكلينتون لحلحلة الوضع في المنطقة، بدت فـــي نهاية آب من ذلك العام تلوح بشائر الإنفـــراج لدبلوماســـيتهم . ورغـــم أن تلـــك المفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية السرية قد جرت في النرويـــج فـــي زمـــان متوازي مع تلك التي كانت تعقد في واشنطن من قبل الوفد الفلسطيني من المناطق المحتلة ، الا أنه يتضح من كل المؤشرات أن الدور النرويجي في ترتيب مثل هذه المباحثات لم يكن بمعزل عن علم الأمريكيين وتأييدهم .فيبدو أن إدارة كلينتون قد بنت استراتيجتها التفاوضية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين مـــن خلال قنـــاتين متوازيتين: الأولى في واشنطن، كما هو معلوم، والثانية في النرويـــج، بمشـــاركة

[17] – محمود عباس، **طريق اوسلو** ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1949 ، ص 264.

مسؤولين كبار في منظمة التحرير الفلسطينية. ولا يخفى أن الولايات المتحدة كانت تهدف الى تشتيت الجهود الفلسطينية التفاوضية بين من هم من داخل المناطق المحتلة، من ناحية ، ومن هم في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في الشتآت، من ناحية أخرى . وبالتأكيد، لم تقتصر آثار هذه الإستراتيجية الأمريكية على تشتيت جهود الفلسطينيين، وإنما تعدت ذلك لتزرع بذور الفرقة والإختلاف بين من كانوا يفاوضون في واشنطن، ومن كانوا في النرويج، من ناحية، وما بين مؤيد ومعارض لما عرف لاحقا باتفاق اوسلو، من ناحية ثانية .

وإن نجاح المخطط الأمريكي التفاوضي في اللعب من خلال قناتين تفاوضيتين متوازيتين قد أهل إدارة كلينتون لتتربع على عرش الدبلوماسية العالمية على أرضها، حيث قام الرئيس كلينتون باستضافة قادة الإسرائيليين، وعلى رأسهم رابين ، وقادة الفلسطينيين ، وعلى رأسهم ياسر عرفات، في حديقة البيت الأبيض، حيث وقع الطرفان ممثلين بشمعون بيريس عن الحكومة الإسرائيلية وبمحمود عباس عن منظمة التحرير الفلسطينية، في تمام الساعة الحادية عشرة وعشرة دقائق بتوقيت واشنطن، بتاريخ 13/9/1993، وثيقة تاريخية هامة صبغت مجمل

التفاعلات السياسية والدبلوماسية لسنوات سبع لاحقات، عرفت بوثيقة إعلان المبادىء .

الخلاصـــــة

في ذات الوقت الذي عملت فيه إدارة كلينتون على فتح قنوات تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، برعايتهـا، يلحـظ أن ضـغوط تلـك الإدارة علـى الفلسطينيين لم تكن أقل وطاة من سابقاتها، وإن أخذت أشكالا سياسية ودبلوماسية في الدرجة الأساسية. فالعلاقات المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكـذلك الإعجاب المفرط من قبل كلينتون برابين، أهل هذه الإدارة لكـي ترسـم سياسـة ترغب الفلسطينيين من خلالها أكثر مما ترهبهم، وإن كانت المحصلة النهائية التي يجنونها هي ذات المحصلة . فهذه الإدارة التي أرادت أن تقصي نفسها عن الغرق في معضلة الخليج، تصدرت العمل من أجل المحافظة على المصالح الأمريكيـة عن طريق إحلال الإستقرار في الشرق الأوسط برضا وقناعـة مـن الأطـراف الرئيسية المتصارعة .

ولذلك، نجحت هذه الإدارة أكثر من غيرها في إعداد الأرضـــية اللازمـــة لإستدراج الفلسطينيين للدخول في عملية سياسية متشابكة معقدة، بينما أبقت علـــى دعمها ومساندتها لإسرائيل على درجة منقطعة النظير.

الفصل الرابع

الإحتفاء بالفلسطينيين في البيت الأبيض

مقدمة

إستكمالا لجهودها الدبلوماسية الحثيثة، جنت إدارة كلينتون ثمار عملها بالإحتفال بعقد مصالحة تاريخية في حديقة البيت الأبيض بين الفلسطينيين والإسرائيليين في 13 ايلول/سبتمبر 1993. وبذلك، تكون هذه الإدارة قد أرست القواعد لمرحلة جديدة في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بحيث أحلت مبدأ الحوار والتفاوض مكان أسلوب الخصام والقطيعة. وهي بذلك أيضا قد عبدت الطريق لفتح صفحة جديدة في العلاقات الإسرائيلية- العربية بشكل عام، بحيث نجحت في وضع الترتيبات لعقد اتفاق أردني- فلسطيني، تلى إبرام إتفاق إعلان المبادىء " اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية .

وفي هذا السياق، فإن هذا الفصل سيركز على محاولة فهم ديناميكيات السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، خاصة بعد توقيع وثيقة إعلان المبادى.

وبالإضافة الى ذلك، فإن هذا الفصل سوف يعنى بفهم تأثيرات السياسة الإسرائيلية على هذه العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبشكل خاص، سوف تكون الإتفاقات الفلسطينية– الإسرائيلية التي تبعت توقيع إعلان المبادىء محورا رئيسيا آخر في هذا الفصل، إضافة الى ما أحدثته العلاقة المتوترة بين كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو من تأثيرات .

كلينتون واعلان المبادىء

إن المتتبع لعلاقة الولايات المتحدة مع الفلسطينيين منذ مؤتمر مدريد عام 1991 لا يسعه الا أن يتساءل حول طبيعة الدوافع الكامنة في السياسة الأمريكية لإنهاء مقاطعتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم تمهيد الطريق للتعامل معها كأحد أطراف الصراع الرئيسية في المنطقة . وإن كانت إدارة بوش الأب قد عكفت على محاولة رأب الصدع ما بين الولايات المتحدة ، من ناحية ، والعالم العربي، من ناحية ثانية، بعد قيامها بشن الحرب على العراق في كانون الثاني عام 1991، فانها حاولت أن

تعطي الإنطباع بأن الولايات المتحدة هي قائدة السلام كما هي قائدة الحرب. وأما ادارة كلينتون، بحكم تغلغل مجموعة ليست بصغيرة العدد والتاثير من المؤيدين لإسرائيل في صفوفها، قد ارتأت بأنه يصعب استدخال اسرائيل "كجزء طبيعي" في المنطقة العربية، الا من خلال استرضاء الفلسطينيين، أو تحييدهم، أو اشغالهم بما لا يعيق تحقيق مجمل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

ولذلك، وإن كان كلينتون قد حرص على الظهور أمام العالم بمظهر مهندس السلام في حديقة البيت الأبيض من خلال إخراجه للمصافحة التاريخية بين ياسر عرفات واسحاق رابين، في 13 ايلول 1993،[1] الا أن أهداف السياسة الأمريكية الكامنة في بلورة علاقات تبدو متقاربة مع الفلسطينيين، تذهب أبعد من ذلك بكثير. فإدارة كلينتون الحبلى بالداعمين لإسرائيل هي التي أدركت أن توقيع وثيقة إعلان المبادىء، أو ما يعرف بإتفاق أوسلو، هو الذي يمثل تلك العصا السحرية التي تستطيع من خلالها

[1] - أوري سبير، **المسيرة : حكاية اوسلو من الألف الى الياء**، ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1998، ص 88.

تحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه باستخدام أدوات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية اخرى بمفردها.

فالأنظمة العربية التي تتكأ في ثبات حكمها على تشدقها بدعم القضية الفلسطينية هي بأمس الحاجة الى مبادرة فلسطينية طوعية تساعدها في فتح علاقات علنية متطورة مع إسرائيل . فالفلسطينيون، من وجهة نظر الأنظمة العربية، كما هو الحال من وجهة نظر إدارة كلينتون نفسها، هم الذين يمثلون أفضل الجسور وأمتنها لعبور علاقات عربية – اسرائيلية جديدة عليها .

فمن خلال المنظور الإستراتيجي الأمريكي، فان الإنجاز الأكبرالذي حققته عملية اوسلو يتمثل في فتح الطريق لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي،[2] وإن بدون حل فعلي للقضية الفلسطينية . فهدف الولايات المتحدة هو تحقيق مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وحمايتها . ولذلك، سعت إدارة كلينتون من خلال مسارات متعددة لجني ثمار إتفاق اوسلو وعكسها إيجابا على حليفها الإستراتيجي، اسرائيل . فلا

[2] -Yossi Bellin, **Touching Peace from the Oslo Accord to Afinal Agrement.** London, Weidenfeld &Nicolson, 1999. P. 230

يستطيع المرء أن ينسى ذلك الإعجاب المتبادل بين رابين وكلينتون . كما أنه لا يمكن إغفال أهمية مأسسة السياسة الأمريكية بما يخدم المصالح الإسرائيلية بإستمرار . وبذلك تكون الولايات المتحدة، من جانبها، قد حققت استراتيجيتها الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

فبروز ملامح لحلحة القضية الفلسطينية جراء الأجواء الإحتفالية في حديقة البيت الأبيض في 13/9/1993 مكن الدبلوماسية الأمريكية في إدارة كلينتون لكي تفّعل نفسها وتؤتي أُوكلها على صعد مختلفة أخرى في منطقة الشرق الأوسط. فلم يلبث كلينتون أن ينتهي من تنفس الصعداء بعد إحتفائه بتوقيع وثيقة إعلان المبادىء من قبل الأطراف المعنية وبرعاية أمريكية، حتى توجه نحو قطف المزيد من الثمرات الإضافية في الساحة العربية بهدف خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية [3]. فقبل إنقضاء عام من الإحتفال في حديقة البيت الأبيض، سارع كلينتون لترتيب الأوراق ما بين الأردن وإسرائيل، مما قاد الطرفين الى توقيع إتفاق إعلان مبادىء بينهما في تموز/يوليو 1994، وإتفاقية سلام شاملة في 24 تشرين الأول

[3] –ادوارد سعيد، **أوسلو 2: سلام بلا أرض**، بيروت: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1995، ص 139.

/اكتوبر من نفس العام . وبالطبع، ورغم التقارب الأردنـــي– الأمريكـــي الوثيق عبر العقود، الا أنه ما كان للملك حسين بن طلال أن يقـــدم علـــى خطوة من هذا النوع، لو لم يكن الفلسطينيون هم المبادرين. وبالتأكيد، ومن أجل أن يظهر كلينتون بأن ذلك التطور العلني فـــي العلاقـــة الأردنيـــة – الإسرائيلية[4] يندرج في سياق المصالح الطبيعية المتبادلة، قـــامت إدارتـــه بشطب ما كان يترتب على الأردن من ديون مستحقة للولايات المتحدة .[5]

وإستكمالا لمخططاتها في المنطقة، قامت إدارة كلينتـــون بالضـــغط على عدد من الدول العربية لإنهاء مقاطعتها الإقتصادية لإسرائيل وتطبيع علاقاتها السياسية معها. فشكلت العديد من اللجان الثنائية والمتعـــددة بيـــن إسرائيل وعدد من الدول العربية لبحث قضايا تجارية وثقافية وأمنية، كان من أبرزها التقاء كل من اسرائيل ومصر وتونس والمغرب والجزائر، في

---

[4] – في برنامج" لقاء خاص" عقد في قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 15.4.2004 مع فيصل الفايز، رئيس الوزراء الأردني، ومضيفه مقدم الحلقة ياسر أبو هلاله، ولدى سؤاله عن توقيـــع اتفاقـــات مـــع اســـرائيل ، اجاب:"... احنا وقعنا اتفاقية مع اسرائيل بعد ما وقع اخواننا الفلسطينيين اتفاقية بينهم وبين اسرائيل، لأنه كان المصلحة الوطنية تتطلب ذلك" . وفي سؤال حول المخاوف الأردنية من الحل النهائي وانعكاسه على الأردن، اجاب :" قدمت رسالة ضمانات من الأمريكيين وازالت المخاوف " .

[5] – وليم ب. كونت، **عملية السلام**، تعريب هشام الدجاني، الرياض: مطبعة العبيكـــان، الطبعـــة الأولـــى، 2002، ص 332.

شباط / فبراير 1995 برعاية اطلسية، للتباحث في اخطـــار" الأصـــولية الإسلامية" في منطقة البحر الأبيض المتوسط .[6]

ولربما كان من أهم الإنجازات التي تمكنـــت إدارة كلينتـــون مـــن تحقيقها بعد توقيع إتفاق اوسلو نجاحها في تحييد الأمم المتحدة ومنظماتها بخصوص القضية الفلسطينية. فإقدام الفلسطينيين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية على السير في الطريق الإمريكي لحل الصراع، بـــدون أدنـــى شك، مكن الولايات المتحدة من التقليل من شأن تلـــك المنظمـــة الدوليـــة وإضعاف دورها. ولذلك، وما دامت الولايات المتحدة تـــرى الفلســـطينيين مرتبطين بسياساتها ومخططاتها للمنطقة، فإنها إرتأت مختلـــف الأجـــواء مناسبة للقيام بمعارضة روتينية متشددة لإصدار أي قرارات عـــن الأمـــم المتحدة فيما يتعلق بالوضع النهائي لقضايا حساسة كالقدس والمســـتوطنات والسيادة واللاجئين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، ورغم أن إدارة كلينتون في آذار 1994 كانت قد أجازت لمجلس الأمن الدولي أن يـــدين مذبحـــة الحرم الإبراهيمي التي ارتكبها المستوطن الإســـرائيلي الطـــبيب بـــاروخ

---

[6] - جو ستورك ، مصدر سبق ذكره ، ص 335.

غولدشتاين في 25 شباط/ فبراير من ذلك العام،[7] وراح ضحيتها 29 فلسطينيا قتلوا بدم بارد، بينما هم سجد في صلاة الفجر من يوم الجمعة في شهر رمضان المبارك، الا أن تلك الإدارة كانت قد ماطلت من خلال مفاوضات مضنية لمدة ثلاثة أسابيع بعد إرتكاب المجزرة، وذلك من أجل التخفيف في لهجة المطالبة بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في مدينة الخليل . كما أن إدارة كلينتون قامت بعد عام تقريبا في آيار/ مايو 1995 بنقض قرار لمجلس الأمن يدين اسرائيل لمصادرتها أراض فلسطينية في القدس الشرقية. وباتخاذ حق النقض الفيتو ضد ذلك القرار. وتذرعت الولايات المتحدة، كالعادة، بأنها ترغب في قصر ادارة الصراع على الطرفين الرئيسيين المعنيين، تمشيا مع مقتضيات العملية السياسية التي بدأت في مدريد واوسلو. بينما كانت هي في حقيقة الأمر تهدف الى إقصاء الأمم المتحدة عن هذا الصراع، بحيث يحرم الفلسطينيون من أي تأييد

---

[7] – خميس شلبي، و زاهي جرادات، **عام على أحداث مجزرة الحرم الإبراهيمي بالخليل**، رام الله: الحق، الطبعة الأولى،1995، ص 7.

ملاحظة: ارتكب هذه المجزرة المستوطن باروخ جولدشتاين ضد مصلين فلسطينيين بتاريخ 25 شباط 1994، وراح ضحيتها 29 فلسطينيا وعشرات الجرحى الآخرين. وقد شكلت أثرها الحكومة الإسرائيلية لجنة تحقيق رسمية لمعرفة تفاصيل الحادث بتاريخ 26 حزيران 1994 عرفت بـ "لجنة شمغار" .

دولي لحقوقهم. فمعروف أن الأمم المتحدة كانت، ولسنوات عـــدة، ملجـــأ للفلسطينيين، يتمتعون فيه بقدر عال من الدعم العالمي لقضيتهم . وبانتهاج الولايات المتحدة لخطواتها المعارضة والمعرقلة للقرارات الدولية، تكون قد وفرت الحماية اللازمة لإسرائيل من أية ضغوط ومساءلة دولية، بحجة حماية العملية السياسية ورعايتها والحيلولة دون تعثرها.

الفلسطينيون بين الترغيب والترهيب

إن إدارة كلينتون لم تكتف بمجرد ضعضعة الموقف الـــدولي فـــي الأمـــم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية، ولا بمجرد العمل على إنجاح مسارات عربية– اسرائيلية أخـــرى غيـــر تلـــك الـــتي تعنـــي الفلسطينيين، وإنما كرست جزءا كبيرا من دبلوماسيتها لخلخلة التوازن السياســـي في المواقف الفلسطينية، بحيث وبشكل ممنهج، اعتمدت أساليب الـــترغيب تـــارة والترهيب تارة أخرى في سياساتها وعلاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. فتلك الإدارة لم تالو جهدا في محاولة التبيان للفلسطينيين بأن مصـــلحتهم تكمـــن فـــي

الإستمرار في العملية السياسية المرعية أمريكيا أكثر مما يمكن أن تتمخض عنه القرارات الدولية من نتائج . وفي أحيان كثيرة، عكفت إدارة كلينتون على الإيحاء للفلسطينيين بأن العملية السياسية مهددة بالفشل والإنهيار، وأن أطرافا عربية أخرى، خاصة سوريا، قد تتنافس معهم وتزاحم في العملية السياسية لتحقيق مآربها.

فما كان بالفلسطينيين الا أن يقعوا ما بين فكي سياسات الترهيب، من ناحية والترغيب، من ناحية أخرى، وذلك بسبب إنتظام عمل الإدارة الأمريكية في هذا الخصوص.

وبالتأكيد، كان للسنة الإنتخابية في الولايات المتحدة وفي إسرائيل في عام 1996 بالغ الأثر على مجريات التفاعل بين المواقف الأمريكية والفلسطينية. فكلينتون ورابين، كلاهما، عملا جاهدين لبرهنة أن العملية السياسية ما زالت حية ومأمولآ بها وذلك من أجل خدمة أغراضهم الإنتخابية الداخلية، في الوقت الذي لم يتمكن أي منهما، وبشكل خاص بسبب السياسات الأمريكية، أن يقدم أي إنجاز ملموس يستطيع الفلسطينيون من خلاله أن يتلمسوا ثمار العملية السياسية التي كرسوا جل وقتهم وجهدهم لها.

وفي اطار التوقف والتعثر والسير في العملية السياسية، أقدم كلينتون في 28 ايلول/ سبتمبر 1995 على استضافة زعماء طرفي الصراع، عرفات ورابين، في البيت الأبيض، بحضور كل من الرئيس المصري، حسني مبارك والملك الأردني، الحسين بن طلال، وذلك من أجل توقيع ما عرف بإتفاق اوسلو (2)، بهدف البرهنة على أن جهود السلام ما زالت تبذل تباعا من قبل إدارته رغم كل المعيقات. ووفقا لهذه الإتفاقية، كانت إدارة كلينتون قد وفرت للإسرائيليين جزءا كبيرا من متطلباتهم الأمنية، في ذات الوقت الذي أوحت فيه للفلسطينيين بأن قدرا لا بأس به من حقوقهم قد تم تحقيقها . فبموجب بنودها، قسمت أراضي الضفة الغربية الى ثلاث مناطق، بحيث توضع 3% [8] فقط من الأراضي الفلسطينية المكتظة جدا بالسكان تحت السيطرة الفلسطينية الأمنية والإدارية، بشرط أن لا يتعارض ذلك بأي حال من الأحوال مع متطلبات قوات الإحتلال الإسرائيلية التي ستعيد إنتشارها في تلك المناطق . وهذه الأراضي الفلسطينية التي يعاد إنتشار القوات الإسرائيلية فيها وحولها بموجب هذه الإتفاقية صنفت على أنها مناطق(أ). وأما القسم الثاني من أراضي الضفة الغربية التي تبلغ مساحتها 24%

[8] – ادوارد سعيد، **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 151.

والتي تضم عددا من القرى الفلسطينية، فستخضع للسيطرة الفلسطينية المدنية فقط ، بينما تبقى اسرائيل لنفسها حق السيطرة الأمنية عليها. وهذا القسم هو ما عرف بمناطق(ب). والقسم الثالث، وفقا لهذه الإتفاقية، والذي يشمل معظم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بما اقيم عليها من مستوطنات اسرائيلية مناطق (ج) فيبقى خاضعا بالكامل للسيطرة الإسرائيلية.

كما أن ذلك الإتفاق نص على إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية في العام 1996، شريطة أن لا تخضع القدس الشرقية للولاية الفلسطينية في الإنتخابات، مع الإبقاء على حق الفلسطينيين القاطنين في تلك المدينة بالمشاركة في تلك الإنتخابات، وفقا لترتيبات يتم الإتفاق عليها ما بين الطرفين المعنيين.

وبموجب تلك الإتفاقية أيضا، فإنه سيتم تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية التي ستنبثق بمختلف هيئاتها وهياكلها جراء الإنتخابات المزمع اجراؤها. ومن أجل تقديم المزيد من الإغراءات للفلسطينيين، نصت الإتفاقية على أن تقوم اسرائيل باطلاق سراح معتقلين واسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية عند بدء عملية التطبيق.

ورغم ان هذه الإتفاقية التي كان الفلسطينيون طرفا رئيسيا فيها قد قـــدمت لإسرائيل، ربما ما لم تستطع تحقيقه من قبل اعتمادا على قوتها العسكرية، الا أن رياح العملية السياسية التي كانت ترعاها الولايات المتحدة قــد اصـــيبت بنكســة حقيقية بعد أقل من شهرين من توقيع إتفاقية أوسلو(2). فبينما كان رابين يحضـــر إجتماعا حاشدا "من أجل السلام" في تل ابيب، قام المتطرف الإسرائيلي، الطـــالب الجامعي يغال عمير باطلاق الرصاص عليه واغتياله مساء يوم السبت، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. وبذلك، حلت موجة من الضباب الكـــثيف علـــى عمليـــة سياسية كانت أصلا تتعثر كثيرا، أحيانا بعمد وأحيانا اخرى من غير قصـــد. وإن كان اغتيال رابين قد اعتبر نقطة تحول جذرية في التاريخ السياسي لإسرائيل، الا أن الأثر الذي خلفه ذلك الحدث على الدبلوماسية الأمريكية والفلسطينية لم يكن أقل أثرا، بالتأكيد .

وعلى الرغم من الأجواء الجديدة المتلبدة بسبب اغتيـــال رابيـــن، تمكـــن الفلسطينيون من عقد انتخاباتهم الرئاسية والتشريعية في 20 كانون الثاني/ ديسمبر 1996. فما كان بوسع شمعون بيريس الذي خلف رابين مباشـــرة كـــونه يعتـــبر الرجل الثاني في حزب العمل الحاكم آنذاك، الا أن يحاول متابعة مســـيرة ســـلفه

والعمل على إحراز بعض التقدم في العملية السياسية . فبالإضـــافة الـــى تمكينـــه الفلسطينيين من إجراء إنتخاباتهم التي فاز فيها ياســـر عرفـــات رئيســـا للســـلطة الوطنية الفلسطينية المشكلة، فإنه لم يتباطىء في تعيين فريقه التفاوضـــي، حيـــث كلف أحد مساعديه، يوسي بيلين للإلتقاء بـــ محمود عباس للبحث في مفاوضـــات الوضع النهائي للصراع، التي كان من المفترض أن تبدأ في آيار/ مايو 1996.

سياسة الشد والرخي مع نتنياهو

شهدت الحلبة الإسرائيلية السياسية تغيرا حزبيا ملحوظـــا بتســـلم بنيـــامين نتنياهو عن الليكود مقاليد الحكم في الإنتخابات التي اجريت في آيار/ مايو من عام 1996 . وبالطبع، عرف نتنياهو بمواقفه المتشددة ازاء الإتفاقيـــات الفلســـطينية– الإسرائيلية. ففي حملته الإنتخابية، كرس نتنياهو جزءا كبيرا من وقته في حملتـــه الدعائية لمحاولة تبيان الأخطار التي ستلحق بإسرائيل نتيجة لإتفاقيتي اوسلو (1) "اعلان المبادىء " واوسلو (2) . وكان نتنياهو دائما يركز انتقاداته تجـــاه ياســـر عرفات، معتبرا اياه ارهابيا لا يمكن تقديم المزيد من التنازلات عن الأرض له.

ومثل هذه التصريحات التي أطلقها نتنياهو مرارا وتكرارا لا شـــك بأنهـــا تركت إنعكاساتها على دبلوماسية إدارة كلينتون تجاه الفلسطينيين بشـــكل خـــاص وتجاه المنطقة بشكل عام[9] . فأمام هذا التعنت الإسرائيلي الذي قاده رئيس الوزراء الجديد، نتنياهو، ما كان بالرئيس كلينتون الا أن يحاول بذل الكثير من الجهـــود للمحافظة على ما استطاعت ادارته أن تحرزه من تقدم في العملية السياسية منـــذ توقيع إعلان المبادىء في حديقة البيت الأبيض[10] . ومن أجل فعـــل ذلـــك، وجـــد كلينتون نفسه مضطرا لكي يوجه قدرا لا بأس به من طاقته بهدف اقناع الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تحافظ على ما قطعته على نفســـها مـــن التزامـــات فـــي الإتفاقيات الموقعة وأن تتعامل مع عرفات بطريقة بناءة، خشية حدوث تدهور في العملية السياسية تصعب السيطرة عليه . فكلينتون كان ينطلق من مبدأ مفـــاده أن عرفات هو الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي بإمكانه السير قدما في العملية السياسية وإلزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ التزاماته . وكلينتون كان أيضا يخشـــى مـــن أن إضعاف عرفات أو تجنب التعامل معه سوف يفتح الباب على مصـــراعيه لقـــوى

---

[9] – بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم اسرائيل والعالم**، ترجمة : محمد عودة الدويري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995 ، ص 362.

[10] – محمود عباس، مصدر سبق ذكره ، ص 220.

غير علمانية، اسلامية، مثل حركة حماس وغيرها، لكي تتسلم مقاليد الأمور في الساحة الفلسطينية، حيث تلك الحركات، من وجهة النظر الأمريكية، تعتبر أكثر راديكالية وتطرفا من حركة فتح التي يرأسها عرفات. بعبارات أخرى، إن الدوافع التي كان ينطلق منها كلينتون في رؤيته وتعامله مع العملية السياسية ومع الفلسطينيين بعد مجيء نتنياهو الى الحكم كانت ترتبط بما حملته إدارته من مفاهيم للمصالح الأمريكية العليا في المنطقة بشكل عام، حيث أن صعود التيار الإسلامي لم يكن ما كانت ترمي اليه الدبلوماسية الأمريكية ولا ما يروق لها.

ولكن آمال كلينتون وتطلعاته كانت قد اصيبت بإنتكاسة حقيقية في شهر أيلول من عام 1996، أي بعد عدة أشهر فقط من مجيء نتنياهو الى الحكم . ففي الرابع والعشرين من ذلك الشهر، أفاق العالم على الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو وقد أعلنت عن إفتتاح نفق كانت قد حفرته تحت المسجد الأقصى في مدينة القدس، حيث أوفى نتنياهو بوعوده لليمين الإسرائيلي المتطرف الذي إنتخبه، بأن يستخدم سياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين . فما كان بالفلسطينيين الا أن يهبوا احتجاجا على ذلك الإنتهاك الصارخ لمقدساتهم فيما عرف بهبة النفق، حيث

استشهد عشرات الفلسطينيين وجرح قرابة الف وستة مائة آخرين على يد قـــوات الإحتلال الإسرائيلي.

وبالطبع، جاءت مثل هذه التطورات الدراماتيكية في الأحـــداث كمصـــدر ازعاج لدبلوماسية إدارة كلينتون التي كانت دائما تسعى الى أن تظل الأمور تحت السيطرة . وعندها، بدأ كلينتون يبحث عن مختلف الأدوات اللازمة لإعادة الأمور الى سابق عهدها بالمحافظة على الهدوء والعملية السياسية في وقت واحد معا.

ولذلك، عملت ادارة كلينتون بالتعاون مع مصر والأردن للضـــغط علـــى نتنياهو لكي يجتمع مع عرفات وجها لوجه فـــي واشـــنطن فـــي بدايـــة تشـــرين الأول/اكتوبر 1996. وفي ذلك اللقاء الذي رعاه الرئيس كلينتون نفسه بحضـــور الملك حسين، تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من احراز المزيد من الإنجازات التي كانت تسعى اليها . فلقاء نتنياهو مع عرفات ساهم في دفع العملية السياسية قـــدما الى الأمام جراء ذلك الإجتماع، حيث بدأ الطرفان التفاوض حول إعـــادة إنتشـــار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل أسوة بمدن فلسطينية أخرى. وبالفعل، نجحت إدارة كلينتون في أن تساعد كل من الطرفين ، الإسرائيلي والفلسطيني، للوصـــول

الى توقيع إتفاق الخليل في 15 كانون الثاني/يناير من عام 1997، ولو بعد عـــدة شهور من مفاوضات شاقة ومضنية .

ولا ينحصر الجانب الأهم من توقيع إتفاق الخليل في مجرد التوصل اليه ما بين الطرفين المتصارعين، بمقدار ما يمثل إنجازا متمايزا لدبلوماســـية كلينتـــون الذي تمكن من بلورة أول إتفاق فلسطيني – اسرائيلي في ظـــل وجـــود حكومـــة ليكودية في الحكم في إسرائيل .

وحقيقة، لم يكن مفاجئا أن تسارع إدارة كلينتـــون للإعلان عـــن فخرهـــا بتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من التوصل الى إتفاق الخليل، الأمر الذي، الى جانب عوامل أخرى، ساعد كلينتون على الفوز في الإنتخابـــات الرئاســـية الـــتي عقدت بعد قرابة شهر من توقيع ذلك الإتفاق، أي في تشرين الثاني/نوفمـــبر مـــن ذلك العام .

ولم تكد إدارة كلينتون الثانية تتسلم الحكم بعـــد فوزهـــا فـــي الإنتخابـــات الرئاسية،[11]حتى تابعت مسيرتها بخطى حثيثة من أجـــل الإبقـــاء علـــى العمليـــة السياسية قائمة . ومن أجل أن يبقي على بارقة الأمل عنـــد الفلســـطينيين جـــراء

[11] – نديم البيطار، **هل يمكن الإحتكام الى الولايات المتحدة في النزاع العربي–الإسرائيلي؟** بيروت: معهـــد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986، ص 98.

السياسات والممارسات الإسرائيلية، التقى كلينتون في كانون الثاني من عام 1997 مع نتنياهو، محاولا إقناعه بتليين مواقفه والتخفيف من حدة سياساته .

الا أن الدبلوماسية الأمريكية سرعان ما تعرضت مرة أخرى لخضة جديدة بسبب استمرار نتنياهو، في تهربه من تنفيذ التزاماته تجاه الإتفاقيات الموقعة، وبسبب قيامه بخطوة استفزازية جديدة تمثلت في بناء ست الاف وخمسمائة وحدة استيطانية في منطقة جبل أبو غنيم الواقعة جنوب مدينة القدس في أراضي تابعة لمدينة بيت لحم . وبهذا، وجدت إدارة كلينتون نفسها من جديد في مأزق حقيقي أمام تعنت حكومة نتنياهو، من ناحية، وأمام الحاح الفلسطينيين لتلبية رغباتهم وتحقيق حقوقهم والإيفاء بما لهم من التزامات، من ناحية ثانية . ومن أجل ترطيب الأجواء في المنطقة، بادرت وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين اولبرايت للإعلان في منتصف آب/اغسطس 1997 أن " الولايات المتحدة ستنخرط بصورة أعمق في دفع الفريقين نحو تحقيق إتفاق." ولوضع ما جاء في تصريحات أولبرايت موضع التنفيذ، قام كلينتون بإيفاد وزيرة خارجيته الى المنطقة في 10 أيلول/سبتمبر من ذلك العام بهدف اخراج العملية السياسية من حالة الجمود التي ألمت بها . ورغم قيام اولبرايت بالإلتقاء مع ممثلين عن مختلف أطراف الصراع،

الا أن زيارتها تلك لم تسفر عن نتائج ملموسة تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعتبرها إنجازات محققة .

وفي حقيقة الأمر، بدأت تضيق الأمور ذرعا بإدارة كلينتون، ليس بسبب عدم إستجابة الفلسطينيين لمتطلباتهم، بل نتيجة للحالة العدائية التي كرسها نتنياهو تجاه العملية السياسية، جوهرا واسلوبا . فقرابة سنتين كاملتين مرتا من عمر إدارة كلينتون الثانية دون أن تتمكن من طمأنة نفسها أو طمأنة الفلسطينيين بفعالية العملية السياسية . فنتنياهو الذي كان دائما بالمرصاد لأي تقدم ملحوظ في الجهود الأمريكية، تمكن، بحكم سياساته، من إبطاء العملية السياسية، إن لم يكن عرقلتها بشكل شبه تام .

ولم تنقشع غمامات التعثر في العملية السياسية الا عندما نجح كلينتون في 23 تشرين الأول/اكتوبر من عام 1998 في استضافة عرفات ونتنياهو بحضور الملك حسين رغم مرضه لتوقيع ما عرف بإتفاق واي ريفر . وتلك الجهود التي بذلها كلينتون نفسه بمساعدة اولبرايت، والتي نتج عنها هذا الإتفاق، استوجبت مزيدا من التنازلات الفلسطينية من أجل تمكين الولايات المتحدة من ترتيب لقاء الزعيمين، الفلسطيني والإسرائيلي . فرغم أن اتفاق واي ألزم نتنياهو بسحب قواته

من أراضي فلسطينية إضافية في منطقتي ب و ج تصل الى 13% من مساحة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، الا أن ما كان مطلوبا من الفلسطينيين تنفيذه يفوق بكثير ما كانوا قد وعدوا بتحقيقه. فبموجب ذلك الإتفاق كان على الفلسطينيين ممثلين بعرفات أن يعيدوا التأكيد على حق اسرائيل في الوجود وأن يقوموا بالغاء الميثاق الوطني الفلسطيني بشكل قاطع . وإن كان الفلسطينيون قد وعدوا من قبل نتنياهو بأنه سوف يقوم بإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، الا أن عدد من تم الإفراج عنهم بالفعل لم يتعد بضع مئات ممن اعتقلوا لأسباب جنائية، لا سياسية .

وفي محاولة من كلينتون لإعطاء اتفاق واي ريفر الزخم السياسي المطلوب بعد أن أصابه الجمود، قام خلال الفترة الواقعة ما بين 13و 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 بزيارة كل من اسرائيل وغزة . ورغم أن كلينتون كان قد ترأس اجتماعا فلسطينيا بحضور ممثلين عن العديد من الهيئات والمؤسسات والفصائل الفلسطينية من أجل شطب الميثاق الوطني الفلسطيني، الا أن زيارته لم

تغير من واقع الحال شيئا بالنسبة لطبيعة السياسات الإسرائيلية التي جسدها نتنياهو ضد الفلسطينيين.[12]

فمواقف نتنياهو المتعنته لم تترك آثارها على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، وإنما انعكست أيضا على العلاقات التي حرصت إدارة كلينتون على بناءها وتوطيدها مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وبسبب عدم اكتراث نتنياهو لما آلت اليه جهود كلينتون الدبلوماسية من تراجعات، وجدت الولايات المتحدة نفسها مرة أخرى غير قادرة على احراز التقدم المطلوب.

ومما زاد الأمور، تعقيدا كان مرور الخمسة أعوام التي نصت عليها اتفاقية اوسلو (1) " غزة أريحا اولا" دون الإنتهاء من تطبيق المرحلة الإنتقالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبدء التفاوض على المرحلة النهائية، وذلك من أجل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في 4 آيار 1999، وفقا لذلك الإتفاق . فسياسات نتنياهو جعلت ذلك الإعلان مستحيلا، الأمر الذي أغضب الفلسطينيين واستفزهم.

---

[12] – قامت اسرائيل بشق هذا النفق طوال سنوات عديدة وقد حاولت مرتين فتحه، الأولى كانت عام 1986 والثانية عام 1994 . فهذا النفق يمتد بطول 450 مترا اسفل المسجد الأقصى والعقارات الإسلامية المحيطة به .

انظر www.pinc.gov.ps/arabic/intifada 20.html.26.2.04

فما كان من عرفات الا أن يثير ضجة إعلامية كبيرة حول تعثر العملية السياسية وعدم تمكنها من تحقيق ما حددته من أهداف . وفي هذا السياق، صرح عرفات بانه سيعلن قيام الدولة الفلسطينية في 4 آيار/ مايو 1999، من جانب واحد، في حال لم تفض عن ذلك الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إدارة كلينتون .

ولم يكد عرفات يلوح بتلك الإمكانية كأداة ضغط من أجل تسريع الجهود الدبلوماسية، حتى التقط نتنياهو تلك اللحظة ليكيل التهديد للفلسطينيين، حيث توعدهم بأنه سيُقدم على ضم الأراضي الفلسطينية الخاضعة للإدارة الإسرائيلية، في حال قام عرفات بتنفيذ ما صرح به . ونتيجة لهذه التصريحات المتضاربة بين عرفات ونتنياهو، شعرت إدارة كلينتون بمخاوف حقيقية ازاء احتمال إنهيار العملية السياسية بشكل فعلي. فأصابها القلق الشديد أن يقوم نتنياهو باستغلال هذه المجابهة مع عرفات، وأن يحولها الى مكسب سياسي له، خاصة وأن الإنتخابات الإسرائيلية كانت على الأبواب، في 17 آيار/مايو من ذلك العام . ولقد وصلت درجة القلق عند إدارة كلينتون الى حد أنها لم تأبه كثيرا بنجاح نتنياهو في الإنتخابات المزمع عقدها. بل على العكس من ذلك تماما! فنتيجة لما سببه نتنياهو لكلينتون من انزعاجات، خلت إدارة الأخير من أية عناصر راغبة في عودة

نتنياهو الى الحكم مرة ثانية. ولذا، عمل كلينتون على الحيلولة دون تمكين نتنياهو من تنفيذ توعداته. وبهدف إسترضاء الفلسطينيين وحفزهم للبقاء في ركب العملية السياسية، قام كلينتون بإرسال رسالة الى عرفات وعده فيها بأن الولايات المتحدة ستقوم من جانبها بخطوة كبيرة من أجل التوصل الى اتفاق بخصوص الوضع النهائي . وفي هذه الرسالة، أكد كلينتون على تأييده لأماني الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله على أرضه .

وبالفعل، نجح كلينتون في نزع فتيل مجابهة فلسطينية- اسرائيلية جديدة. فردا على الرسالة التي تلقاها عرفات من الرئيس الأمريكي، صرح عرفات بأنه يؤجل إعلانه آنف الذكر بخصوص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة الى ما بعد إجراء الإنتخابات الإسرائيلية، على الأقل .

ولكن كلينتون في هذه المرة، ربما تنفس الصعداء كما لم يفعل ذلك من قبل. فنتنياهو فشل في الإنتخابات الإسرائيلية، وحل مكانه زعيم حزب العمل ايهود باراك. ولذلك، شعرت إدارة كلينتون بأن الكابوس الذي كانت تخشاه قد تبدد. وبدأت تعد العدة لدفعات جديدة في العملية السياسية التي راوحت مكانها منذ تسلم نتنياهو الحكم في آيار/ 1996.

الخلاصـــة

يبدو واضحا أن العلاقات الأمريكية- الفلسطينية كانت في غالب الأحيـــان رهينة للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية . فكلينتون الذي حرص علـــى إرضـــاء رابين وخدمة مصالح اسرائيل ،ارتأى بأنه يستطيع أن يسيطر على الفلســـطينيين من خلال اغرائهم وترغيبهم . فهو رعى في حديقة البيت الأبيض توقيـــع وثيقـــة إعلان المبادىء "اوسلو"، وعمل جاهدا على منح إسرائيل الأمن والإستقرار الذي طالما أصرت عليه من خلال إسترضـــاء الطـــرف الأكـــثر تـــأثرا بـــالإحتلال الإسرائيلي، أي الفلسطينيين أنفسهم . وحتى وإن كانت تواجهه العديد من العقبات والتحديات في سبيل إنجاح مهامه الدبلوماسية، الا أن كلينتون بدا وكـــأنه لا يكـــل ولا يمل من إبرام المزيد من الإتفاقات وعقد العديد من اللقاءات بين الفلســـطينيين والإسرائيليين. وبالرغم من تعثر جهوده عند قدوم نتنياهو الى الحكم في إسرائيل، الا أن حالة اليأس والإحباط لم تسيطر على كلينتون الذي كان دائما يضع نصـــب عينيه هدف تسجيل اسمه في التاريخ كصانع السلام في الشرق الأوسط .

ولكن، وبالرغم من تمكن كلينتون من نقل العلاقات الفلسطينية –الإسرائيلية الى منحى جديد، الا أن سياساته لم تنجح في تخفيف حدة المعاناة الـــتي يعيشـــها الشعب الفلسطيني على أرضه.

الفصل الخامس

اخفاق الدبلوماسية الأمريكية

مقدمة

لم يكن من السهولة بمكان على الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي صبغ عهده، عبر فترتين رئاسيتين، بالجهود الدبلوماسية المتواصلة لإنجاح العملية بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يقتنع بأن مسيرته قد تبوء بالفشل الذريع .

سوف يعنى هذا الفصل باستطلاع ما قامت به إدارة كلينتون من خطوات دبلوماسية في الفترات الحرجة التي مرت بها العملية السياسية التي دشنتها، لا سيما إقدام هذه الإدارة على عقد مباحثات كامب ديفيد الماراثونية بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهود بارك، في صيف عام 2000. وبالإضافة الى ذلك، سيتم في هذا الفصل تحليل نتائج ما آلت اليه تلك المباحثات الفاشلة من نتائج على الصعيد الفلسطيني– الإسرائيلي، حيث شكلت المنطلق الرئيسي لإندلاع إنتفاضة الأقصى بعد فترة وجيزة من إنعقادها .

وفي ذات الوقت، سوف يتم استعراض الجوانب المختلفة للتحركات السياسية الأمريكية التي قام بها كلينتون، وذلك بهدف إطفاء فتيل الصراع المتجدد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي نذر دبلوماسيته من أجل إخماده .

محاولة اللحظة الأخيرة في كامب ديفيد

انطلاقا من الأجواء المشجعة التي سادت بسبب فشل بنيامين نتنياهو في الإنتخابات الإسرائيلية في آيار/مايو 1999، سارعت إدارة كلينتون الى عقد لقاء قمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، ايهود باراك، الذي قام بزيارة البيت الأبيض والإلتقاء مع الرئيس الأمريكي في 15 تموز/يوليو، أي بعد أقل من شهرين من تسلمه الحكم[1] . ولأن كلينتون كان معنيا بتثبيت نجاحات ملموسة لرئاسته في العملية السياسية التي ابتدأها في 13 ايلول/ 1993، فإنه أدرك بأن عليه أن يبذل المزيد من الجهود من أجل إيصال تلك العملية الى بر الأمان قبل أن تنقضي ولايته الثانية .

---

[1] – وليم كونت، مصدر سبق ذكره، ص 370..

وبعكس الصلف الذي كان يلقاه في شخصية نتنياهو، وجد كلينتـــون فـــي باراك زعيما اسرائيليا متعاونا، نجح معه في التخطيط المشترك على الأقل مـــن أجل منع العملية السياسية من الإنهيار. ولذلك، تمكن كلينتون من ترتيب لقاء بين عرفات وباراك في شرم الشيخ في مصر في أوائل ايلول/سبتمبر 1999، حيـــث اتفق الطرفان على تنفيذ الإتفاق الإنتقالي وجميع الإتفاقيـــات الأخـــرى الموقعـــة بينهما.

وإن كان ذلك اللقاء في شرم الشيخ يعتبر نجاحا آخر للدبلوماسية الأمريكية في عهد كلينتون، الا أن العثرات في طريق تنفيذ كل ما اتفق عليه كانت أكثر من أن تذلل من خلال خطوة واحدة . وهذا ما حذى بكلينتون لكـــي يستحضـــر رؤى سلفه الديمقراطي، جيمي كارتر، في عقد لقاءات مطولة وموسعة ومعمقة ما بيـــن الأطراف المعنية، ذلك الأمر الذي قام به بالفعل في صيف عام 2000 عندما دعا باراك وعرفات الى كامب ديفيد ، كما سنرى لاحقا.

ورغم أن فترة حكم باراك كانت أقل وطأة على الرئيس الأمريكي كلينتون من عهد نتنياهو، الا أنها لم تخلو من شوائب عدة عكرت صفو أجـــواء العمليـــة السياسية التي كان يقودها ويعزو الى نفسه نجاحاتها. وإن كانت الولايات المتحدة

قد رأت في حكومة العمل شريكا محتملا تستطيع التعويل عليه في رسم سياساتها وتنفيذها، الا أنها كانت على أحر من الجمر من أجل أن تقطف ثمـــار جهودهـــا وتحركاتها، خاصة قبل إنقضاء فترة حكم كلينتون الثانية .

ولكن رياح العملية السياسية لم تجر حقا كما اشتهت إدارة كلينتون، حـــتى في عهد باراك. فعلاوة على عدم احراز تقدم ملحوظ في جهود السلام، إنـــدلعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين موجة جديدة من المواجهات الحادة فـــي النصـــف الأول من شهر آيار/مايو 2000، جراء قيام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بتصعيد تنكيلها بالمعتقلين الفلسطينيين وعزلهم وحرمانهم حتى من تلك الحقوق البســـيطة التي ناضلوا من أجل أن يتمتعوا بها . وإن كان نتنياهو قد شكل ازعاجـــا حقيقيـــا للدبلوماسية الأمريكية بتفجيره لهبة النفق في أواخر أيلول/سبتمبر عام 1996، فإن باراك بتكثيف ممارساته الباطشة بالفلسطينيين أجج الأوضاع السياسية والأمنيـــة، مما أدى الى اندلاع هبة الأسرى لمدة تزيد على اسبوعين . فعلى إثر تلك الهبـــة التي عمت الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت إدارة كلينتون تشعر من جديد بـــأن عليها صب المزيد من الجهود لسحب فتيل التوتر والعمل على إقناع الفلســـطينيين بجدية الولايات المتحدة في محاولة التوصل الى تسوية شاملة .

وفي هذا السياق، قام كلينتون بإيفاد وزيرة خارجيته، مادلين اولبرايت مرة أخرى الى المنطقة في 25 حزيران/يونيو 2000، في إطار مهمة وصفت بالإستثنائية، حيث حدد هدفها في تخفيف حدة الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فحاولت اولبرايت في زيارتها تحريك المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وايصال الطرفين المعنيين الى مرحلة ينفذان فيها ما تبقى على كل منهما من التزامات، لا سيما تنفيذ الإسرائيليين لإستحقاق الإنسحاب الثالث الذي كان من المفترض أن يتم قبل وصولها بيومين، كما جاء في إتفاقيات المرحلة الإنتقالية .

وبالنسبة لأولبرايت ولكلينتون نفسه، اعتبرت مثل تلك الدفعة للعملية السياسية خطوة غاية في الأهمية، أولا لأن فترة حكم كلينتون كانت تشارف على الإنتهاء، وثانيا لأن إدارته كانت ترغب في أن تتوج جهودها ببدء التفاوض الفعلي على مرحلة الحل النهائي. ولذلك، ارتأت إدارة كلينتون من خلال اولبرايت أن الآلية المثلى لإعطاء دفعة قوية للجهود الدبلوماسية يمكن أن تتأتى من خلال عقد قمة ثلاثية فلسطينية أمريكية اسرائيلية، تستمر لمدة اسبوعين، تناقش فيها الأطراف المعنية كل ما هو مطروح للبحث والتفاوض من قضايا عالقة .

ولتحقيق تلك الغاية، نقلت أولبرايت الى الطرفين رغبة الرئيس كلينتون في أن يتم التوصل الى تسوية دائمة قبل رحيله عن البيت الأبيض.[2]

وخلال لقاءها مع الجانب الفلسطيني، رفضت وزيرة الخارجية الأمريكية اقتراحا بتأجيل عقد قمة من هذا النوع بضعة أسابيع أخرى حتى يتسنى التحضير لها بشكل جيد بغية ضمان نجاحها. [3] وفي ذلك اللقاء مع اولبرايت، وجه الجانب الفلسطيني للوفد الأمريكي نصيحة مفادها :" إنكم ترتكبون خطأ فادحا إن اعتقدتم أن ياسر عرفات يمكن أن يوقع على إتفاق لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية التي احتلت في العام 1967 وحل مشكلة اللاجئين . وبتسرعكم بالدعوة، قد تكررون ما حصل في قمة الرئيسين كلينتون وحافظ الأسد التي عقدت في جنيف." في آذار 2000.[4]

---

[2] - مادلين اولبرايت، **مذكرات مادلين اولبرايت،** صحيفة القدس، 25/10/2003 ، ص 15 .

[3] – أكرم هنية، **أوراق كامب ديفيد،** رام الله : مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 9.

[4] - ممدوح نوفل، **الإنتفاضة: انفجار عملية السلام،** عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2002، ص 30.

ولكن اولبرايت، وبناء على نصائح المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، دنيس روس، أصرت على عقد تلك القمة الثلاثية في أقرب وقت ممكن، خاصة وأن باراك كان قد قبل بها وأصر عليها.

وفي محاولة دؤوبه من قبله لرأب الصدع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دعا كلينتون كلا من باراك وعرفات الى كامب ديفيد في 11 تموز/ يوليو 2000. وتلك الدعوى شكلت لدى كلينتون مسعاه الأخير ليحفر اسمه في ذاكرة

بعد فشل المفاوضات السورية– الإسرائيلية والتي عقدت الجولة الأولى منها في 15 كانون الأول/ يناير 1999 في واشنطن، وعقدت الجولة الثانية في شبردزتاون في ولاية فرجينيا الأمريكية في 3 كانون الثاني/يناير 2000 بمشاركة أمريكية كاملة، وتوقفها لدى تسرب مسودة معاهدة السلام، بحيث اشترطت سوريا استئناف المفاوضات على المستوى العالي الذي بدأت فيه، أي استمرار باراك في ترؤس الوفد الإسرائيلي يقابله فاروق الشرع رئيسا للوفد السوري، وأن تلتزم الحكومة الإسرائيلية مسبقا بالإنسحاب من جميع الأراضي السورية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وضمنها المساحة الضيقة من شواطىء بحيرة طبريا الشمالية الشرقية. وقد تجمدت المفاوضات السورية– الإسرائيلية. وحاول كلينتون كسر الجمود وتبديد شكوك سوريا بالنوايا الإسرائيلية – الأمريكية ، وبادر في آذار/ مارس من العام 2000 الى اللقاء بالرئيس حافظ الأسد في جنيف. وفي اللقاء تبنى كلينتون بناء على نصائح دينس روس وبقية مساعديه، مواقف اسرائيل كاملة بشأن تفسير قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338. وفشلت القمة بسبب خلاف حول تعريف حدود الطرفين على شواطىء بحيرة طبريا الشمالية الشرقية.

التاريخ كالرئيس الأمريكي الذي تمكن من صنع السلام بين أكثر الأطراف خصاما وعدائا.

وبتلبية كل من عرفات وباراك الدعوة لحضور قمة كامب ديفيد، يكون الرئيس كلينتون قد وضع العملية السياسية في منعطف تاريخي ومفصلي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى .

ورغم أنه وإدارته قد بذل جهودا حثيثة ومتواصلة، أحيانا على مدار الساعة، ولمدة اسبوعين متتالين، من أجل تتويج مسيرته بإتفاق فلسطيني ـــ إسرائيلي للمرحلة الدائمة، الا أن الخلافات الجوهرية ما بين الطرفين حول بعض القضايا العالقة، كالقدس واللاجئين بشكل خاص، قد القت بظلالها على الأجواء العامة التي سادت المفاوضات وآلت في نهاية المطاف الى حدوث إنهيار مدو للقمة، ومن ثم لكل التحركات التي قام بها كلينتون تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ احتفالات حديقة البيت الأبيض لتوقيع إعلان المبادىء في 13 ايلول/سبتمبر 1993.[5]

---

[5] بيني موريس، **كامب ديفيد وما بعده مقايضة الوهم**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مطبعة الأيام، 1987، ص 33.

وانظر ايضا حسين آغا وروبرت مالي، نفس المصدر، ص 49.

فالنسبة لباراك، كان متمسكا بعدم الإنسحاب الكامل الـــى حـــدود 1967، وبعدم الإعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما أنه رفض ازالـــة جميـــع المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة وحول القـــدس، وأصـــر على عدم التخلي عن أية أجزاء من القدس الشرقية واعتبارها عاصـــمة للدولـــة الفلسطينية المستقلة .

ومقابل ذلك، أصر عرفات على إنسحاب إسرائيلي كامل من جميع المناطق الفلسطينية التي احتلت في حرب حزيران، بما في ذلك القدس الشرقية. واشـــترط عرفات أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المنوي إقامتها وأن يتم تطبيق حق العودة والتعويض للاجئين الفلســـطينيين[6]، وفقـــا للقـــرارات الدوليـــة المتعلقة.

ومع تنامي الشعور بأن المفاوضات قد تصاب بفشل ذريع، عمل كلينتـــون جاهدا وحتى اللحظات الأخيرة، من أجل إنقاذ القمة من الإنهيار. وفي سبيل تحقيق ذلك، اقترح كلينتون في الليلة الأخيرة ثلاثة خيارات لحل موضوع القدس: الأول يتمثل في تأجيل إيجاد حل لقضية المدينة المقدسة الى فترة تتراوح بيـــن عـــامين

---

[6] أكرم هنية ، مصدر سبق ذكره، ص 41.

وخمسة وعشرين عاما. والخيار الثاني يقتضي إقامة سيادة فلسطينية على حيين في البلدة القديمة وإنشاء حكم إداري ذاتي في أحياء حولها. وأما الخيار الثالث، فهو على عكس الخيار الثاني، حيث يقام حكم إداري ذاتي فلسطيني في البلدة القديمة وسيادة فلسطينية في الأحياء المجاورة .

ونتيجة للتنسيق المتبادل والمشترك بين كلينتون وباراك، قام الأخير بقبول المقترحات الأمريكية، على ما يبدو كخطوة تكتيكية من أجل إحراج الطرف الفلسطيني وانتزاع المزيد من التنازلات منه. ومباشرة، عمل أعضاء الوفد الإسرائيلي على الترويج بين أوساط المفاوضين في الوفود بأن ما قبله باراك يعتبر سابقة لم يصل الى مستواها زعيم اسرائيلي سابق، كما أنه لا يمكن لأي زعيم اسرائيلي آخر في المستقبل أن يقبل بتنازل من هذا النوع بخصوص القدس.

وأما عرفات، فقد اعتبر المقترحات الأمريكية بمثابة اخلال بحق الفلسطينيين في القدس كعاصمة وحيدة لدولتهم في سياق الحل النهائي. فبعد أن قام المفاوض الفلسطيني، صائب عريقات بنقل تلك المقترحات الأمريكية للرئيس عرفات، عاد الأول بعد فترة قصيرة يحمل رفضا فلسطينيا لها، باعتبار أنها

تنتقص من حقوق الفلسطينيين بالسيادة الكاملة على القدس الشرقية، ولا سيما على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة .

وأمام الشعور بخيبة الأمل، اضطر كلينتون للبحث مع أعوانه عن طريقة مناسبة للإعلان عن إنتهاء القمة بما يضمن الحد الأدنى من الخسائر المعنوية لإدارته وللعملية السياسية المتداعية.

وعليه، ورغم محاولات كلينتون المضنية لتضييق الفجوات بين الجانبين، الا أن الخلافات المستعصية كانت أكبر وأوسع من أن تتمكن إدارته وبكل عناصرها من إحتوائها . فضد رغبته لإنقاذ مسيرة إدارته في العملية السياسية والتي دامت لسبع سنوات متواصلات، أعلن كلينتون، وعلى مضض شديد، ظهر يوم الثلاثاء، 25 تموز/ يوليو 2000 عن إنتهاء قمة كامب ديفيد دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن أجل تبرير خروج إدارته خائبة الأمل بخفي حنين بدون إتفاق فلسطيني– اسرائيلي، سارع كلينتون الى القاء اللائمة على الرئيس الفلسطيني عرفات، محملا إياه مسؤولية فشل القمة ومتهما اياه بعدم إبداء المرونة اللازمة والكافية لإنقاذ الموقف. وتعبيرا منه عن شعوره بالغضب الشديد تجاه الرئيس

عرفات، حذر كلينتون من إعلان دولة فلسطينية بشكل أحـــادي، ملوحـــا باعـــادة ادارته النظر في العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتوعـــد بنقـــل الســـفارة الأمريكية من تل ابيب الى القدس قبل نهاية العام . وعلـــى غـــرار مـــا يفعلـــه مسؤولون أمريكيون آخرون، روج كلينتون بأن عرفات، لا الولايات المتحدة ولا اسرائيل، هو الذي أضاع فرصة تاريخية من أجل صنع الســـلام. وكـــذلك هـــدد كلينتون الفلسطينيين بقطع ما تقدمه الولايات المتحدة لهم من مساعدات.

ومقابل حالة الحنق التي برزت على ملامح كلينتون في تعامله مع عرفات عند إنتهاء قمة كامب ديفيد بذلك الفشل الذريع لدبلوماسيته، وجد كلينتون ضـــالته في كيل المديح لباراك ولمواقفه ومرونته المدعاة . وفي الوقت الذي غـــادر فيـــه عرفات واشنطن مستشعرا ما قد يجره عليه صموده في وجه الضغوط الأمريكيـــة والإسرائيلية في كامب ديفيد من نتائج، أنهى باراك زيارته حائزا علـــى رضـــى الإدارة الأمريكية ومديحها لسياساته. وعوضا عن تلمس الأسباب الجوهرية الـــتي أدت الى فشل جهوده ، وبدلا من توجيه اللائمة الى وزيرة خارجيته، اولـــبريت، ولمنسقه لعملية السلام في الشرق الأوســـط روس، ومستشـــاره لشـــؤون الأمـــن القومي، سندي بيرغر، استمر كلينتون في الإستماع الى نصائحهم المنحازة الـــى

باراك، علما بأن هؤلاء هم الذين يتحملون مسؤولية الصفعة التي تلقاها مباشـــرة قبل إنتهاء ولايته، حيث هؤلاء هم الذين ورطوه في عقد قمة كامب ديفيد دون أن يتوفر الحد الأدنى من التحضيرات لضمان نجاحها، وهؤلاء لم ينقلوا الى كلينتون صورة حقيقية عن طبيعة شخصية عرفات وعـــن أهميـــة موضـــوعي القـــدس واللاجئين بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولذلك، لم يكـــن مفـــاجئا أن قـــام كلينتـــون بالإشادة بباراك والحديث عن حكمتـــه فـــي التعامـــل مـــع متطلبـــات اســـرائيل الإستراتيجية، حيث قال بأن باراك:" قدم اقتراحات غير مسبوقة لصـــنع الســـلام وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. "[7]

وبنظرة متفحصة، يجد الباحث أن أسباب فشل قمة كامب ديفيد، في حقيقة الأمر، تعود الى أن الرئيس الأمريكي كلينتون قد مارس دوره انطلاقا من ثوابت وتقاليد العمل السياسي الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني – الإســـرائيلي، والـــتي تمحورت حول حاجات ومتطلبات اسرائيل . فكلينتون نفسه لـــم يلـــتزم بقـــراري مجلس الأمن 242 و 338 والتي حددتها العملية السياسية مرجعية لها منذ مؤتمر

[7] - أكرم هنية ، مصدر سبق ذكره ص 15.

مدريد في عام 1991.[8] فقد كان واضحا أن الهم الرئيسي عند كل من كلينتون وباراك منذ اليوم الأول في كامب ديفيد كان ضرورة أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون الى إتفاق ما، وذلك من أجل إنقاذ حكومة باراك الإئتلافية من السقوط، خاصة في ظل الإنتقادات والمعارضة اليمينية المتطرفة. وهذا ما قاد أحد المفاوضين الفلسطينيين ليتساءل: " هل هذه قمة لإنقاذ عملية السلام، ام لإنقاذ حكومة باراك؟ "[9]

وإدراكا من الشعب الفلسطيني بأن أسباب فشل قمة كامب ديفيد تعود بالدرجة الأساسية الى التعنت الأمريكي والإسرائيلي، فإنهم واجهوا التهديدات الأمريكية بمعاقبة عرفات من خلال الوقوف الى جانب رئيسهم في مظاهرات تضامنية حاشدة عمت جميع المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتآت، عبروا فيها عن إعجابهم بصمود عرفات وعدم تنازله عن الثوابت الوطنية الفلسطينية. وبفشل قمة كامب ديفيد، تعمق الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني تجاه العملية السياسية برمتها والتي كانت تراوح مكانها منذ أكثر من سبع سنوات اعتبروها عجافا. ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت، حتى

---

[8] - محمد علي عمر الفرا، **السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الأقصى 1991-2000**،- عمان : مجدلاوي ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص 277.

[9] - اكرم هنية، _مصدر سبق ذكره ، ص 31 .

يعبر الفلسطينيون عن سخطهم واحتجاجهم العارم ازاء عدم التقدم في ممارسة حقوقهم المشروعة على أرضهم. وباتت الأجواء عندها مشحونة ومهيئة لفعل فلسطيني ذات زخم، تمثل بعد فترة ليست بالبعيدة باندلاع إنتفاضة الأقصى، كما سيتضح أدناه [10] .

من المفاوضات الى انتفاضة الأقصى

[10] - وليم كونت، **عملية السلام**، تعريب: هشام الدجاني، الرياض: مطبعة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، ص 372.

ونتيجة لذلك أجرى كلينتون في 28 تموز/ يوليو 2000، مقابلة مع التلفزة الإسرائيلية كرر فيها تأييده لباراك ودافع عنه ضد تهمة بيعه امن اسرائيل بثمن ضئيل، وحذر عرفات من التفكير باعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، واكد على انه قد يفكر في نقل السفارة الأمريكية من تل ابيب الى القدس قبل نهاية السنة . ووجد الفلسطينيون في هذه المقابلة محاولة مكشوفة لمعاقبة عرفات وردوا على ذلك الموقف بالوقوف الشعبي الى جانب رئيسهم .

شكل إنتهاك ارئيل شارون لحرمة المسجد الأقصى في يوم الخميس الموافق 28 ايلول/سبتمبر 2000 الرصاصة التي أطلقتها اسرائيل على ما تبقى من العملية السياسية المتعثرة .

ومما لا شك فيه أن باراك كان يعي ما قد يترتب على الخطوة الإستفزازية التي أذن لشارون[11] القيام بها من نتائج وخيمة، كون المسجد الأقصى يعتبر بالنسبة للمسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . وإن كان باراك يهدف الى إرسال رسالة مدوية للشعب الفلسطيني ولرئيسه ياسر عرفات، من ناحية، بأنهم هم الخاسرون بعد فشل قمة كامب ديفيد، ومن ناحية أخرى لليمين الإسرائيلي المتطرف بأنه، أي باراك، مستعد لإستيعاب متطلباتهم وتطلعاتهم، الا أن شارون نفسه الذي عزم على القيام بفعلته تلك المؤججة للمشاعر الدينية والوطنية، أراد أن يحرج باراك وحكومته بإثبات عجزهم عن ضبط الإنهيار المتوقع للأوضاع الأمنية .

وبالنسبة لشارون، مثل ذلك الإنتهاك الصارخ لحرمات المسلمين ومقدساتهم بداية غير معلنة لحملته الإنتخابية القادمة لرأي عام إسرائيلي أزف ما جناه من

---

[11] – عيسى طقاطقة، غادة علي، **الإنتفاضة والنكبة الفلسطينية 1948-2001** ، القدس: مؤسسة جذور السلام للنشروالإعلام والدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2001، ص 153..

إحباط عمقه عدم قدرة زعيمه باراك على الخروج بنجاح ما في قمة كامب ديفيد آنفة الذكر .

ومن خلال تتبع مجريات الأحداث مباشرة بعد نجاح شارون في إشعال فتيل الأجواء، يبدو وكأن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أعدت عسكريا لمواجهة ما مع الفلسطينيين الذين كان من المتوقع أن يحتجوا على المساس بعقيدتهم وأماكن عبادتهم. فباراك الذي خرج فارغ اليدين من كامب ديفيد، ومهزوزا اسرائيليا بسبب ما قيل عن استعداده لتقديم تنازلات للفلسطينيين في المفاوضات حيال قضايا حساسة وشائكة كالقدس، أراد أن يصعب الأمور على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، وأن ينتقم من عرفات الذي لم يستطع، لا باراك ولا إدارة كلينتون، أن ترغمه على تقديم تنازلات بخصوص قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات .

وكون باراك قد خرج من كامب ديفيد الثانية كالدب الذي يلعق جراحه القاتلة، فإنه حاول شفاء نفسه بتقليد سلفه بنيامين نتنياهو الذي عمل جاهدا على استرضاء المتطرفين الإسرائيليين بتسببه في هبة النفق في

أيلول/سبتمبر 1996[12]، حيث استشهد العشرات واصيب قرابة الألف وستمائة فلسطيني. فلربما اعتقد باراك أيضا أن السماح لشارون بالقيام بخطوته المثيرة قد ينتج هبة مشابهة بحدتها وأمدها لهبة النفق، حتى يتسنى تحريك العملية السياسية بعد ذلك بما يرضي طموحه ورغباته، خاصة بالحيلولة دون اسقاط حكومته المتأرجحه . ولذلك، اعتقد باراك بأن اندفاع شارون[13] الذي يحتل درجة عالية من الشعبية بين أوساط اليمين الإسرائيلي المتطرف قد يطيل عمر حكومته ويساعدها على البقاء. ومن هذا المنطلق، تم اختيار يوم الخميس الذي يليه يوم الجمعة المقدسة لدى المسلمين الذين عول باراك على إحتجاجهم وهبتهم ليعيد اطلاق العنان للجهود الدبلوماسية التي يرمي من ورائها الى الظهور بمظهر الصانع للسلام كشريكه كلينتون [14].

---

[12] – الحق، **تسلسل الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة في اواخر ايلول 1996** . فلسطين، رام الله: الطبعة الأولى، 1997، ص 1.

وانظر ايضا تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .
www.pnic.gov.ps/arabuc/intifada/itifada20.html

[13] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[14] – سمير صراص، "وقائع انقلاب حزب العمل علىاتفاق اوسلو" ، بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 53، شتاء 2003، ص 55.

ولكن ما حاكه باراك من خطوات لم يحقق ما توخاه من غايات، بل عادت عليه مخططاته بوبال جسيم، قاد في نهاية المطاف الى إقفال البـــاب على حياته السياسيه . فاصرار شارون على إقتحـــام المســـجد الأقصـــى بحراسة أمنية وفرتها له الحكومة الإسرائيلية أوصل الأمور الـــى درجـــة الغليان عند الشعب الفلسطيني الذي اطاح بمفهوم المفاوضات العبثية[15]، كما برهنت على ذلك قمة كامب ديفيد، وأحل مكانها إنتفاضة الأقصى. وما أمل باراك في أن يكون احتجاجا فلسطينيا محدودا قصير الأمـــد، تـــبين بـــأنه غضب فلسطيني عارم لم تستطع حكومته أن تحاصـــره رغـــم كـــل مـــا استخدمته من أدوات البطش والقتل والتنكيل والتدمير.

وأمام الأوضاع الأمنية المتدهورة، والتي بدون شك كان للفلسطينيين فيهـــا نصيب الأسد من الخســـائر والمعانـــاة، فقـــد الإســـرائيليون إحساســـهم بـــالأمن والإستقرار، وبدأوا يبحثون عمن ينقذهم مما حل بهم نتيجـــة لإنـــدلاع انتفاضـــة الأقصى . فالإسرائيليون اعتادوا على أن يكونوا القوة الضاربة دائما وأن يكـــون الفلسطينيون هم المتلقين. ولكن يأس الفلسطينيين من إمكانية أن يتبلور حل عـــادل

---

[15] - هشام احمد فرارجه، "انتفاضة الأقصى ورمزية النضال الفلسطيني"، **صحيفة الأيام**، يوم الثلاثـــاء 11.11.2003 ، ص 12.

لقضيتهم من خلال المفاوضات، إضافة الى ما احسوا به من استفزاز لكرامتهم بسبب فعلة شارون المثيرة، دفع بهم تدريجيا ليغيروا من أساليب نضالهم ومقاومتهم . فبدلا من الإعتماد شبه الكلي على الحجر كوسيلة رمزية لمقاومة الإحتلال، كما كانوا يفعلون في إنتفاضة 1987، لجأوا في إنتفاضة الأقصى، بعد أن خاب ظنهم بكل الوسائل والأدوات الأخرى، الى استخدام السلاح ضد الإسرائيليين . وكان هذا التطور ما لم يعتده الإسرائيليون بهذا الشكل من قبل، الأمر الذي خلخل أمنهم وزعزع استقرارهم المعهود . ولذا، لم يعد باراك الفاشل في كامب ديفيد وغير القادر على كبح جماح إنتفاضة الأقصى ذلك الخيار المقنع لهم .

وفي سياق اختلطت فيه أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى بنتائجها، قام الإسرائيليون باختيار ذات الشارون، الذي أشعل الإنتفاضة، رئيسا للوزراء في إنتخابات مبكرة عقدت في شباط/فبراير 2001، معتقدين أنه مخلصهم ومنقذهم مما الم بهم من ويلات. ورغم التناقض الملحوظ الذي برز في طبيعة التفاعل الإسرائيلي مع تلك الأحداث التي أحاطت باندلاع إنتفاضة الأقصى، الا أن شارون الذي كان قد ابتدأ حملته الإنتخابية مبكرا، كما تمت الإشارة الى ذلك أعلاه، قام

باستغلال تدهور الوضع الأمني، ولعب على وتر إنعدام الإستقرارعند الإسرائيليين. فوعدهم مرارا وتكرارا بأنه هو، لا سواه، الذي يستطيع أن يركع الفلسطينيين ويقوض إنتفاضتهم، ومن ثم يجلب الأمن والإستقرار المفقودين للإسرائيليين المتعطشين .

وبالفعل، حاول شارون، ومنذ تسلمه الحكم، من خلال عدد كبير من العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الإحتلال الإسرائيلي، أن يوقف الإنتفاضة ويحول دون المقاومة الفلسطينية. ولكن، ورغم جعله عمليات الإغتيالات القاعدة لا الإستثناء، الا أن إنتفاضة الأقصى استمرت وتنامت، وإن ما بين حالة مد وجزر من حين لآخر.

محاولات الإنقاذ الأمريكية

بانتهاء قمة كامب ديفيد بالفشل الذريع الذي منيت به بسبب التعنت والضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الوفد الفلسطيني المفاوض، إتسعت

رقعة الإحباط عند الفلسطينيين تجاه السياسات والمواقف الأمريكية، خاصة بعد ما لاحظه من تبني من قبل إدارة كلينتون لطروحات باراك[16] .

ولذلك، وإن كان اندلاع انتفاضة الأقصى يمثل تعبيرا فلسطينيا مباشرا بالإحتجاج على قيام شارون بالمساس بمقدساتهم، الا أن البيئة الخصبة التي مهدت لاندلاع هذه الإنتفاضة وجعلت منها مسألة وقت، ليس الا، تكمن بالدرجة الأساسية في ما خلفه إنهيار قمة كامب ديفيد من آثار وتداعيات . وعلاوة على ذلك، فإن ما كان يحاول الفلسطينيون الإبقاء عليه من أمل في دور وسيط محايد في الولايات المتحدة، كان قد تبدد بالكامل نتيجة لما ألفت إدارة كلينتون أن تتبناه من سياسات داعمة لإسرائيل. ومن اللحظة الأولى لقيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بالتصدي بشكل قمعي وباطش للمتظاهرين الفلسطينيين، تنامى شعور كبير في أوساط المجتمع الفلسطيني بأن تحميل كلينتون لعرفات مسؤولية إنهيار الجهود الدبلوماسية يترجم فعليا على الأرض من خلال الممارسات الإسرائيلية . وبات واضحا أيضا أن تهديدات كلينتون لعرفات وللفلسطينيين لم تعد مجرد تصريحات سياسية للضغط على الجانب

[16] - عماد جاد، "نموذج شارون في إدارة الصراع وإنعكاساته المستقبلية". **السياسة الدولية.** القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 149، يوليو 2002، ص 88.

الفلسطيني بهدف إرغامه على تقديم المزيد من التنـــازلات، وإنمـــا أصـــبحت عناوين عريضة لسياسة اسرائيلية احتلالية اعتمدت أساليب القتـــل والتـــدمير والتجريف والتجويع والترويع ضد الفلسطينيين. وفي نفس الوقت الذي شـــنت فيه حكومتا باراك وشارون الحـــرب العســـكرية علـــى الشـــعب الفلســـطيني المنتفض، تابعت الولايات المتحدة أيضا، من خلال إدارتي كلينتـــون وبـــوش الإبن لاحقا، كما سوف نرى، ذات الحـــرب بـــأدوات سياســـية وإقتصـــادية ودبلوماسية وإعلامية تكاملت مع كل الأدوات التي استخدمتها قـــوات الإحتلال الإسرائيلي.

فمن الأيام الأولى لإنتفاضة الأقصى، وبدلا من أن تقـــوم إدارة كلينتـــون بالضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، صعدت الإدارة الأمريكية من وتيرة ضغوطها وتهديداتها لرئيس السلطة الوطنية الفلســـطينية، ملحة عليه بعقد لقاء مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، باراك،[17] بغيـــة إيقـــاف الإنتفاضة وإحياء العملية السياسية [18] .

---

[17] – محمود سويد، "خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 52، خريف 2002، ص 33.

[18] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره، ص 93 .

وجراء اتصالات مكثفة، تمكنت إدارة كلينتون من عقد قمة بين عرفات وباراك بحضور وزيرة الخارجية، اولبرايت في باريس في 4 تشرين الأول/اكتوبر 2000.وفي تلك القمة، عمل باراك جاهدا، بالتواطؤ مع اولبرايت، للحيلولة دون مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان والرئيس الفرنسي جاك شيراك، في المباحثات الجارية. الا أن إصرار عرفات على إشراكهما في النقاشات الجارية أحرج باراك واولبرايت، مما أدى في نهاية المطاف الى عقد أكثر من لقاء بحضورهما .

ومن جانبها، عملت أولبرايت على تمييع طلب منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل لجنة تحقيق دولية للنظر في مجزرة الأقصى وما تلاها من أعمال قتل، تسبب بها إنتهاك شارون لحرمة المقدسات الإسلامية. وبدلا من الطلب الفلسطيني، اقترحت أولبرايت أن يتم تشكيل لجنة أمريكية- فلسطينية- اسرائيلية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى التحقيق في الموضوع . الا أن محاولة اولبرايت لإستبعاد السياق الدولي من التحقيق قوبلت بالرفض من قبل عرفات. وبسبب الإصرار الأمريكي والإسرائيلي على حصر المسألة

في الأطراف المعنية المباشرة دون غطاء دولي، فشل إجتمـــاع بـــاريس دون التوصل الى أية هدنة بين طرفي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.[19]

ومرة أخرى، وجدت إدارة كلينتون نفسها مكبلة بين رغبتها بإحياء العملية السياسية في الأشهر الأخيرة من عمرها، من ناحيـــة، ودعمهـــا اللامحـــدود لإسرائيل في مواجهة إنتفاضة الأقصى، من ناحية أخرى.

ونتيجة لإخفاق قمة باريس في ثني الفلسطينيين عن موقفهم، واصلت إدارة كلينتون جهودها الدبلوماسية المكثفة عبر وسطاء عديدين للضغط على عرفات لكي لا يطلب من مجلس الأمن الدولي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتشكيل لجنة تحقيق دولية بالمجازر التي ترتكبها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية . وفي هذا الصدد، اتجهت أولبرايت مباشـــرة الـــى أعضاء مجلس الأمن لإقناعهم بعدم تأييد الطلب الفلسطيني، حيث نجحت فـــي تعطيل إصدار أي قرار بهذا الشأن [20] .

ورغم الفشل المتكرر الذي منيت به إدارة كلينتون فـــي محاولـــة انـــتزاع تنازلات فلسطينية حول مسائل استراتيجية، الا أنها عاودت الكره من جديـــد،

---

[19] – وليم كونت، مصدر سبق ذكره ، ص 370 .

[20] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ص 94.

حيث وسعت من دائرة اتصالاتها لإقناع عرفات وباراك للإلتقاء ثانية لتحقيق ذات الأهداف الأولية. فتمكنت إدارة كلينتون من جلب الطرفين المتصارعين الى قمة جديدة في شرم الشيخ في مصر بعد اسبوعين من إنتهاء قمة باريس، وذلك في 16 تشرين الأول/ اكتوبر من نفس العام . وفي هذه المرة، أحضر كلينتون معه كوفي أنان والملك عبد الله الثاني عن الأردن والرئيس المصري، حسني مبارك وممثل الإتحاد الأوروبي، خافيير سولانا. وفي هذه القمة، تركز الجهد على التوصل الى تثبيت هدنة بين الجانبين المتصارعين، أكثر من البحث في إمكانية التقدم نحو إتفاق شامل بينهما . وفي منتصف اليوم الثاني للمؤتمر، خرج كلينتون معلنا على الملأ أن الفريقين قد وافقا على إنهاء العنف وعلى تشكيل لجنة تقصي حقائق بما حدث، برئاسة عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، جورج ميتشل، الذي عرفت اللجنة بإسمه .[21]

ولكن هذه المرونة البادية في دبلوماسية كلينتون لا يمكن فهمها بمعزل عن المستجدات الإقليمية في العالم العربي في ذلك الوقت. فيبدو أن كلينتون قد [22]

---

[21] - Quandt, P. 372

[22] – نص التقرير الصادر عن لجنة ميتشل ، والذي نشر على الصفحة الإليكترونية الخاصة بالجزيرة: www. Aljazera.net، 29.5.2001

تأثر بموجات الغضب والإحتجاج التي عمت مختلف العواصم العربية تضامنا مع الشعب الفلسطيني في محنته. وبشكل خاص، كان للقمة العربية التي كانت في طريقها للإنعقاد بسبب الضغوط الشعبية القوية في المنطقة بالغ الأثر على الإدارة الأمريكية التي لم يكن بإمكانها أن تخرج الأمورعن السيطرة.[23] ولذلك، يتضح أن كلينتون أراد أن يستبق إنعقاد القمة العربية في 21 تشـــرين الأول/ اكتوبر، أي بعد عدة أيام فقط من مؤتمر شرم الشيخ، ليحتوي أية إنعكاســـات للعدوان الإسرائيلي على الساحة العربية .[24]

---

[23] – نبيل علقم، **انتفاضة الأقصى بين العقل العدواني والعقل المقاوم**. رام الله: مركز فلسطين للدراســات والنشر، طبعة أولى، 2002، ص 46.

[24] – عقد مؤتمر القمة العربية بتاريخ 21–23/10/2000، ولم يسفر هذا المؤتمر عن قرارات هامــة بحيث لم يكن في مستوى الأحداث التي اوجدتها الإنتفاضة الفلسطينية، وفقط تقرر في هذه القمة تــوفير الدعم المادي عبر تأسيس صندوقين أحدهما لدعم القدس والثاني لدعم صمود الفلسطينيين الذين تضرروا في الإنتفاضة، ولكن المبالغ لم تزد عن مليار دولار، كما أن معظم الدول لم تدفع التزاماتها فــي هــذين الصندوقين، الا أن عقد المؤتمر كسر حاجز الجمود في الوطن العربي بعد توقف عقد القمم العربية، فقد كانت آخر قمة في عام 1990م، أي قبل غزو العراق للكويت باستثناء قمة غير مكتملة لــم تحضــرها جميع الدول العربية عقدت في العام 1996 . واي كـان الحـال، فـإن قمـة شـرم الشـيخ لـم تسـفر عـن أيـة قرارات هامة، كما أنها لم تكن بمستوى إحتدام الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .

وبسبب استمرار إدارة كلينتون في دعمها لمواقف الإسرائيليين[25] ضد الشعب الفلسطيني، أصبح عرفات على قناعة بأنه ليس هناك من إمكانية لكي تقوم هذه الإدارة بلجم باراك، خاصة في ظل إقتراب الإنتخابات الرئاسية. وكالعادة، وجد الشعب الفلسطيني نفسه بين فكي كماشة الحملة الإنتخابية، حيث تبارى المرشحان الديمقراطي، آل غور والجمهوري، جورج بوش الإبن فيمن يكون اكثر دعما وتاييدا لإسرائيل في قمعها ضد ما أسمياه بالإرهاب الفلسطيني . وكلا المرشحين تنافسا في اظهار المساندة لإسرائيل في مختلف المجالات. وأيضا في مطالبتهما بتكثيف الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها عرفات لإرغامه على الإمتثال للاملاءات الامريكية والإسرائيلية . وأمام هذا الوضع، لم تجد القيادة الفلسطينية بدا من أن تنتظر وتأمل أن تكون الإدارة الأمريكية القادمة أكثر قدرة على إدارة الصراع بما يخدم متطلبات العملية السياسية . [26]

---

[25] – محمد علي عمر الفرا، **السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى إنتفاضة الأقصى 1991-2000.** عمان: مجدلاوي، طبعة اولى،2001، ص 410.

[26] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 137.

وبظهور نتائج الإنتخابات الرئاسية الأمريكية التي عقدت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، برزت أزمة دستورية حادة حول نتائجها، حيث اختلف المرشحان، بوش وغور فيمن يفوز بالرئاسة. وانشغل المجتمع الأمريكي، وكذلك إدارة كلينتون بالأوضاع الداخلية التي تسببت بها تلك الأزمة، حتى بعد أن أقرت النتائج قضائيا لصالح بوش . والمهم في الأمر أن أزمة الإنتخابات الرئاسية تلك قد استنفذت جهد ادارة كلينتون واشغلتها حتى نهاية عهدها عن معظم همومها الأخرى، بما فيها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي . وفي غمرة الأوضاع الداخلية الضاغطة، كانت إدارة كلينتون دائما تجد متسعا لدعم السياسات الإسرائيلية وتوجيه اللوم والإدانة للفلسطينيين المنتفضين . فغضت الطرف عما يقترفه باراك وأركانه من جرائم ضد الفلسطينيين في الميدان، حيث لم تتدخل لثنيه عما يرتكبه بحق الفلسطينيين . واكثر ما كان يهمها هو تعميق صورة الإنتفاضة بأنها من صنع فلسطيني، لجأت اليها السلطة الوطنية كأداة من أجل تحقيق المزيد من مكاسبها على الأرض.

ومن الملاحظ أن النهم الذي ألم بكلينتون لإنجاح جهوده في العملية السياسية لم ينقطع حتى اللحظة الأخيرة من إدارته. وكمن يعبر عن حرقة

دفينة في صدره ازاء ما آلت اليه دبلوماسيته، حاول كلينتون في رسالة وجهها للفلسطينيين وللإسرائيليين أن يزيح عن كاهله مسؤولية تراكمات فشل ثماني سنوات من الجهود المضنية، ما بين مؤتمر وآخر واتفاقية وأخرى .ففي 18 كانون الثاني/يناير 2001، أردف كلينتون في رسالته الوداعية قائلا للفلسطينيين : " تبرز من سنوات حكمي بوضوح زيارتي الى غزة، ولن أنسى أبدا ما تعلمته من هذه الزيارة، لا عن معاناتكم وتاريخكم المفعم بالحرمان والتشتت فحسب، بل وعن صمودكم وشجاعتكم."[27] ورغم إبداء كلينتون تفهما لضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة يمارس فيها الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرضه ويتخلص فيها من الحرمان الواقع عليه، الا أنه إختتم رسالته تماما من حيث إنتهى في قمة كامب ديفيد، محملا القيادة الفلسطينية، لا دبلوماسيته ولا طاقم إدارته ولا دعمه المنقطع النظير لإسرائيل، المسؤولية عن تعثر العملية السياسية ووصولها الى طريق مسدود، ومن ثم احتدام الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي من خلال إنتفاضة الأقصى.[28]

---

[27] - ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ، ص 180 .

[28] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 180.

وبذلك، يكون كلينتون قد أنهى رئاسته وهو يعبر عن شديد الحسرة لعـــدم استطاعته تسجيل اسمه في صفحات التاريخ كمن أوصل العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين الى بر الأمان . ورغم أنه كرئيس للولايات المتحدة كان قد إعتمد أدوات سياسية متعددة في إدارة الصراع تميـزه عـن سـابقيه ولاحقيه، الا أن خطواته قد منيت بفشل ذريع جلجل في الأوسـاط الأمريكيـة نفسها كما في الأوساط العالمية، ليس أقل مما دوت أصداء احتفائه في حديقـة البيت الأبيض بتوقيع وثيقة اعلان المبادىء في 13 ايلول/ 1993 . فهو مـن أجل ايهام القيادة الفلسطينية بتغيرات حقيقية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، كان قد استقبل الرئيس عرفات في البيت الأبيض، ربما أكثر ممـا استقبل أي زعيم آخر في العالم. وبشكل ميزه عـن أسـلافه مـن الرؤسـاء الأمريكيين، وصل حد تكريسه جهده ووقته للعملية السياسية الى أن يقوم بست زيارات لمنطقة الشرق الأوسط في سبيل إنجاح مهامه .

ولكن مختلف الأدوات التي اعتمد عليها كلينتـون لـم تحـل دون تفـاقم الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث في أوج العملية السياسية، كان الإسرائيليون قد كثفوا من بناء مستوطناتهم وغـالوا فـي تضـييق الخنـاق

الإقتصادي والسياسي والنفسي على الفلسطينيين . وكان في عهده أن أُذن لشارون أن يستفز مشاعر الفلسطينيين وينتهك حرماتهم، مما أدى الى اندلاع إنتفاضة الأقصى، ومن ثم سقوط الآف الشهداء وعشرات الآلآف من الجرحى بين الفلسطينيين . فكلينتون، وإن كان معنيا بإسناد حكومة باراك، الا أنه في حقيقة الأمر هو الذي كان قد مهد الطريق لشارون كي يتسلم الحكم في إسرائيل لاحقا . فلو أعار كلينتون مزيدا من الإنتباه والتنبه لما كان يقوم به من خطوات، لما انحدرت المنطقة بعمومها في اتون سفك الدماء وامتهان كرامة الإنسان، كما هو الحال يوميا بالنسبة للفلسطينيين.

الخلاصة

خلافا لما حلم به كلينتون وخطط له، فإن العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تر النور في أواخر عهده. حتى وإن كانت قد قطعت أشواطا لا بأس بها، فإن بذور إنهيارها كانت مزروعة في داخلها منذ البداية . فكلينتون الذي التقط فرصة اللحظة الأخيرة، حيث عقد مباحثات مطولة في كامب ديفيد بين

عرفات وباراك في صيف عام 2000، كان قد سلم في نهاية المطاف بأن جهوده ما كان لها أن تؤتي النتائج التي تطلع شخصيا اليها .

وبحكم إنحياز إدارة كلينتون لإسرائيل بشكل غير مسبوق، لم يكن هناك مفر أمام الفلسطينيين من إندلاع إنتفاضة الأقصى، احتجاجا على إنتهاك شارون لحرماتهم من ناحية، وتعبيرا عن سخطهم ازاء السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل، من ناحية ثانية. ولذلك، فإن كلينتون الذي سخر إدارته لخدمة العملية السياسية، هو الذي إنكفأ على وجهه في أخريات عهده، حيث حل منطق المواجهات مكان مبدأ المفاوضات الذي لم يألو جهدا في إنجاحه . وباصابة الجهود الدبلوماسية التي قادها كلينتون بفشل ذريع غير مسبوق عند اندلاع إنتفاضة الأقصى، فإنه، بالفعل، كان قد فتح الباب على مصراعيه لسياسة أمريكية تجاه الفلسطينيين، تعتمد القوة والترهيب بدلا من الإغراء والإحتواء .

الفصل السادس

عسكرة الدبلوماسية الأمريكية

مقدمـــــة

بعد قرابة الثماني سنوات من العمل الدبلوماسي المتواصل الذي قامت بـــه إدارة بيل كلينتون الديمقراطية، جاءت ادارة جورج بوش الإبـــن الجمهوريـــة بمفاهيم وأدوات جديدة للعملية السياسية بين الفلسطينيين والإســـرائيليين، تلـــك العملية التي أصيبت بإنتكاسه حقيقية نتيجة للقمع الإسرائيلي المتصاعد واندلاع إنتفاضة الأقصى.

وبشكل عام، بدأ يطغى على السياسة الخارجية للولايات المتحـــدة طـــابع التشدد، وذلك بسبب ما حملته الإدارة الجديدة من معتقدات ايديولوجية محافظة، ساهمت في جعلها تنظر الى العالم من منظور النقيضين: محور الخير ومحور الشر. ومن سوء طالع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، التقت في الحكم مـــع إدارة بوش المحافظة حكومة شارون اليمينية التي تسلمت السلطة فـــي نفـــس الفترة تقريبا.

ولذلك، وكما يطمح هذا الفصل أن يبين، فإن الخصائص العامة للعلاقات الأمريكية– الفلسطينية أثناء عهد بوش الإبن اتسمت بأعلى درجات التوتر، والقطيعة أيضا من قبل الولايات المتحدة، بسبب إنسجام الإدارة الأمريكية والإسرائيلية بطريقة غير مسبوقة. وبالإضافة الى ذلك، فإن هذا الفصل سيسعى الى تحليل ما تركته تفجيرات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول/سبتمبر 2001 من آثارعلى نظرة وعلاقة بوش بالسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن هذه العلاقة كانت تشوبها العديد من الشوائب منذ أيامه الأولى في البيت الأبيض.

تلاقي اليمين في أمريكا واسرائيل

لم تلبث الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش الإبن تتولى الحكم في 20 كانون الثاني/يناير 2001، حتى سارعت الى الإعتراف بالحكومة

الإسرائيلية الجديدة برئاسة ارئيل شارون التي انتخبت في شباط/فبراير من ذلك العام.

ومن البداية، تبين بأن هناك قاسما مشتركا أعظم يجمع ما بين الحكومتين المشكلتين. فعدا عن العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية الإستراتيجية المالوفة، بدا يطفو على السطح، أكثر من أي وقت سبق، تأثير العامل الأيديولوجي في حكومتي بوش وشارون. فاليمين الإسرائيلي المتطرف أخذ يسيطر على عملية صنع القرار، مما عزز من دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صياغة السياسة الخارجية . وعلى الجانب الآخر، أمسك المحافظون الأمريكيون بزمام السلطة في واشنطن، بحيث تولت وزارة الدفاع بقيادة دونالد رامسفيلد الدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية، خاصة بسبب ما اعترى وزارة الخارجية الأمريكية نفسها بقيادة كولن باول من ضعف.

وعلاوة على التأثير الذي أحدثته هيمنة المحافظين على ادارة بوش[1]، فـــإن تلك المؤسسات الداعمة لإسرائيل وجدت في الأجواء الجديدة فرصة سانحة لصبغ السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي برؤاهـــا. فعلـــى ســـبيل المثال، قام معهد واشنطن المعروف بمناصرته للسياسات والممارسات الإسرائيلية باسداء النصح وتقديم التوجيهات لإدارة بوش حيال كيفية تعاملها مع الوضع القائم في ظل إنتفاضة الأقصى . ففي تقرير صادر عن هذا المعهد، دعيت إدارة بـــوش الى إجراء مراجعة عاجلة لدبلوماسية ما قبل وما بعد قمـــة كـــامب ديفيـــد لعـــام 2000. وحث التقرير هذه الإدارة على ضرورة دراسة ما تبع فشل تلك القمة من إنفجار للوضع الفلسطيني– الإسرائيلي. وحث التقرير ايضا إدارة بوش على عمل مراجعة للمساعي الدبلوماسية التي بذلتها رئاسة كلينتون منذ توقيع اتفاقية اوســـلو وحتى اسابيعها الأخيرة، وذلك بهدف تمكين الإدارة الجديـــدة مـــن اســـتخلاص الدروس التي من شأنها أن تزيد من احتمالات النجاح لأية دبلوماســـية مســـتقبلية.

---

[1] - فؤاد المغربي، "السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية: نظرة تحليلية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 53، شتاء – كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل العـــروة الأوثق**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، شباط 1996، ص 27.

- فؤاد المغربي، (السياسة الأمريكية الجديدة 2003، ص 5.

ولكن التقرير ركز بشكل مميز على أهمية أن تقوم إدارة بوش بإتخاذ اجـــراءات ورسم سياسات ضد ما أسماه بالعنف الفلسطيني.

ولذلك، وبتسلم الزعيمين الجديدين، بوش وشارون مقاليد السلطة، دخلـــت منطقة الشرق الأوسط برمتها في منعطف مغاير لما كانت عليه من قبل . فمضى بوش فورا الى القفز عن الفلسطينيين ودعوة الأطراف العربيـــة الأخـــرى الـــى التعاطي مع شارون بروح إيجابية . ومنذ البداية، أوضحت ادارة بوش بأنها بصدد اعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأعلنت أنها ستقوم بحصـــر دورها في حدود الميسر للعملية السياسية. وخلافا لتوقعات بعض الفلسطينيين بأن بوش سوف يلعب دورا مناصرا للعرب بحكم قربه من صناعة النفـــط،[2] عـــبرت ادارته عن عدم رغبتها في لعب أي دور رئيسي مباشر في هذه العملية كما فعلت من قبل ادارة الرئيس بيل كلينتون. ولم تتوان هذه الإدارة فـــي تحميـــل ســـابقتها

---

[2] – عمرو ثابت، **<u>الإحتواء المزدوج وما وراءه تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي</u>**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 41، طبعـــة أولى،2001، ص 7.

المسؤولية عن ادخال السياسة الأمريكية في المنطقة في منزلق وعر ازاء معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي.[3]

ونتيجة لما حددته ادارة بوش لنفسها من دور، فانها لم تكن معنية بالتدخل مباشرة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي،[4] رغم أن عدم تدخلها على شاكلة ما كانت تقوم به ادارة كلينتون لا يمكن أن يفسر على أنه رغبة من قبلها للبقاء بعيدة عن مجريات الأحداث. بل على العكس من ذلك تماما! فالعلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك الروابط الأيديولوجية المتجددة بين حكومتي بوش وشارون عنت أن السياسة الأمريكية تنحى بشكل كامل تجاه الجانب الإسرائيلي. وبالفعل، حدى تصاعد المقاومة الفلسطينية وتمكنها من الحاق العديد من الخسائر البشرية والمادية في صفوف الإسرائيليين[5] بادارة بوش الى التدخل في محاولة منها لتطويق المقاومة الفلسطينية وايجاد حل يرضي

---

[3] – ممدوح نوفل، **الإنتفاضة وإنفجار عملية السلام.** عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى،2002، ص 225.

[4] – جلال أمين، **عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد احداث سبتمبر 2001.** القاهرة: دار الشروق، طبعة اولى،2002، ص 50.

[5] – عبد القادر ياسين، "انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات"، **السياسة الدولية**. العدد 151، يناير 2003، ص 129.

اسرائيل أولا واخيرا. وكيف لا، واسرائيل تحتل المرتبة الأولى في سلم أولويات بوش الإقليمية!

ولذا، فان بوش قد سعى جاهدا للتأكيد على عمق التحالف الإستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي بالقول والفعل. وحقيقة، بلغت درجة التنسيق الأمني في أوائل عهده بين الجانبين ذروة غير مسبوقة.[6] ولم يكن مستغربا أن قامت ادارته بتبني الجانب الأمني من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على حساب الجانب السياسي والدبلوماسي، وكأنها تحرص كل الحرص على تمييز نفسها عن مسار إدارة كلينتون التي يبدو وكأنها نذرت نفسها للجهود الدبلوماسية .

تغليب الأمن على السياسة

لأن ادارة بوش ارتأت بأن تهدئة الأوضاع في المنطقة لا تتأتى الا من خلال الطروحات الإسرائيلية، فانها عكفت على التعامل مع انتفاضة الأقصى

---

[6] – تقرير اللجنة الرئاسية، **الإبحار في عالم مضطرب امريكا والشرق الأوسط في قرن جديد.** صادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط. ترجمة: امل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى، 2001، ص 122.

كقضية اسرائيلية أمنية داخلية، وليس كنتاج طبيعي للممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني. وهذا المعتقد لدى هذه الإدارة هو ما صبغ تعاملها مع الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في مختلف المراحل وذلك من خلال مجموعة من الخطوات والتحركات التي غلّبت الإعتبارات الأمنية التي تهم الإسرائيليين على الهموم والقضايا السياسية التي يطرحها الفلسطينيون . فبشكل منسجم مع المواقف الإسرائيلية التي طرحتها حكومة شارون، ركزت ادارة بوش على أن ما تسميه بالعنف الفلسطيني هو المسبب الأهم في تدهور الأوضاع الأمنية .[7]

وفي اطار النظرة التي حملتها إدارة بوش للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أذنت للجنة شرم الشيخ " لجنة ميتشل"، والتي شكلت في مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في تشرين الأول/اكتوبر 2000 لتقصي الحقائق ولبحث أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى، بأن تعلن في 30 نيسان/ابريل 2001 عن النتائج التي توصلت اليها في تقريرها. ومباشرة قام رئيس لجنة شرم الشيخ ،عضو مجلس الشيوخ، جورج ميتشل بالقدوم الى المنطقة وتسليم تقرير لجنته الى كل من

---

[7] – علي بدوان، **الإنتفاضة: حرب الإستقلال الفلسطينية .** دمشق : مطبعة المنارة ،2002، ص 72 وانظر ايضا ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ، ص 256.

الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بعد أن سلمه للرئيس بوش وللأمين العام للأمم المتحدة ، كوفي أنان .

ورغم أن لجنة ميتشل قد شكلت من قبل الرئيس السابق، كلينتون، الا أن بوش، وعلى ما يبدو، أعطى موافقته على نشر تقريرها والإعلان عن نتائجه بسبب تركيزها المفرط على النواحي الأمنية، كونها تشكل أهم المتطلبات الإسرائيلية. فتقرير لجنة ميتشل غالى كثيرا في التأكيد على ضرورة التزام الجانب الفلسطيني بمجموعة من المتطلبات الأمنية التي هدفت بالدرجة الأساسية الى تقويض انتفاضة الأقصى وإنهاء المقاومة الفلسطينية للإحتلال الإسرائيلي. فاولى توصياته تشدد على أهمية أن يقوم الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني بإستئناف التعاون الأمني بينهما، كوسيلة لازمة لوضع حد لأعمال العنف. وإن لم يكن يتبين بجلاء تحميل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية اندلاع أعمال العنف بشكل مباشر في هذه التوصية، فإن ما جاء في التوصية الثانية لا يدع مجالا للشك بأن اللجنة تعتبر الفلسطينيين هم المتسببين في إنهيار الأوضاع الأمنية . فبذريعة الدعوة الى اعادة بناء الثقة بين الطرفين، قامت اللجنة بوسم أعمال المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، ودعت السلطة الوطنية الى وضع الضوابط الضرورية

للحيلولة دونها: " على السلطة الفلسطينية ان توضح ....}انها{ ستبذل جهدا بنسبة مائة بالمائة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها." واشـــترطت اللجنـــة " أن يتضمن هذا الجهد خطـــوات فوريـــة للقبـــض علـــى، وســـجن، الإرهـــابيين } الفلسطينيين{ الذين يعملون ضمن المناطق الخاضعة للســـلطة القضـــائية للســـلطة الفلسطينية."[8] وبالإضافة الى ذلك، ذهبت اللجنة الى حد مطالبة الســـلطة الوطنيـــة باعتماد اسس وضعتها اللجنة نفسها لها بهدف منع المقاومة الفلسطينية من تنفيـــذ أية عمليات لها ضد الإسرائيليين، مدنيين أوعسكريين، بينما اكتفت اللجنة بـــدعوة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الى تشجيع، ليس منع، عناصرها فقط للتقليل، من، وليس الحيلولة دون، الإصابات في صفوف الفلسطينيين. فالسلطة الوطنية عليها " أن تمنع المسلحين من استخدام مناطق فلسطينية مأهولة لإطلاق النار على مناطق اسرائيلية مأهولة وعلى مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية." وأما الجيش الإسرائيلي، ففقط عليه" القيام بتبني وتطبيق سياسات واجراءات تشجع ردودا غير مميتة على المتظاهرين العزل، بهدف التقليل،الى أدنى حد ممكن، من الإصابات." في صفوف الفلسطينيين.

---

[8] - علي بدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 256.

وما دام الهم الأمني هو الذي شكل الشغل الشاغل للجنة ميتشل، فإن تأكيدها عليه قد تكرر في توصيات التقرير بمجمله. فعلاوة على ابراز أهمية التعاون الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل ايقاف انتفاضة الأقصى في التوصية الأولى، وذلك بهدف ايقاف انتفاضة الأقصى، عادت اللجنة مرة أخرى، وبشكل صريح، في التوصية الثانية لتوضح ماهية هذا التعاون من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية:" على السلطة الفلسطينية أن تجدد تعاونها مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لكي تضمن، الى أقصى حد ممكن، أن يكون العمال الفلسطينيون الموظفون في اسرائيل ممن تم التدقيق في أوضاعهم تدقيقا كاملا، وأن لا صلات لهم على الإطلاق بمنظمات أو أشخاص ضالعين في الإرهاب."[9] وبتعبير آخر، على السلطة الوطنية أن تقوم بمهمة أمنية لحماية الإسرائيليين في ذات الوقت الذي بدت فيه غير قادرة على توفير الحماية اللازمة لمواطنيها أنفسهم.[10]

ومقابل كل القيود الأمنية التي على السلطة الوطنية أن تلتزم بها، وفقا لتقرير لجنة ميتشل، فإن الفلسطينيين لم يحصلوا على أكثر من دعوة اللجنة

---

[9] - علي بدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 256.

[10] – ابراهيم ابراش، **فلسطين في عالم تغير**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، طبعة أولى 2003، ص 90.

للحكومة الإسرائيلية لتجميد الإستيطان، دون قيام اللجنة بتحديد ما يمكن أن يترتب على الإسرائيليين من إجراءات قانونية في حالة عدم التزامهم بمثل هذه الـــدعوة. وبالفعل لم يجد شارون حرجا في أن يرفض هذه الدعوة جملة وتفصيلا، وفي أن يتابع مشاريعه الإستيطانية على الأرض الفلسطينية بنهم شديد.

وأما القيادة الفلسطينية، فعلى الرغم من المرارة والألم التي شـــعرت بهـــا جراء تقرير لجنة ميتشل، الا أنها وجدت عزاءا لها يكمن في إشارة التقرير الى ضرورة تجميد الأعمال الإستيطانية الإسرائيلية. وهذا ما دفع بالقيادة الفلســـطينية للموافقة على التقرير وتسليم ردها رسميا في 15 آيار/مايو 2001 الـــى رئيـــس اللجنة والرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة .[11]

وبالنسبة للإسرائيليين، فقد جاء ردهم على التقرير بعد رد السلطة الوطنية بأربعة ايام. فأبلغ شارون وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، فـــي 19آيـــار، موافقة اسرائيل المبدئية على التقرير، مع تحفظه علنا على عدد من البنود والـــتي تضمنها التقرير، ورفضه الصريح بما ورد بخصوص المستوطنات الإســـرائيلية.

---

[11] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 260.

وانظر ايضا علي بدوان، مصدر سبق ذكره، ص 72.

أي أن شارون، متمترسا وراء الدعم الذي وفرته له إدارة بوش، قرر أن يأخذ من التقرير ما يلزمه ويفيده، وأن يترك ما لا يروق له منه .

وبعد تسلم إدارة بوش ردود الطرفين على تقرير لجنة ميتشل، أعلنت في تصريح وجهته بالدرجة الأساسية الى الفلسطينيين أن التقرير وحدة واحدة غير قابلة للتعامل معها بشكل إنتقائي. وفي محاولة منها لقطف ثمار جهود دبلوماسية لم تقم هي بها، أشارت الإدارة الى أن موافقة الطرفين على تقرير لجنة تقصي الحقائق يشجع على استمرار الجهود لإستئناف المفاوضات. وحتى تظهر بمظهر الحيادي، طالبت الطرفين بالإلتزام التام بما ورد في التقرير.

وعندما وجد شارون اصرارا أمريكيا على الإلتزام بالتقرير، اعتبره غير ملزم، كونه صدر عن لجنة تقصي حقائق ذات صلاحيات توصوية، وليس عن لجنة تحقيق ذات صلاحيات الزامية، وتراجع عن رفضه العلني لبعض البنود، وقرر تفريغ التقرير من مضمونه. فراح يعمل على تعطيل تنفيذ ما جاء في التقرير، متمسكا فقط بما نص عليه من ضرورة البدء بـ "فترة تهدئة ذات معنى، واستئناف الجهود لتحديد وشجب وعدم تشجيع التحريض(الفلسطيني)بكافة

أشكاله."[12] وحتى يحول دون الشروع في تنفيذ توصيات التقرير، اشترط شارون قبل البدء في عملية التنفيذ، بينما استمرت آلته العسكرية في توجيه ضرباتها للفلسطينيين، أن يقوم الفلسطينيون بتمضية اسبوع كامل من الهدوء التام دون اطلاق طلقة واحدة .

وفي ذات الوقت الذي أمعن فيه شارون في توجيه الإتهامات للقيادة الفلسطينية وتحريض العالم عليها، اشترط على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن إصدار أي تصريح أو حديث يتضمن تحريضا ضد اسرائيل.

ولذلك، فإن إصدار لجنة ميتشل لتقريرها لم يغير من واقع الحال شيئا. فإسرائيل استمرت في عدوانها على الشعب الفلسطيني بشكل منقطع النظير، وإدارة بوش، ايفاءا بما قطعته لإسرائيل على نفسها من تعهدات تنسجم ومحتواها السياسي والأيديولوجي، تابعت توفير مختلف أشكال الدعم العسكري والسياسي والإقتصادي والإعلامي لحكومة شارون، بينما كانت الأخيرة تنكل بالفلسطينيين وتعمل في أرضهم الخراب.[13]

---

[12] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ، ص 260.

[13] - علي بدوان، مصدر سبق ذكره ، ص 77.
وانظر ايضا ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره، ص 260 .

ونتيجة لفشل شارون في تحقيق الأمن والقضاء على إنتفاضة الأقصـــى، ومن ثم احتدام الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، قررت إدارة بـــوش إرسال وزير خارجيتها، كولن باول الى المنطقة، حيث سبقه للتحضـــير لمهمتـــه مساعده لشؤون الشرق الأوسط، وليام بيرينز. وكذلك سارعت إدارة بـــوش الـــى ايفاد جورج تينت، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكيـــة الســـابق، CIA، الذي وصل في الفترة الواقعة بين 7-13 حزيران/يونيـــو 2001 الـــى المنطقـــة بهدف الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لتسوية الأوضاع الأمنية .

وهذه الخطوات التي بدأت تقوم بها إدارة بوش، وإن كانت تبدو تتـــدرج في سياق تحركات دبلوماسية لتحقيق أغراض سياسية، الا أنها في حقيقة الأمـــر نبعت من تخوف هذه الإدارة من تدهور الأوضاع وانفجار الصراع وتوسيع رقعته الى حد قد يهدد استقرار المنطقة ويمس بالمصالح الأمريكية فيها.[14] وهذا بالضبط ما جعل هذه الإدارة تركز جل إهتمامها على الجوانب الأمنية من الصراع علـــى حساب الجوانب السياسية، حيث إستمرت، تمشيا مع الرؤى الإسرائيلية، في النظر الى والتعامل مع إنتفاضة الأقصى كتطور مخل بالأمن الإسرائيلي، ليس الا. وهذا

---

[14] – علي بدوان ، مصدر سبق ذكره، ص 76.

الإعتبار هو الذي دفع بإدارة بوش لتفكر بايجاد الحل من خلال وكالة المخـــابرات المركزية .[15]

وبقدوم تينت الى المنطقة، كان طبيعيـــا، بحكـــم عملـــه، أن يركـــز خلال إجتماعاته مع الطرف الفلسطيني على الجانب الأمني من تقرير لجنة ميتشل، حيث ما عاناه فوق كل الإعتبارات هو إيقاف الإنتفاضة التي درجت الولايات المتحـــدة واسرائيل على تسميتها بالعنف الفلسطيني. فاستند تينت على ما طرحتـــه لجنـــة ميتشل من توصيات، وحدد للفلسطينيين فترة ستة أسابيع لتنفيذ الشق الأمني مـــن التقرير، دون أن يوازي ذلك باشتراطات مماثلة على الجانب الإســـرائيلي لتنفيـــذ الشق السياسي المتعلق بتجميد الإستيطان . فمن وجة نظر تينت، فإن العنف كـــان فلسطينيا وليس اسرائيليا. ولذلك، قام بصب جهوده المكثفة على السلطة الوطنيـــة، وتحديدا على رئيسها، بهدف الضغط والحصول على المزيد من التنازلات. ومـــن أجل ايهام السلطة الوطنية ببعض الإنجازات، ربط تينت بين الإلتزام بفترة التهدئة

---

[15] – علي بدوان، مصدر سبق ذكره ، ص 72 .
وانظر أيضا ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره، ص 256.

لمدة ستة اسابيع والعودة الى مائدة المفاوضات ، ذلك الطلب الذي طالما تمسك به مسؤولون فلسطينيون.[16]

ويتضح أن خطة مدير وكالة المخابرات المركزية التي عرفت بتفاهمات تينت قد إرتكزت على ذات الشروط التي كانت تطالب حكومة شارون السلطة الوطنية بتنفيذها، وذلك من أجل وقف الإنتفاضة وعودة الأمور الى ما كانت عليه قبل 28 ايلول/ سبتمبر 2000 . وهذا ما يفسر اصرار الجانبين، الأمريكي والإسرائيلي،على مطالبة السلطة الوطنية باتخاذ خطوات فعلية (لإجتثاث) قوى الإنتفاضة الميدانية واعتقال افراد المقاومة وتجريد جميع الفصائل الفلسطينية من أسلحتها، حيث أعدت المخابرات الإسرائيلية، الشباك، قوائم قامت بتسليمها للسلطة الوطنية .

ويتبين أيضا أن هذه الخطة الأمريكية التي قامت بصياغتها وكالة المخابرات المركزية قد اقتصرت على الجانب الفلسطيني باعتباره الجانب المتهم بممارسة أعمال العنف، حيث أغفلت هذه الخطة بشكل مقصود أي ذكر للمستوطنين الإسرائيليين المدججين بالأسلحة الحديثة والمتطورة، والذين يتمتعون

---

[16] – علي بدوان، مصدر سبق ذكره، ص 73.

بحماية الجيش الإسرائيلي اثناء قيامهم بمهاجمة القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية. فبشكل متكرر، أقدم هؤلاء المستوطنون على قتل العديد من المدنيين الفلسطينيين والإعتداء على ممتلكاتهم واراضيهم ومزروعاتهم وحيواناتهم، الى غير ذلك من الممارسات العدوانية الأخرى.

ولذلك، يمكن الإستنتاج أن ما سعت اليه ادارة بوش بخطتها هذه هو تحويل السلطة الوطنية الفلسطينية الى جهاز أمني وقوة حماية لخدمة اسرائيل بمستوطنيها ومستوطناتها، غير آبهة بأمن الفلسطينيين وما يتعرضون له من عدوان على أيدي حكومة شارون . وبالإضافة الى ذلك، يظهر جليا ان هدف هذه الإدارة تمحور حول تجريد المقاومة الفلسطينية من شرعيتها كحركة تحرر وطني تناضل ضد الإحتلال، ومن أجل تحويلها الى ظاهرة أمنية إرهابية يجب القضاء عليها بشتى السبل. وحتى عندما حاولت، خجولة، إدارة بوش الظهور بمظهر المنصف للجانب الفلسطيني من خلال مطالبتها الجانب الإسرائيلي بوقف مهاجمة أهداف فلسطينية وتقليص المساس بالأرواح والممتلكات ورفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية، فإن هذه الإدارة كانت تعنى، في حقيقة الأمر، بأن يقوم

الإسرائيليون بالقضاء على انتفاضة الأقصى بشكل مدروس وممنهج، يجنبهم أيـــة ردود فعل اقليمية ودولية.

ونتيجة لذلك، قوبلت تفاهمات تينت بغضب الشعب الفلسطيني ورفضه لها. فالفلسطينيون استشعروا أن هذه الخطة الأمنية لم تُعد الا لإشعال فتيل حـــرب أهلية داخل المجتمع الفلسطيني. فقد تخوفت الكثير من الأوساط الفلسطينية بأن هذه الخطة تهدف الى زج السلطة الوطنية في مواجهة وصدام مع شعبها عن طريـــق تحميلها عبء (اجتثاث) المقاومة باعتقال نشطائها وكوادرها، ومن ثم تقويضـــــها لإنتفاضة الإقصى بيدها، لا بيد الإسرائيليين.

وبالفعل، لقد حسبت ادارة بوش وحكومة شارون أن قيام السلطة الوطنيـــة بتنفيذ تفاهمات تينت سوف يفقدها مصداقيتها أمام شعبها، مما قد يجعـــل الشـــعب الفلسطيني يوجه مقاومته نحو سلطته بدلا من تركيزها ضد الإحتلال الإسرائيلي.

وقد أدركت الولايات المتحدة وإسرائيل أن تطورا من هذا النـــوع ســـوف يمكنها من تحقيق مبتغاها بالقضاء على السلطة الوطنية وإنتفاضة الأقصى في آن واحد معا.

ولكن، وبالرغم من الإجحاف الـــذي تلحقـــه تفاهمـــات تينـــت بالشـــعب الفلسطيني، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية أرادت أن تبقي على شعرة معاوية غير مقطوعة مع الولايات المتحدة بإدارة بوش . فمقابل حالة الغضب والرفض الـــتي عمت الشارع الفلسطيني ازاء اغراق تينت في التركيز على الجوانب الأمنية مـــن الصراع مع الإحتلال الإسرائيلي، كان الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي يؤكد على التزامه بتقرير ميتشل وتفاهمات تينت. وعلى ما يبدو، فإن السلطة الوطنيـــة المستهدفة بهذه التفاهمات وجدت نفسها مرغمة على القبول بها، ولو شكليا، بسبب فداحة العدوان الإسرائيلي وبسبب التقاعس العربي والصمت الدولي على ما يحل بالشعب الفلسطيني، وأيضا من أجل أن تبقي على جسور الإتصالات قائمـــة مـــع إدارة بوش، عل الحالة تستدعي ذلك [17].

وتقريبا كما حسبت السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد ترتـــب علـــى قبولهـــا بتوصيات ميتشل وتفاهمات تينت، أن شهدت منطقة الشـــرق الأوســـط تحركـــات دبلوماسية نشطة، تصدرتها إدارة بوش، رغم إعلانها المسبق عـــن عـــدم نيتهـــا بالتدخل بشكل مباشر في العملية السياسية. فبخطوة غير مسبوقة، قام الرئيس بوش

---

[17] - علي بدوان، مصدر سبق ذكره ، 81.

في 20 حزيران/ يونيو 2001، بالإتصال بالرئيس الفلسطيني، عرفات، وطلب منه "الإلتزام بوقف اطلاق النار حسب خطة جورج تنيت وإنهاء العنف الفلسطيني تمهيدا لتطبيق خطة ميتشيل. "[18] وفي هذه المكالمة الهاتفية أيضا، أبلغ بوش عرفات " أنه سيرسل وزير الخارجية، باول، الى المنطقة لإستكمال الترتيبات اللازمة لذلك."[19] فاستبشر عرفات خيرا بهذا الإتصال، ورحب بزيارة باول، وأبدى استعداده للتعاون الكامل معه وإنجاح زيارته. وأكد عرفات في هذه المهاتفه أن استئناف أي مفاوضات مع اسرائيل يجب أن يتم بمشاركة أمريكية. وطالب عرفات أيضا الرئيس بوش أن يتدخل لدى حكومة شارون لتوقف استخدام اسلحتها الثقيلة وطائراتها ضد المدنيين الفلسطينيين، وأن توقف أيضا قصفها لمؤسسات السلطة. وفي نهاية حديثه، حث عرفات بوش على ضرورة موافقته على وجود مراقبين دوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[20]

وبعد مرور اسبوع على حديث بوش الهاتفي مع عرفات، وصل وزير الخارجية الأمريكي، باول، 27 حزيران/يونيو في جولة هي الأولى له الى المنطقة. وفور وصوله، قام باول بعقد سلسلة من اللقاءات المطولة والمنفصلة مع

---

[18] - علي بدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 257.
[19] - علي بدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 257
[20] - ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ، ص 271.

القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، حيث لم يحاول باول في هـذه الزيـارة جمـع عرفات وشارون معا على طاولة واحدة. وعند اجتماع باول مع عرفات، اختتـم الإثنان لقاءهما بعقد مؤتمر صحفي في 28 حزيران/يونيو، حيث أكد عرفـات على التزام القيادة الفلسطينية بشكل كامل بتقرير لجنة ميتشل وتفاهمات تينت. وأما باول، فقد أكد بدوره هو الآخر على التزام الولايات المتحدة بتقرير لجنة ميتشـل وما ورد فيه من بنود، وركز على ضرورة الوقـف الكامـل وغيـر المشـروط لإطلاق النار من قبل الفلسطينيين. وكرر باول مطالبـة إدارة بـوش بـأن يبـدأ الجانبان، الفلسطيني والإسرائيلي، باجراءات بناء الثقة الواردة في توصيات لجنة ميتشل والتي من شأنها، كما أشار باول، أن تؤدي في نهاية المطاف الى استئناف المحادثات والتفاوض على قضايا الحل النهائي بالإستناد الى قراري مجلس الأمن 242 و 338. واشترط باول أن يتم تطبيق تقرير ميتشل بشكل كامـل وشـامل: "ننظر الى تقرير ميتشل كرزمة واحدة لا يمكن الفصل بين عناصرها، ولن يتـم تغيير أية كلمة وردت في التقرير." [21]

[21] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 238.

وفي محاولة من جهته لتشجيع القيادة الفلسطينية على تقديم المزيد من التنازلات، شكر باول عرفات في نهاية ذلك اللقاء الصحفي على الجهود التي يبذلها لوقف العنف في المنطقة : " اننا نتطلع بشغف لنرى نهاية للعنف في المستقبل القريب ليتسنى للطرفين وللمجتمع الدولي، الذي يراقب الوضع عن كثب، استعادة الأمل بأن هناك أسسا لإعادة بناء الثقة بين الجانبين."[22] ورغم ما أوحت به هذه الأجواء التي سادت ذلك اللقاء الصحفي من تقارب فلسطيني أمريكي، الا أن ما تحدث به باول بخصوص موضوع المراقبين الدوليين الذي تطالب به القيادة الفلسطينية قد زرع بذور الفشل لزيارته بسبب رفض الإسرائيليين لأقواله. فباول لم يبد معارضة لفكرة نشر مراقبين دوليين في المناطق المحتلة : " اعتقد أنه عند الدخول في إجراءات بناء الثقة، سيكون هناك مراقبون ومشرفون دوليون لمراقبة ما يحصل على الأرض لرؤية ما يحدث بين الطرفين. ومن السابق الآن الحديث عن تحديد ماهية وطبيعة هؤلاء المراقبين، ولكن هناك تفهم بأننا بحاجة الى مثل هؤلاء المراقبين."[23]

---

[22] - ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره ، ص 138.
[23] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 238

ولم يكد باول يدلي بتصريحه هذا حول المراقبين الدوليين، حتى سارعت الحكومة الإسرائيلية للتعبيرعن غضبها، مما دفع بالبيت الأبيض، ساعات قليلة بعد المؤتمر الصحفي الذي شارك فيه باول، لإصدار تصريح آخر نقض من خلاله اقوال وزير الخارجية. ولكن إصدار البيت الأبيض بتصريحه الناقض لما قاله باول في مؤتمره الصحفي مع عرفات لم يبد مقنعا بشكل كاف للحكومة الإسرائيلية. وما كان على باول نفسه أثناء لقاءه مع شارون الا أن يكرر ما صرح به البيت الأبيض . فتراجع عن موافقته على وجود مراقبيين دوليين. وعلى الرغم من ان تصريحه آنف الذكر جاء في مؤتمر صحفي تمت تغطيته من كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية، الا أنه ادعى أن ما نقل عنه لم يكن دقيقا.

وحتى لا يشعر بمزيد من الحرج أثناء زيارته، غادر باول المنطقة بسرعة قياسية وتجنب الإشتباك مع شارون والغرق في تفاصيل مطالبه التعجيزية، حيث كان متخوفا من الغضب اليهودي الذي كان ينتظره في الكونغرس الأمريكي. ولم يأبه وزير خارجية أمريكا أن يظهر فشله وحرجه أمام العالم، طالما أن هذا يجنبه معركة داخلية مع الداعمين لإسرائيل، لا سيما وأن مساندة اسرائيل أصبحت قضية أمريكية داخلية .

وبمغادرة باول المنطقة دون احراز أي تقدم ملموس، بدأت تظهر مباشرة الإنعكاسات السلبية على تفاهمات الهدنة ووقف اطلاق النار التي أبرمها تينت بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث كان من المفترض أن تـــدخل حيز التنفيذ فـــي 31 حزيران/ يونيو 2001 .[24]

فانتهزت اسرائيل من جانبها فشل مهمة باول وصـــعدت عـــدوانها علـــى الشعب الفلسطيني وقيادته. وفي خطوة هي الأولى من نوعها، قـــامت اســـرائيل صباح آخر أيام شهر تموز/ يوليو 2001، بقصف مركز للدراسات والإعلام في مدينة نابلس، حيث أدى هذا القصف الى استشهاد ثمانية من المواطنين المدنيين، وحيث كان من بينهم قائدان سياسيان من حركة حماس، جمال منصـــور وجمـــال سليم. ورغم ان هذين الجمالين معروفان كقائدين سياسيين لا علاقة لهما بالعمـــل العسكري، الا أن اسرائيل بررت فعلتها تلك بالقول أنهما قائدان في كتـــائب عـــز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس . وباقدام اسرائيل على القيام بهـــذه الخطوة التصعيدية، تكون مؤسستها العسكرية قد أدخلت الصراع مع الفلســـطينيين في منعطف جديد، حيث بدأت تستهدف القيادات السياسية، وليس فقط العسكرية.

---

[24] - ممدوح نوفل، ، مصدر سبق ذكره ، ص 237 و ص 274.

وبدلا من أن تقوم إدارة بوش بإدانة اسرائيل على اغتيالها للقادة السياسيين، سارع نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني الى تبرير الجريمة الإسرائيلية واعتبار أن من حق اسرائيل أن تقوم بحماية مواطنيها وضرب الإرهابيين قبل اقدامهم على إرتكاب أعمال عنف. ولم تكتف إدارة بوش بتبرير تلك الجريمة الإسرائيلية، بل قامت بمعارضة دعوة مجلس الأمن الدولي لعقد اجتماع عاجل لبحث الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث حرصت على عدم معاقبة حكومة شارون على أعمالها الحربية، وخصوصا ضد المدنيين الفلسطينيين. وبالتأكيد، فإن هذا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل قد شجع قوات الإحتلال على زيادة وتيرة التنكيل بالشعب الفلسطيني ، حيث لم يتوان الجيش الإسرائيلي في تكرار جرائمه باغتيال القادة السياسيين الفلسطينيين. فاقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي مرة أخرى في صباح يوم 27 آب/اغسطس 2001 على اغتيال أبو علي مصطفى، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في مكتبه في مدينة رام الله، متجاوزة بذلك جميع الإعتبارات والخطوط الحمراء.

وبسبب فشل ادارة بوش في تطبيق تقرير لجنة ميتشل وتفاهمات تينت، ارتأت من جانبها ان تفعل دبلوماسيتها بارسال باول مرة اخرى في تموز/يوليو

2001 الى المنطقة في محاولة لتطويق الأزمة التي وجدت اسرائيل نفسها فيها، حيث فشلت في القضاء على الإنتفاضة التي كانت تتصاعد حدتها وتزداد تفاعلاتها على الساحة المحلية والإقليمية والدولية. وعند وصوله واجتماعه بعرفات في رام الله، قام باول بالقاء خطاب عن العنف والإرهاب ومخاطرهما وأهمية محاربتهما. وكرر مطالبته للسلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة وقفهما على الفور. ونتيجة لتركيز باول على الجانب الفلسطيني بدلا من توجيه انتقاداته للإسرائيليين، امتعض عرفات ورد بالقول: "إن السلطة الفلسطينية فعلت ولا تزال تفعل، كل ما بوسعها لتهيئة الأجواء المناسبة لإستئناف المفاوضات، لكن الطرف الإسرائيلي لم يترك وسيلة لتعكير الأجواء الا وانتهزها."[25] فاستنفر باول مباشرة للدفاع عن اسرائيل وممارساتها: " إن اسرائيل تقول بشيء آخر، ولدى أجهزتها الأمنية معلومات تفصيلية عن تشجيع وتدبير عناصر في السلطة عمليات إرهابية ضد الإسرائيليين." وفي حديثه ذاك، تبنى باول وجهة نظر شارون بالكامل: "شارون يقرر اذا توقف العنف أم لا قبل الإنتقال الى بدء العد العكسي لفترة الهدوء لعدة أسابيع، وبعدها يتم الإنتقال الى المرحلة الثانية من تقرير ميتشل." [26]

---

[25] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.
[26] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 227.

وفي نهاية اللقاء، كرر باول طلبه من عرفات أن يـــوجه أوامـــره لوقـــف العنف بشكل واضح وصريح . فما كان من عرفات الا أن غضب من طلب باول، ورد عليه بصوت منفعل ومرتفع: " تطلب مـــن الضـــحية مـــا لا تطلبـــه مـــن القاتل؟!."[27]

ونتيجة لمواقف باول السلبية التي استشـــعرتها القيـــادة الفلســـطينية، فقـــد سيطرت على الإجتماع أجواء متوترة، حيث انفض دون أن يقوم باول بتوجيه أي دعوة لعرفات لزيارة واشنطن، أسوة بالدعوة التي وجهها لشارون اثناء لقاءه به.[28]

وجراء قيام باول بتوجيه اللوم والإنتقاد للسلطة الوطنية، ونتيجة لتحميله لها مسؤولية تردي الوضع في المناطق المحتلة، وبسبب تركه تقدير الموقـــف علـــى الأرض لشارون، شعر شارون مع حكومته بشديد الإرتياح، حيث قام باســـتغلال تصريحات باول لصالحه وشن حملة دبلوماسية غير مسبوقة ضد السلطة الوطنية ورئيسها، واتهموه بإدارة الإرهاب وتنظيمه ضد اسرائيل. ونشطت حكومة شارون

---

[27] - ممدوح نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 227.

[28] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 228.

في تعبئة الرأي العام العالمي لتشويه صورة عرفات كصانع سلام وتحويلها الـــى كونه خطرا على أمن اسرائيل والشرق الأوسط برمته [29].

فبدلا من أن يساهم تدخل إدارة بوش في تهدئة الوضع بين الفلســـطينيين والإسرائيليين، ازداد أواره اشتعالا. واتثبتت هذه الإدارة مرة اخرى فشـــلها فـــي احتواء الوضع، وذلك بسبب تحيزها الواضح لشارون بدلا مـــن الضـــغط عليـــه لوقف عدوانه على الشعب الفلسطيني .[30]ويذكر أنه في الزيارات المتكررة التي قام بها شارون الى الولايات المتحدة، كانت إدارة بوش قد أبدت مســـاندتها لمواقـــف اسرائيل التي تشترط استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بوقف الإنتفاضة. وفي كل مرة كان شارون يعود فيها من زيارته الى واشنطن، كان متسلحا بما يحملـــه من ضمانات أمريكية داعمة لسياسته، حيث كان يترجم ذلك بمزيد مـــن تـــوجيه الضربات للفلسطينيين، شعبا وسلطة وأجهزة امنية.

دمغ الفلسطينيين بالإرهاب

---

[29] – ممدوح نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 229 .

وانظر ايضا علي بدوان، مصدر سبق ذكره، ص 82.

[30] - علي بدوان، مصدر سبق ذكره ، ص 84.

جاءت تفجيرات نيويورك وواشنطن في 11 ايلول/سبتمبر 2001 بينما كان الصراع الفلسطيني على أشده، وبينما كانت إنتفاضة الأقصى تنهي عامها الأول. وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تنصب العداء للشعب الفلسطيني من قبل، بدأت الآن تنظر الى مجريات الصراع كجزء لا يتجزأ من حربها على الإرهاب التي بلورتها تلك التفجيرات. فوجد شارون في الضبابية الجديدة فرصته التاريخية ليدعي بأنه يقف في الخطوط الأمامية في الحرب على الإرهاب المتمثل في المقاومة الفلسطينية . ولذا، فقد تمحورت سياسية الولايات المتحدة على توفير المزيد من الحماية لإسرائيل بصفتها حليفتها الإستراتيجية في المنطقة. وادارة بوش ارتات بانها تستطيع أن تعتمد على اسرائيل لمراقبة حركة الأموال التي تذهب الى حركات فلسطينية إعتبرتها الولايات المتحدة ارهابية. فاصبح شارون طليق اليدين في وضع قواعد جديدة للعبة، وبدأ يتجاوز كل الخطوط الحمر التي كانت تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ مخططاته .

فلم تكد تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر تقع، حتى استظل شارون بالأجواء الجديدة وأخذ يصعد أكثر فأكثر من حملاته ضد الشعب الفلسطيني. فعوضا عن

اجتياح العديد من المدن الفلسطينية، راح يشير الى عرفات بابن لادن فلسطين. والأهم أن شارون استمر في سعيه لاقناع الولايات المتحدة بأن ما تعرضت له على أيدي ما اعتبر ارهابا عربيا واسلاميا، ليس الا شكلا من اشكال الإرهاب الذي تتعرض له اسرائيل بشكل يومي على أيدي الفلسطينيين وسلطتهم.[31] وقد وجدت جهود شارون أصدائها في إدارة بوش من خلال شخصيات داعمة باستمرار لإسرائيل أمثال نائب الرئيس، ديك تشيني، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه، بول وولفوفيتز، ومستشارة الأمن القومي، كونداليزا رايس، إضافة الى رئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون، ريتشارد بيرل،وغيرهم[32] . وقد مكن هؤلاء الداعمون لإسرائيل شارون من أن ينجح في دمج حربه على الفلسطينيين في ذات الحرب التي تشنها ادارة بوش على الإرهاب في كل أنحاء العالم.

ورغم أن تصريحات بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/تشرين الثاني/نوفمبر 2001، ربما قد أوحت لبعض المسؤولين الفلسطينيين بداية تغير في

---

[31] – حسن نافعة ، "تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي". **السياسة الدولية،** العدد 153، يوليو 2003، ص 74.

[32] – محمود سويد، **الإجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002 ، ص 10.

السياسة الأمريكية بسبب ذكر بوش لـ (فلسطين)، الا أن الرئيس الأمريكي اشترط ايجاد أي حل للقضية الفلسطينية لقيام الفلسطينيين انفسهم بمكافحة الإرهاب:" اننا نعمل من أجل يوم تعيش فيه فلسطين، بسلام.. ضمن حدود آمنه ومعترف بها...لكن السلام لن يحل الا عندما يتخلى الجميع الى الأبد عن الإرهاب." [33]

ولم يقتصر نجاح شارون على مجرد ادلاء بوش بتصريحه هذا أمام الجمعية العامة. وانما استطاع شارون في زياراته المتكررة لواشنطن اقناع بوش بأن المنظمات الفلسطينية هي منظمات إرهابية كتنظيم القاعدة، وأن اسرائيل تتعرض لنفس الخطر الذي تتعرض له أمريكا. وتمكن شارون أيضا من اقناع بوش بأن اسرائيل هي التي ستساعد الولايات المتحدة في القضاء على هذه المنظمات. فانعكست قناعات شارون على بوش عندما قام بإتهام عرفات بأنه ارهابي. ومباشرة، قامت الإدارة الأمريكية بادراج فصائل المقاومة الفلسطينية، كحماس وحركة الجهاد الإسلامي والأجنحة العسكرية لحركة فتح والجبهة

[33] - www/bab.com/articles /full_article .cfm?Id=9607. 14.5.2004

الشعبية، على قائمة المنظمات الإرهابية.[34] وأيضا قامت ادارة بوش بقطع علاقاتها مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، وتكفلت بإعاقة جميع الجهود الدولية التي بذلت من أجل ارسال مراقبين دوليين الى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة الى ذلك، مارست ادارة بوش كافة أنواع الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية كي توقف المقاومة بالكامل، وتتولى بنفسها مهمة ملاحقة نشطاء الإنتفاضة من كافة التنظيمات الفلسطينية. وظلت هذه الإدارة تلح على القيادة الفلسطينية بضرورة وقف ما أسمته أعمال الإرهاب والعنف الفلسطيني. وهذه الإدارة التي لم تر في عدوان اسرائيل المتواصل على الشعب الفلسطيني سوى شكلا من اشكال الدفاع عن النفس، فانها لم تطالب اسرائيل بوقف حملاتها العسكرية ضد الفلسطينيين.[35]

ولكن نظرا لحرج إدارة بوش من الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بسبب احتجاجات الرأي العام العربي والعالمي، خاصة وانها كانت

---

[34] – احمد سيد احمد ، "الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة". **السياسة الدولية.** العدد 152، ابريل 2003، ص 189.

[35] - عماد جاد، "نموذج شارون في ادارة الصراع وانعكاساته المستقبلية" . **السياسة الدولية**، العدد 149 يوليو،2002، ص 88. وانظر ايضا كميل منصور، مصدر سبق ذكره، ص 25.

تمهد الإجواء لشن حربها على العراق، فقد قررت هـذه الإدارة الخـروج عـن صمتها في محاولة منها لذر الرماد في العيون. فـاعلنت فـي آواخـر تشـرين الثاني/نوفمبر 2001، عن ارسالها لمبعوثها الخاص، الجنرال انتوني زيني، يرافقه وليم بيرنز، الى المنطقة ليستأنفا الجهود التي بدأتها الإدارة في السابق، والراميـة للتوصل الى اتفاق أمني فلسطيني– اسرائيلي، يتم بموجبه وقف العنف عن طريق تنفيذ تفاهمات تينت. واثناء جولاته، لم يقم زيني بـاقتراح أيـة آليـة لإسـتئناف المفاوضات السياسية.

وهنا، تجدر الإشارة الى أنه لم يتم التوصل الى أي اتفاق بيـن الطرفيـن نتيجة لمحاولات زيني. فعاد زيني ادراجه، فاشلا في جهوده، كما فشل اسـلافه، ميتشل وتينت. وفشل زيني في مهمته يبين أن ارساله كان مجرد تكتيك من قبـل إدارة بوش لإعطاء الإنطباع بان هذه الإدارة ما زالت تقوم بواجبها كراعي محايد للعملية السياسية .

وبدلا من ان تساعد مبادرة زيني في تهدئة الوضع، فقد تسببت في اشـتداد التوتر والمواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث صعد شارون من وتيـرة عدوانه. فقام بقصف مباني السلطة الوطنية، وأعاد احتلال مساحات كـبيرة مـن

المناطق الفلسطينية، بما فيها مدينة رام الله. وقام بفرض حصار عسكري على مقر الرئيس عرفات عدة مرات، بلغ ذروته في الحصار العالي والكبير، والذي دام طيلة شهر نيسان/ابريل من عام 2002 .[36]

وازاء هذه التطورات، لم تعبر ادارة بوش في غالب الأحيان سوى عن تجاهل مقصود لما يحل بالشعب الفلسطيني من ألم ومعاناة على يد الجيش الإسرائيلي. وفي أحيان اخرى، قامت ادارة بوش علانية بتحميل الفلسطينيين مسؤولية ما يرتكبه بحقهم شارون من فظائع. فعند بدء شارون بحصاره المشدد والمطول لمقر الرئيس عرفات، قام بوش في 30 آذار/مارس 2002 بالقاء خطاب حمل فيه الفلسطينيين مسؤولية ما يجري :" لقد وصلنا الى هذه النقطة لأنه لم تبذل الجهود الكافية لمكافحة الإرهاب."[37] واستطرد بوش بالقول:" ينبغي لجميع قادة العالم أن يقفوا ضد الإرهاب، وينبغي لهم أن يقوموا بكل ما في وسعهم ليقطعوا سبل تمويل المنظمات الإرهابية ، ويحولوا دون حصول المنظمات الإرهابية على ملاذ آمن." واكد بوش :"هذا ينطبق بصورة خاصة على الرئيس عرفات. أعتقد أن في وسعه القيام بالمزيد من الجهد لمنع الهجمات."[38]

---

[36] - كميل منصور ، مصدر سبق ذكره ص 25.
[37] - محمود سويد ، مصدر سبق ذكره ن ص 307.
[38] - محمود سويد ، مصدر سبق ذكره ، ص 307.

وكلما ازداد حصار شارون المطول على عرفات ضراوة، صـــعدت ادارة بوش من لهجتها ضد السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي خطاب آخـــر لـــه فـــي 4 نيسان/ابريل 2002، حول "السلام في الشرق الأوسط"، توعـــد بـــوش الســـلطة الوطنية وادانها وشهر بها . فاعتبرها سلطة فاسدة لا تؤتمن على مـــال، وســـلطة مستبدة لا تؤتمن على الحقوق والحريات، وسلطة إرهابية تمارس العنف وتحرض عليه، وسلطة فاقدة للأهلية والصلاحية والإعتبار السياسي. وأعطى بوش لنفســـه الحق أن يقول بأن هذه السلطة لا تصلح أن تكون شريكا في تفاوض أو حـــوار . وعليه،أبدى بوش موقفا واضحا ازاء ما كان يتعرض له رئيس السلطة، [39]عرفات اثناء حصار شارون له من قطع للإتصالات والغذاء والماء .[40]

الخلاصـــــة

إن الدعم الذي وفرته إدارة بوش لحكومة شارون في قمعها لإنتفاضة الأقصـــى جعل من العلاقات الأمريكية– الفلسطينية غاية في السوء وفـــي أدنـــى مراحـــل

---

[39] - محمود سويد، مصدر سبق ذكره ، انظر الخطاب الكامل للرئيس بوش ص 310.

[40] – أنور الهواري، "العمليات الفدائية والجهاد رؤى أولية". **السياسة الدولية**، العدد 149، يوليو 2002، ص 80.

تراجعها. فالرئيس بوش سخر نفسه للدفاع عن إسرائيل، وبالذات عن شارون، في ظل ما ترتكبه قوات الإحتلال ضد الفلسطينيين من أعتى حالات القتل والإعتقال والتدمير . ونظرا للدرجة العالية من الإنسجام بين الرؤى البوشية والشارونية، فإنه لوحظ قيام هذه الإدارة باعارة المتطلبات الأمنية الإسرائيلية جل إهتمامها، وذلك على حساب الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني.

ولكن، وعلى الرغم من التنسيق المتواصل بين إدارة بوش وحكومة شارون بهدف تقويض الإنتفاضة والمقاومة الفلسطينية، فإن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لم تخفت حدته. بل على العكس من ذلك تماما؟! فإن كل الجهود الأمنية التي رعاها بوش بالتنسيق مع شارون قد زرعت المزيد من البذور لتأجيج الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبالطبع، كان لنجاح شارون في استغلال انعكاسات تفجيرات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول/ سبتمبر بالغ الأثر في تردي العلاقات الأمريكية- الفلسطينية وايصالها الى مستوى غير مسبوقة من التدهور والتوتر .

الفصل السابع

خارطة الطريق للطريق المسدود

مقدمـــــة

في خطوة اعتبرت انعطافا حادا في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، قام الرئيس جورج بوش الإبن في خطـــاب لـــه فـــي 24 حزيران/يونيو 2002، بالحديث بشكل رسمي عن ضرورة إقامة دولة فلســـطينية مستقلة وقابلة للحياة، جنيا الى جنب مع دولة اسرائيل. وأهمية هذا التصريح مـــن قبل بوش تكمن في أنه للمرة الأولى تحدث رئيس أمريكي عن قيام دولة فلسطينية مستقلة بهذا الوضوح، خاصة وأنه ركز على استعداده للتدخل بكل ثقله من أجـــل تحقيق هذا الهدف.

وفي خطابه ذاك، ذهب بوش الى حد وضـــع آليـــات لإنهـــاء الصـــراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث تم تشكيل ما عرف باللجنة الرباعية، التي ضـــمت

الى جانب الولايات المتحدة، كلا من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا. وبناء على الرؤيا التي حددها بوش، قامت اللجنة الرباعية باعداد ما سمي بخطة خارطة الطريق .

ويمكن القول أن هذه الخطوة التي قامت بها ادارة بوش شكلت تباينا ملحوظا مع سياسة الولايات المتحدة، حيث تميزت عن سابقاتها من الخطوات بأنها اخضعت الى مرجعية دولية. وكان من الملفت للنظر أن اسرائيل قد وافقت من حيث المبدأ على وجود مرجعية دولية لخطة خارطة الطريق، حيث أنها كانت ومنذ انشائها ترفض تدويل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

ومن حيث المضمون، احتوت هذه الخطة على وضع جدول زمني لإعلان الدولة الفلسطينية في نهاية عام 2005. وتضمنت أيضا الإتفاق على وجود طاقم مراقبة برئاسة جون وولف الأمريكي. ونصت على أن تتم المتابعة مباشرة من قبل مستشارة بوش للأمن القومي، كونداليزا رايس.

ورغم قبول حكومة شارون بفكرة وجود مرجعية دولية، الا أنها حاولت التهرب من الألتزام بخارطة الطريق، مسنودة بقوى الضغط اليهودية في الكونجرس ومن المنظمات اليهودية الأمريكية. الا أن بوش أصر على طرح

خارطة الطريق والحصول على اجابة واضحة من الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني.[1]

وبعد أن تم تسليم مسودة خارطة الطريق لإسرائيل في 23 تشرين الأول/اكتوبر 2002، من قبل وليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط أثناء زيارته للمنطقة، أعلن، شارون بعد تقديمه ملاحظاته على الخطة، أن حكومته تقبل بهذا المشروع رغم صعوبته. واضاف انها تتحفظ على عمومياته بخصوص الإرهاب، واكد شارون ان اسرائيل لن تقوم باية انسحابات الا اذا توقف ما اسماه بالإرهاب الفلسطيني بشكل تام. وبدأ شارون يتعامل مع هذه الخطة بشكل مراوغ بهدف كسب الوقت، عله يتمكن من اجهاضها او طيها. ووضع نصب عينيه هدف أن تفقد الأطراف التي تتبنى خارطة الطريق حماسها اذا ما طرأ أي تغير على الظروف التي واكبت اصدارها. وكعادته، قرر شارون قبول الخطة، ولو على مضض، على أمل القضاء عليها مع مرور الوقت من خلال وضع العراقيل في طريق تطبيقها.[2]

---

[1] – محمد صبيح ،(خريطة الطريق لغة جديدة وافعال قديمة). **السياسة الدولية،** العدد 153، يوليو 2003، ص 201.

[2] - صبحي عسيلة، (السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق) . **السياسة الدولية.** العدد 153، يوليو 2003، ص 184.

ولدى اعلان اللجنة الرباعية عن نيتها لطرح خارطة الطريق في موعد أقصاه 20 كانون الأول 2002، سارعت اسرائيل من جانبها الى تقديم طلب عاجل الى الولايات المتحدة تطلب فيه تاجيل البحث في اعلان خارطة الطريق لحين الإنتهاء من الإنتخابات الإسرائيلية العامة المبكرة، والتي جرت في 28 كانون الثاني/يناير 2003. وبرر شارون طلبه هذا بذريعة أن الحكومة الإسرائيلية سيكون من الصعب عليها التعامل بموضوعية مع بنود هذه الخارطة في الوقت الذي تنشغل فيه في المعركة الإنتخابية .

واستجابة للطلب الإسرائيلي، أعلن وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول انه، "بسبب الإنتخابات الإسرائيلية، وبسبب عدد من المواضيع التي يواجهها الرأي العام الإسرائيلي في الوقت الراهن، نعتقد أنه سيكون من الحكمة اكثر مواصلة العمل على خارطة الطريق وانتظار إنتهاء الإنتخابات التشريعية المبكرة في اسرائيل."[3]

هذا الموقف الأمريكي المؤيد لتأجيل الإعلان عن خارطة الطريق، كان يقابله موقف الإتحاد الأوروبي الذي كان يرى أن ظروف اسرائيل الإنتخابية قد

---

[3] – صبحي عسيلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 184.

تكون أنسب الظروف للضغط عليها لقبول تلك الخطة وتفعيل مسار التسوية، مما قد يؤدي الى فرملة اليمين الإسرائيلي وتوجهاته العدوانية تجاه الفلسطينيين .ولكن الموقف الأوروبي لم تكن له الغلبة في نهاية المطاف .

وبقبول إدارة بوش لطلب شارون، يكون قد نجح في تأجيل الإعلان عن خارطة الطريق لمدة عام تقريبا، من لحظة التطرق اليها في خطاب بوش في 24 حزيران 2002 وحتى الإعلان الفعلي عن هذه الخطة في 30 نيسان 2003.

وفي الوقت الذي نجحت فيه اسرائيل في تأجيل الإعلان عن خارطة الطريق، جاءت الرياح بما لم تشته سفنها. فبعد الإنتخابات الإسرائيلية، بدأت القضية العراقية تدخل حالة من التأزم، لا سيما في ضوء الإصرار الأمريكي على اللجوء الى الخيار العسكري للتعامل مع تلك القضية . وبدأت إدارة بوش تواجه مشكلات عديدة في هذا الشأن تتمثل في ضعف التأييد الدولي والعربي للخيار العسكري. ولذلك، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لمحاولة احراز تقدم على صعيد عملية التسوية الشرق أوسطية، على أمل استقطاب حلفاء اضافيين، أو على الأقل، تحييد المعارضين، خاصة من الجانب العربي.

فجاء القرار الأمريكي بالتوجه نحو مسار التسوية للصراع الفلسطيني –الإسرائيلي عقب قيام الفلسطينيين بالموافقة على تعيين محمود عباس، أبو مازن رئيسا للوزراء، امتثالا للطلب الأمريكي. فتسلم محمود عباس مهام منصبه في 23 نيسان/ابريل 2003، وأعلنت الولايات المتحدة عن خارطة الطريق في 30 من نفس الشهر.

وحسب ما جاء في وثيقة خارطة الطريق، فإن هناك ثلاث مراحل للعمل من أجل التوصل الى تسوية، على أن يتم الإنتهاء من تنفيذها خلال ثلاثة أعوام. ففي المرحلة الأولى، يقوم الفلسطينيون بإنهاء العنف واعادة الحياة الى مجراها الطبيعي واجراء اصلاحات شاملة في نظامهم السياسي. ويلي ذلك البدء بالمرحلة الثانية، حيث يتم اقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقته. واما في المرحلة الثالثة، فيتم الشروع في مفاوضات الحل النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبشكل اكثر تحديدا، طالبت هذه الخطة القيادة الفلسطينية بضرورة اصدار بيان رسمي تؤكد فيه مرة اخرى على حق اسرائيل في الوجود. وبالإضافة الى دعوة خارطة الطريق للسلطة الوطنية لكي تصدر أوامرها لوقف اطلاق النار، فإنها شددت على ان تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعمل اصلاحات عديدة وان تسعى

لتفكيك البنى التحتية لما اسمته الوثيقة بالمنظمات الفلسطينية الإرهابيـــــة. وعلاوة على ذلك، اشترطت خارطة الطريق أن تقوم السلطة الوطنية بوضـــع مشـــروع دستور للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها. [4]

وفور الإعلان عن خارطة الطريق، طلبت ادارة بوش مـــن الفلســـطينيين والإسرائيليين تحديد موقفهم من هذه الخطة. وارسلت وزير الخارجية، باول الـــى المنطقة في الأسبوع الأول من شهر آيار للحصول على موافقة الطرفين على تلك الخارطة.

فأعلن الطرف الفلسطيني قبوله بالخطة فور الإعلان عنها، على الرغم ما حمله مضمونها من املاءات على السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم أيضا من تكبيل خارطة الطريق للسلطة بالعديد من المطـــالب، ســـواء علـــى مســـتوى الإصلاحات السياسية والدستورية الداخلية، أو على مستوى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف الإنتفاضة.

---

[4] - طـارق فهمـي،(خريطـة الطريـق المواقـف التوجهـات المؤشـرات). **السياسة الدولية.** العدد 153، يوليو 2003، ص 178.

وانظر ايضا احمد سيد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 133.

وفيما وافقت السلطة الوطنية على خارطة الطريق بدون قيد أو شـــرط أو تحفظ ، لم ينجح باول في الحصول على موافقة اسرائيلية واضحة على هذه الخطة أثناء زيارته . فعلى غرار المماطلة والمراوغة التي صبغت الموقف الإســـرائيلي أثناء فترة المطالبة بتأجيل الإعلان عن هذه الخطة، أصر شارون على أن تؤخـــذ التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر بعين الإعتبار. أي أنه اشترط موافقة حكومته على هذه الخطة باعتبار تحفظاته جزءا لا يتجزأ من الوثيقة . وبالفعـــل، قـــامت الحكومة الإسرائيلية في جلسة عقدتها في 25 آيار/مايو بالموافقة علـــى خارطـــة الطريق باغلبية 12 صوتا مقابل سبعة أصـــوات وامتنـــاع أربعـــة وزراء عـــن التصويت، ولكن شريطة أن يكون مدمجا فيها الأربعة عشر تحفظا .

ومن خلال قراءة متفحصة للتحفظات الإسرائيلية المتعددة علـــى خارطـــة الطريق، تتضح كيفية تفريغها من مضمونها المجحف أصلا بحـــق الفلســـطينيين. فحكومة شارون اشترطت أن يتم تنفيذ الجدول الزمني المحدد في الوثيقـــة بقيـــام السلطة الوطنية باتخاذ خطوات سابقة بخصوص ايقاف الإنتفاضة، بحيث يستطيع الإسرائيليون التراجع عن العمل بالوثيقة اذا لم يقم الفلسطينيون بتطبيق ما عليهـــم من التزامات . كما طالب شارون أن لا يكون السقف لتطبيق خارطة الطريق في

ثلاث سنوات، أي في نهاية 2005، معتبرا هذا الموعد مبكرا للغاية. بمعنى آخر، فان شارون أصر على أن تتعامل الولايات المتحدة مع اسرائيل بمبدأ التبادل في تنفيذ الإلتزامات، وليس على أساس التوازي، كما جاء في الوثيقة.

وبشكل تجاوز حدود التحفظ ليصل الى حالة الرفض، لم تقبل حكومة شارون أن يبدأ حل التنظيمات العسكرية الفلسطينية وجمع الأسلحة في المرحلة الثانية من الخطة. وطالبت أن يتم فعل ذلك قبل انسحاب القوات الإسرائيلية الى حدود ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 ايلول 2000. وأصرت الحكومة الإسرائيلية على وقف ما تصفه بالعنف الفلسطيني أولا قبل تنفيذها لأي التزامات.

وخلافا لقبولها المبدأي بوجود مرجعية دولية لخارطة الطريق، رفضت حكومة شارون إناطة مهمة مراقبة تطبيق الخطة باللجنة الرباعية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة النشاط الأمني للفلسطينيين، وكذلك الإصلاحات الأمنية في السلطة الوطنية. وبدلا من ذلك، أصرت حكومة شارون على أن تقوم بهذه المهمة وبالحكم اذا ما كانت الظروف مهيأة للإنتقال من مرحلة الى اخرى، الولايات المتحدة وحدها. وحددت الحكومة الإسرائيلية أن تقتصر مهمة بقية أطراف اللجنة الرباعية على مراقبة المجالات الفلسطينية المدنية، خاصة القضاء والإقتصاد.

وبهذا التحفظ، تكون اسرائيل قد سعت الى تهميش دور اللجنة الرباعية والإستفادة من علاقاتها مع الولايات المتحدة، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب.

وعلى درجة كبيرة من الأهمية، عارضت الحكومة الإسرائيلية اعتبار مبادرة السلام العربية التي أعلنت في قمة بيروت في نهاية آذار من عام 2002 مرجعية لخارطة الطريق. وأكدت قبولها فقط باعتبار ما جاء في خطاب بوش في شهر حزيران من ذات العام، والذي أعلن فيه عن تشكيل اللجنة الرباعية، المرجعية الوحيدة المقبولة. وفي ذلك، برز التوجه الإسرائيلي بشطب كل الإتفاقات السابقة مع الفلسطينيين واستبدالها فقط بما طرحته مبادرة بوش .

ورغم أن خارطة الطريق لم تشر الا الى ضرورة أن تشمل تسوية الوضع الدائم " حلا واقعيا عادلا وشاملا ومتفقا عليه لموضوع اللاجئين"، الا أن حكومة شارون سارعت الى رفض هذا المبدأ وابداء التحفظ عليه. ورغم أن هذا الطرح يتجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة على أساس القرارات الدولية، لا سيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 194، الا أن الحكومة الإسرائيلية في جلستها التي وافقت فيها على خارطة الطريق شريطة أخذ تحفظاتها بعين الإعتبار، أصدرت قرارا منفردا برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم في فلسطين

التاريخية، سواء في سياق المسيرة السياسية أو بعدها. وبهذا القرار، تكون الحكومة الإسرائيلية قد أعادت عقارب الساعة الى الوراء، حيث أن موضوع اللاجئين الفلسطينيين هو الذي شكل العقبة الكأداء في طريق انجاح قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000.

وأما بخصوص الدولة الفلسطينية المنصوص على اقامتها في خارطة الطريق، فقد طالب الإسرائيليون بفرض قيود على سيادة هذه الدولة. فاشترطت أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح ومقيدة من حيث دخول مواطنين فلسطينيين جدد اليها، وكذلك من حيث علاقاتها الخارجية . كما أوضحت الحكومة الإسرائيلية بأنها غير ملزمة بمبدأ التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية، الا حيثما لم يتعارض مع متطلباتها الأمنية . والى جانب ذلك، عبرت حكومة شارون عن رفضها لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي تم اغلاقها في القدس الشرقية، كونهم اعتبروا ذلك الأمر سياديا وكون موضوع القدس سيتم التعامل معه في المرحلة النهائية للمفاوضات. وبهذا، تكون الحكومة الإسرائيلية قد هدفت الى تفريغ الدولة الفلسطينية المنوي اقامتها من مضمونها وتجريدها من متطلبات بقائها وفاعليتها.

وفيما يتعلق بموضوع المستوطنات، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية البند الداعي الى " التفكيك الفوري للمواقع الإستيطانية غير القانونية التي اقيمت في عهد حكومة شارون." واشترطت أن يستعاض عنه بعبارة أن حكومة شارون تتعهد فقط " بفرض القانون بالنسبة للمواقع." وكذلك، رفضت حكومة شارون تجميد البناء في المستوطنات الذي "يأتي لتلبية متطلبات الزيادة الطبيعية في المستوطنات." ومرة اخرى، أكدت انها لا يمكنها تجميد الإستيطان الا " في أعقاب هدوء أمني طويل وشامل." وهنا تظهر نية الحكومة الإسرائيلية جلية بخصوص عدم رغبتها في ازالة أي من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة .

وبالنتيجة، لم تأت الموافقة الإسرائيلية المشروطة على خارطة الطريق الا كتكتيك من قبل حكومة شارون لتفادي أية ضغوط دولية، وكذلك من أجل عدم احراج ادارة بوش المتعطشة الى أي انجاز سياسي بعد أن خاضت الحرب على العراق .[5] وفي واقع الأمر، تمكن بوش من استثمار موافقة صديقه شارون، الذي اسماه برجل السلام،[6]على خارطة الطريق، وهم بعقد قمة فلسطينية– اسرائيلية

[5] - صبحي عسيلة ، مصدر سبق ذكره ص 187.
[6] - محمد صبيح ، مصدر سبق ذكره ، ص 200.

تجمع ما بين رئيسي وزراء كلا الجانبين. وتمهيدا لعقد لقاء فلسطيني- اسـرائيلي عالي المستوى، قام بوش بخطوة غير مسبوقة في إدارته، بزيارة لمنطقة الشـرق الأوسط، وعقد قمة في شرم الشيخ بمصر في 3 حزيران/ يونيو بحضور الرئيس المصري ،حسني مبارك، والعاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، والشيخ حمد بن عيسى، ملك البحرين، وولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبـد العزيـز، ورئيس الوزراء الفلسطيني، محمود عباس. وقد ركزت هذه القمة بالأساس علـى كيفية تفعيل العملية السياسية وبدء تطبيق خارطة الطريق .

وبعد تمكن بوش من الحصول على موافقة عربية على مواقفه وسياسـاته، كما يبدو، هرع الى عقد القمة الفلسطينية- الإسرائيلية في مدينة العقبة بـالأردن، مباشرة في اليوم التالي. وفي تلك القمة، أكد شارون على ذات الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق ومن السلام مع الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أهمية عقد قمتي شرم الشيخ والعقبة، الا أنه لم يكن مـن الممكن البدء في تنفيذ خارطة الطريق في ظـل اسـتمرار الإحتلال الإسـرائيلي للأراضي الفلسطينية . وهذا ما دعا بالولايات المتحـدة لكـي تسـتعين بمصـر بممارسة ضغوط عديدة على الفلسطينيين، وذلك بهدف توصل الفصائل الفلسطينية

الى اعلان هدنة تتيح البدء في تنفيذ خارطة الطريق . وبالفعل، لقد أثمرت الجهود المصرية عن التوصل الى اتفاق هدنة تلتزم به كافة الفصائل الفلسطينية باستثناء الجبهة الشعبية. فاعلنت حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية موافقتها على هدنة مع الإسرائيليين لمدة ثلاثة أشهر، شريطة أن توقف اسرائيل كل اشكال العدوان ضد الشعب الفلسطيني، من اجتياح وتدمير واغتيال واعتقال وارتكاب المجازر والحصار، بما في ذلك الحصار المفروض على الرئيس عرفات. وكذلك اشترط الموقعون على الهدنة اطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الإحتلال الإسرائيلي دون أي قيد أو شرط .

وكالعادة، حاولت اسرائيل التقليل من أهمية هذا الإعلان، بحيث صرح رعنان جيسن، الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي، شارون أن "اسرائيل لا تعلق أي أهمية على هذا الإعلان." وبدوره، وصف وزير الخارجية الإسرائيلي، سلفان شالوم اعلان الهدنة بأنه " قنبلة موقوته لأنه يحافظ على البنية التحتية للإرهاب"[7] .

---

[7] – صبحي عسيلة ، مصدر سبق ذكره، ص 188 .

وباختصار، نهجت حكومة شارون موقفا مزدوجا ازاء خارطة الطريـــق. فمن ناحية، أعلنت عن قبولها بهذه الوثيقة، ولكنها من ناحية ثانية، أبدت مجموعة من التحفظات عليها لكي تفرغها بالكامل من مضمونها. ورغم الـــتزام فصـــائل المقاومة الفلسطينية بهدنة لفترة ثلاثة اشهر تقريبا، الا أن شارون عمـــل بشـــكل ممنهج على إظهار الفلسطينيين مستسلمين لآلته العسكرية . فاســـتمر فـــي تنفيـــذ سياسة الإغتيالات والإعتقالات ضد القادة والكوادر الفلسطينيين، كما تابع تـــدمير البنى التحتية والمساكن الفلسطينية بدون هوادة أثناء فترة الهدنة.

وليس هذا فحسب! وانما شرع منذ تصريح بوش في حزيران/يونيو 2002 بتشكيل اللجنة الرباعية، في تشييد جدار فاصل عنصري يقضم مـــا يزيـــد علـــى 45% من أراضي الضفة الغربية، حيـــث حـــول المـــدن والقـــرى والمخيمـــات الفلسطينية الى كنتونات معزولة عن بعضها البعض.

وانظر ايضا مهدي احمد صدقي الدجاني، (خريطة الطريق تأملات في التكييف القانوني ودلالات المنهـــاج والنصوص). **السياسة الدولية**. العدد 153، يوليو 2002، ص 170.

وانظر ايضا احمد سيد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 132.

وانظر ايضا رشا حمدي،(الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات) . **السياســـة الدوليـــة.** العدد 153، يوليو 2003، ص 190.

وفي جميع تجاوزاته وخروقاته، كان شارون دائما يلقى المساندة والتفهـــم من قبل إدارة بوش التي لم تضع المصالح الفلسطينية نصب عينيها، وإنما غلبـــت المصالح الإسرائيلية على أية اعتبارات أخرى في معظم الأحيان .

الخاتمـــــــــــــة

يكمن الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات الأمريكية– الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1988، وحتى تدهور هذه العلاقات في الوقت الراهن.

ومن خلال تتبعنا للعلاقات الأمريكية– الفلسطينية على مدى الإدارات الـــتي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء الحوار، فإننا نجد أن هـــذه العلاقات دخلت في منحنيات عديدة. ففي بداية ولاية الرئيس رونالد ريغان، كان هذا الرئيس يرى أن القضية الفلسطينية لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الأردن. ورغـــم المحاولات العديدة التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية لتكريـــس تمثيلهـــا للشـــعب الفلسطيني، فإن جميع السياسات التي عمل ريغان على رسمها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كانت تتدرج ضمن الحل الأردني .

وكان الفضل فقط يعود للإنتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 9 كانون الأول/ 1987 في تغيير رؤية إدارة ريغان، وفي جعلها تنظر للفلسطينيين كشعب يناضل من أجل التخلص من الإحتلال الإسرائيلي. ولكن الإنتفاضة وحدها لم تكن كافيـــة لتـــدفع إدارة ريغان بالتوجه نحو منظمة التحرير الفلسطينية. وإنما تشكل المنعطف الحقيقـــي لدى هذه الإدارة عندما قام الملك الأردني، الحسين بن طلال بفك الإرتباط القـــانوني

والإداري والمالي مع الضفة الغربية في العام 1988، حيث كان هذا القرار بمثابة دفعة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي تتولى زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحيث شكلت هذه الخطوة ضربة قوية لإدارة ريغان التي كانت دائما وأبدا تؤمن بالخيار الأردني . فالإنتفاضة الفلسطينية وقرار فك الإرتباط الأردني هو الذي حذى بهذه الإدارة لكي تغير من مسيرتها وتفتح حوارا رسميا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ليس إيمانا منها بعدالة القضية الفلسطينية وبحق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل شعبها، وإنما كنتيجة حتمية لإدارة في آواخر عهدها، لا يشكل فتحها حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية أي تهديد أو خطر على هذه الإدارة . ولكن الدارس لا يستطيع الا أن يقر بأن هذه الإدارة كان لها الفضل في أن يتم فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي تحويل النظرة الى الشعب الفلسطيني، من مجرد كيان الى شعب يتمتع بكافة الحقوق، كحقه في تقرير المصير وفي اختيار ممثله الشرعي اسوة ببقية شعوب العالم .

ولكن بتولي إدارة جورج بوش الأب الرئاسة في الولايات المتحدة، فقد حاولت هذه الإدارة تجاهل وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي اختيار قيادته. فقد وقفت هذه الإدارة الى جانب اسرائيل، معتبرة اياها حليفها الإستراتيجي. واستمرت سياسة هذه الإدارة في سياسة البحث عن بديل عن منظمة التحرير

الفلسطينية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة منهـــا لإيجـــاد هـــوة بيـــن فلسطيني الأراضي المحتلة وفلسطيني الشتآت، حيث الهدف كســـر شـــوكة منظمـــة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بكامله.

ولكن محاولات هذه الإدارة باءت بالفشل، كون مخططاتها لم تنطـــل علـــى الفلسطينيين، حيث عمق هذا الموقف الأمريكي تمسك الشعب الفلسطيني بقيادته.

وجراء يأس ادارة بوش في كسر شوكة الفلسطينيين، حاولت إيجـــاد طريقـــة تدخل بها منظمة التحرير الفلسطينية في نفق المفاوضـــات مـــع اســـرائيل، حيـــث اشترطت أن لا تكون المنظمة طرفا مستقلا، وإنما ضمن وفـــد أردنـــي- فلســـطيني مشترك. ورغم العديد من المحاولات التي قامت بها منظمـــة التحريـــر الفلســـطينية لتمثيلها الشعب الفلسطيني بشكل مستقل، الا أنها في نهاية المطاف أخفقت وقبلت بما كان مطروحا، بحيث إرتأت المنظمة أنه من الأجدى لها أن تحقق شيئا بدلا مـــن أن تترك خارج اللعبة السياسية، سيما وأن الدول العربية كانت في سباق محموم لتفتـــح علاقات علنية مع اسرائيل.

ولم يكن هذا التحول في إدارة بوش الأب يأتي تجاوبا مـــع اعترافهـــا بحـــق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بمقدار ما كانت هذه الإدارة ترمي الى تحقيـــق إنجازات لها على الصعيد الإقليمي العربي، لا سيما وأنها كانت تعد العدة لشن حربها

على العراق. فهي وجدت نفسها بحاجة الى تحالف عربي يساندها في هذه الحرب. وهي أدركت أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقيه الا اذا ما أعطت الإنطباع للعرب بـــأنه سوف يتم احراز تقدم ما في حل القضية الفلسطينية، مقابل مساندتهم لجهودها الحربية في الخليج. وقد ساعد هذه الإدارة في بلورة موقفها المتغيــر، نســبيا، مــن منظمــة التحرير الفلسطينية، بشكل خاص، والقضية الفلسطينية، بشكل عام، ما شعرت به من استياء من رئيس الوزراء الإسرائيلي، اسحق شامير الذي كان يحاول دائما أن يفرض شروطه على الإدارة الأمريكية. فيبدو أن هذه الإدارة، من خلال توجهها نحو عمليــة سياسية فلسطينية – اسرائيلية، ارادت أن تطيح بشامير، الذي يقف حجر عــثرة فــي طريق تحقيق أهدافها الإستراتيجية في ذلك الوقت، وأن تحل محله اسحق رابين، الذي رأت فيه حليفا يمكن الإعتماد عليه في تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

ومع تغير الإدارة في الولايات المتحدة واعتلاء بيل كلينتون الديمقراطي سدة الحكم، تكون الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة جديدة في سياستها الخارجيــة تجــاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، حيث بدأت تركز على مبدأ المصالحة والمفاوضات، أكثر من دعمها لمنطق الحروب والمواجهات.

ولذلك، فإن هذه الإدارة ارتأت أن من الضروري لها أن ترمــي بكــل ثقلهــا الدبلوماسي بهدف حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فإدارة كلينتون حاولت، ومنذ

البداية، فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين، باعتبارهم الحلقة الأضعف، بحيث تبنى كلينتون وجهة النظر الإسرائيلية بشكل كامل . وفي خضم اليأس الذي أحس به الفلسطينيون جراء الضغط المتزايد من واشنطن عليهم، فإنهم هم الآخرون بدأوا يعملون على أكثر من جبهة سياسية وفي أكثر من مسار في آن واحد معا. فبينما كانت تعقد جولات تفاوضية فلسطينية– اسرائيلية في واشنطن برعاية أمريكية، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية في مسار تفاوضي آخر سري مع الحكومة الإسرائيلية بترتيب من قبل الحكومة النرويجية، ذلك المسار الذي تمخض عنه توقيع وثيقة إعلان المبادىء "اتفاق اوسلو" في واشنطن برعاية الرئيس كلينتون نفسه في 13 ايلول/سبتمبر 1993. ومنذ هذه اللحظة، عكفت إدارة كلينتون على إبقاء نفسها منخرطة في جهود دبلوماسية حثيثة بهدف إنجاح العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين . ونتيجة لنجاح إدارة كلينتون في بلورة مجموعة من الإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية أثناء توليها الحكم على مدى فترتين رئاسيتين، فإنها ايضا ساهمت في تغيير الأجواء الإقليمية برمتها، حيث رتبت لعقد اتفاقات عربية – اسرائيلية، لا سيما معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في العام 1996.

وعلى الرغم من كون كلينتون قد نذر نفسه لإنجاح جهوده الدبلوماسية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، الا أنه كان دوما يتعرض لضغوط مكثفة من

قبل المساندين لإسرائيل في إدارته، الأمر الـــذي جعـــل تحركـــاته تنحـــى بإتجـــاه الإسرائيليين، على حساب الفلسطينيين . وبالطبع، لا يستطيع المرء ان يقفز عن حقيقة أن كلينتون نفسه كان قد أصيب بعقدة اعجاب حقيقية بشخصية رابين، مما ترك بـــالغ الأثر على جوهر وأسلوب جهوده من أجل إنهاء الصراع . حتى وعندما عكر صـــفو الأجواء عند كلينتون مجيء بنيامين نتنياهو الى الحكم في إسرائيل في آيـــار 1996، بقي كلينتون على اخلاصه المعهود لإسرائيل والمدافع عنها بشتى السبل وفي مختلف الأوقات.

ونتيجة لإصطدام خطوات كلينتون بعقبات كأداء، فإنه قرر اللجوء الى عقد قمة كامب ديفيد بين الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهود باراك، في تموز عام 2000، وذلك رغبة منه في اغتنام جميـــع الفـــرص المتاحـــة لإنجاح العملية السياسية قبل إنتهاء ولايته . ولكن إنحياز الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل في تلك المفاوضات، وكذلك قيام إدارة كلينتون، بمختلف أقطابهـــا، بـــتركيز ضغوطها على الجانب الفلسطيني، قد اوصل تلك القمة الى طريـــق مســـدود، ممـــا استدعى إعلانا جريئا من قبل كلينتون عن فشل المباحثات في كامب ديفيـــد . وهنـــا، بدأت تتكشف طبيعة الأهداف التي كان كلينتون يرمي الى تحقيقها، بحيث سارع الـــى القاء اللائمة على الرئيس عرفات وتحميله مسؤولية إنهيار المباحثات وفشـــلها. فلـــم

يحاول كلينتون التمعن فيما آل اليه الدور الأمريكي طوال سني حكمه من نتائج وخيمة على العملية السياسية. فقد بقي الفلسطينيون يرزحون تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي وممارساته . وإستمرت الولايات المتحدة في تقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لإسرائيل .

ولربما يكتب المؤرخون السياسيون في المستقبل بأن تقاعس كلينتون عن حمل جهوده الدبلوماسية الى النتائج التي توخاها كثيرون منه، هو الذي أعاد عقارب الساعة الى الوراء وأرجع الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الى مربعه الأول، بعد سبع سنوات من المفاوضات العبثية التي لم يلمس طرفا الصراع الرئيسيان نتائجها . وبشكل خاص، كان لفشل المفاوضات في كامب ديفيد بالغ الأثر على الشعب الفلسطيني المتعطش لدحر الإحتلال الإسرائيلي عن كاهله. وبسبب تحميل الولايات المتحدة المسؤولية للطرف الضحية، أي الفلسطينيين أنفسهم، وأيضا بسبب اغتنام اليمين الإسرائيلي بزعامة ارئيل شارون الأجواء الجديدة المحتقنة وقيامه بانتهاك حرمة المسجد الأقصى، اندلعت إنتفاضة الأقصى في 28 ايلول/سبتمبر 2000، كنتيجة طبيعية لحالة الياس التي تولدت جراء إنهيار العملية السياسية في كامب ديفيد .

وبذلك، تكون جميع الجهود الدبلوماسية التي بذلها كلينتون قد أصيبت بصـــعقة حقيقية وبخيبة أمل لم يتعاف منها قبل إنصراف إدارته. وحتى ما حاول كلينتـــون أن يبذله من جهود بعد فوات الأوان ، أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ما كان لهـــا ان تغير من الحال الفلسطيني شيئا . فالقمع الإسرائيلي تصاعد نوعـــا وكمـــا، وكـــذلك استمرت إنتفاضة الأقصى كرد طبيعي على ممارسات الإحتلال وبطشه .

وبتسلم إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية مقاليد الحكم في الولايات المتحـــدة في مطلع 2001، تكون العلاقات الأمريكية –الفلسطينية قد دخلت فصلا جديدا مـــن حياتها، فصلا يذكر بمراحل التهديد والوعيد والقطيعة والإبتزاز. فعلاوة على الطابع الأيديولوجي المحافظ لإدارة بوش، فإنه تزامن مع وصوله الى البيت الأبيض إنتخاب ارئيل شارون رئيسا للوزراء في إسرائيل، حيث هو وحكومته مثلـــوا ذروة اليمينيـــة والتطرف، خاصة في عمليات القمع بإنتفاضة الأقصى .

وبالتقاء اليمين في واشنطن وتل ابيب، بدأت تحوم على الفلسطينيين، أكثر من أي وقت مضى، غمامات العزلة والتنكيل والإجحاف في إنتهاك حقوقهم . فبوش الإبن برز كاكثر الرؤوساء الأمريكيين مساندة ودعما لإسرائيل، إضافة الى تعبيره المتكرر عن إعجابه بشخصية شارون، الى حد اعتباره "رجل سلام." وبوش اخذ على عـــاتقه

مسؤولية تحميل الفلسطينيين مسؤولية استمرار "أعمال العنف" في المنطقة، عوضا عن كيله المديح المنقطع النظير "لحكمة شارون" ولممارسته سياسة "ضبط النفس".

وانطلاقا من رؤية بوش العقائدية للعالم، فإنه نظر الى إنتفاضة الأقصى كمعضلة أمنية تواجه اسرائيل، حليفة الولايات المتحدة الإستراتيجية. ولذلك، طغى على الخطوات التي قام بها بوش تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الطابع الأمني، بحيث ما عاناه بالدرجة الأساسية تعزيز قدرات اسرائيل الأمنية وتعويضها عما لحق بها من خسائر بشرية ومادية أثناء انتفاضة الأقصى . وهذا بالضبط ما ميز قيام بوش بالموافقة على إصدار توصيات تقرير لجنة ميتشل، التي تمحورت حول توفير مختلف السبل والمقومات من أجل ايقاف الإنتفاضة وتقويض المقاومة الفلسطينية . وكذلك الحال كان بالنسبة لمجمل التحركات الأخرى التي قامت بها هذه الإدارة . فالتفاهمات التي أبرمها جورج تينت، مدير الـ C.I.A السابق، بين الفلسطينيين والإسرائيليين ركزت جل إهتمامها على تلبية المتطلبات الأمنية الإسرائيلية . ولم يختلف الأمر بشيء في حالة التحركات التي قام بها الجنرال انطوني زيني في المنطقة، حيث ما كانت تسعى اليه ادارة بوش هو الحيلولة دون استمرار الإنتفاضة .

ومما ساهم في تمكين شارون من توظيف إدارة بوش لصالح سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني، كان التفجيرات التي حدثت في نيويورك وواشنطن في 11أيلول/ سبتمبر 2001. فمنذ ذلك الحين، بدأت ادارة بوش تتعامل مع الفلسطينيين ضمن ما أسمته بحربها المحمومة على الإرهاب، حيث نجح شارون في تصوير إنتفاضة الأقصى كظاهرة إرهابية شبيهة بما تعرضت له الولايات المتحدة من أحداث عنف على أرضها، بحيث يجب محاربتها وتأليب العالم ضدها. وبتزاوج المصالح الأمريكية والإسرائيلية ضد ما عرفوه بالإرهاب، برزت أكثر الإنعكاسات سلبية على الفلسطينيين، سلطة وطنية وشعبا، من قبل إدارة بوش. فقادت الحملة العالمية الداعية لمقاطعة الرئيس عرفات، وشغلت آلتها الإعلامية والدبلوماسية لتبيرير الحصار الشاروني على الشعب الفلسطيني وقيادته، لا سيما ذلك الحصار الذي فرضته قوات الإحتلال الإسرائيلية طيلة شهر نيسان من عام 2002.

ولكن إنخراط إدارة بوش في قضايا وحروب إقليمية اخرى، كالحرب في افعانستان ولاحقا في العراق، دفع بتلك الإدارة نحو السعي وراء طريقة تسوق من خلالها نفسها للعالم العربي المحتقن . ونتيجة لذلك، قام بوش في حزيران 2002 بطرح وثيقة خارطة الطريق، كخطة لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بشكل نهائي. ومن أجل أن يضفي صبغة دولية على خطته هذه، قام بوش بتمريرها من

خلال اللجنة الرباعية، التي ضمت الى جانب الولايات المتحدة، كل من الأمم المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي. ورغم ما تضمنته تلك الخطة من إجحاف بحق الفلسطينيين بخصوص جميع قضايا الحل النهائي، الا أن السلطة الوطنية قبلتها وتعهدت بتنفيذ مختلف بنودها. وعلى النقيض من ذلك، فإن شارون، ورغم ما تقدمه الخطة من اسهامات جوهرية لمتطلبات الأمن الإسرائيلي، قدم من خلال حكومته مجموعة من التحفظات عليها، بحيث أفرغها من مضمونها وحولها أداة أخرى للضغط على الجانب الفلسطيني. وبدوره، كان بوش دائما يجد متسعا لتبرير الموقف والسياسات الشارونية ويعبر عن تضامنه معها، معتبرا اياها أدوات للدفاع عن النفس.

وبالطبع، كانت الأصداء التي يتلقاها الفلسطينيون من مواقف الساسة الأمريكيين تترجم تباعا خطوات عملية على الأرض من قبل حكومة شارون، حيث تصاعد بطشه بالشعب الفلسطيني، وحيث أقدم على تشييد جدارضم وفصل وقتل عنصري، يدمر الشجر والبشر والحجر على أكثر من 40% مما تبقى من أراضي الضفة الغربية . وفي جميع الحالات، كان شارون يتسلح بما يلقاه من دعم أمريكي، لم تتوان ادارة بوش قط في تقديمه .

وفي الختام، فانه يتبين من هذه الدراسة أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لم تختلف جوهريا عن بعضها البعض فيما

يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. فجميعها رعت المصالح الإسرائيلية في مختلف تحركاتها وسياساتها، سواء كانت دبلوماسية او غير ذلك .

ورغم التحولات الملحوظة في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم تقديمها لمختلف التنازلات التي كانت تطالبها بها الإدارات الأمريكية، والمتمثلة بالإعتراف بحق اسرائيل في الوجود، الا أن المنظمة لم تنجح في تضييق الفجوات القائمة مع الولايات المتحدة، حيث لم يتغير شيء من واقع الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني.

قائمة المراجع

الكتب العربية

1. أبو بكر، توفيق. **الولايات المتحدة الأمريكيـــة والصـــراع العربـــي الصـــهيوني**. الكويت: مطبعة ذات السلاسل،1987.
2. شديد،محمد. **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الإستيعاب والتصفية**.القـــدس: جمعية الدراسات العربية، طبعة أولى، 1985.
3. عبدالمجيد،وحيد. (العلاقات الفلسطينية الأمريكية: المواجهة واحتمالات الحوار)، مركز دراسات الوحدة العربية، **السياسة الأمريكية والعرب**، طبعة ثالثة، بيروت، 1991.
4. منصور، كميل. (السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من كارتر الـــى ريغـــان)، **السياسة الأمريكية والعرب** .مركز دراسات الوحدة العربية، طبعـــة ثالثـــة، بيـــروت، 1991.
5. الحسن، خالد. **قراءة سياسية في مبادرة ريغان**. عمـــان: دار الجليـــل للنشـــر، 1985.
6. منصور، كميل. **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العـــروة الأوثـــق**. طبعـــة أولى، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1996.
7. جرجس، فواز. **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** طبعة أولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.
8. عبد الهادي،مهدي.**الإنفصال الأردني:أسبابه وآثاره**. القدس:الجمعية الفلســـطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1988 .
9. الدجاني، برهان. **مفاوضات السلام المسار والخيارات والإحتمـــالات**. بيـــروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة اولى،1994.
10. عباس، محمود. **طريق اوسلو**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة اولى، 1994 .
11. الحق. **تسلسل الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواخر ايلول 1996**. رام الله : الحق، طبعة اولى،1997.

12. نوفل، ممدوح، الإنتفاضة انفجار عملية السلام.عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى، 2002.

13 بدوان، علي. **الإنتفاضة حرب الإستقلال الفلسطينية.** دمشق: المنارة، طبعة اولى، 2002.

14. سويد، محمود.**الإجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة اولى، تشرين الثاني،2002.

15. القدومي، فاروق.**فلسطين بين الماضي والحاضرمقتطفات من التاريخ والوضع الراهن.** المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، طبعة اولى، 1998.

16. معروف، ناجي، خلدون.(السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي- الصهيوني). **العرب والقوى العظمى العرب الولايات المتحدة الأمريكية.** بغداد: سلسلة المائدة الحرة، 19 شباط 1998 ص (65-94).

17. السلطان، عبد الله مصطفى، جمال. **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة اولى، 2002 .

18. الفرا، عمر، محمد علي. **السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى إنتفاضةالأقصى 1991-2000.** عمان: مجدلاوي، طبعة اولى، 2001.

19. البيطار، نديم.**هل يمكن الإحتكام الى الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي؟** بيروت: معهد الإنماء العربي،طبعة اولى، 1986.

20. أمين، جلال. **عولمة القهر الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001.** القاهرة: دار الشروق، طبعة اولى، 2002.

21. الحسن، بلال. (التسويات التي تمت :هل تكفي لقيامها؟) **الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، طبعة أولى، 1995، ص(61-80) .

22. شوفاني، الياس. **اسرائيل ومشروع كارتر.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى، 1980.

23. البرازي، تمام.**أمريكا والعرب شاهد عيان 1983-1990.** المجلد الأول. بيروت: دار الجيل، طبعة أولى،1992.

24. ابراش، ابراهيم. **فلسطين في عالم تغير.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، طبعة أولى، 2003.

25. ربيع، عبد العزيز محمد. **الحوار الفلسطيني –الأمريكي الدبلوماسية السرية والإتصالات الفلسطينية– الإسرائيلية.** عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، طبعة أولى، 1995.

26. نوفل، ممدوح.**البحث عن الدولة.**رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، طبعة أولى،2000.

27. ثابت، عمرو.**الإحتواء المزدوج وما وراءه: تاملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 41، طبعة أولى،2001 .

28. طقاطقة، عيسى. و علي،غادة. **الإنتفاضة و النكبة الفلسطينية 1948–2001.** القدس: مؤسسة جذور السلام للنشر والإعلام والدراسات الفلسطينية، طبعة أولى، 2001.

29. الروس، ابو أحمد. **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، طبعة أولى، 2001.

30. هنية، أكرم. **أوراق كامب ديفيد**. رام الله: الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2001.

31. حافظ، صلاح الدين. **كراهية تحت الجلد اسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية.** القاهرة: دار الشروق، طبعة أولى، 2003.

32. تشومسكي، نعوم. (الإرهاب والرد المناسب) **العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم.** القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة أولى، 2003. ص (121–154)

33. سرحان، محمد عبد العزيز. **النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.** القاهرة: 1987.

34. علقم، نبيل. **انتفاضة الأقصى بين العقل العدواني والعقل المقاوم**. رام الله: مركز فلسطين للدراسات والنشر، طبعة اولى،2002.

35. سعيد، ادوارد. **اوسلو 2 سلام بلا أرض.** بيروت: دار المستقبل العربي، طبعة أولى، 1995 .

المراجع المعربة

1. كوبان، هيلينا. **المنظمة تحت المجهر.** ترجمة سليمان الفرزلي،لندن: منشـــورات هاي لايف ، 1984.

2. لشن، آن. (ادارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين) **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون الى كلينتون.** بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، طبعـــة اولـــى، حزيران،1996، ص (243-268) .

3. لانداو، ديفيد. **معركة السلام يوميات شمعون بيريس.**ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل. عمان. الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى 1995، ص 365.

4. روبنبيرغ، تشريل. (ادارة بوش والفلسطينيون اعادة تقييم) **فلســطين والسياســة الأمريكية من ويلسون الى كلينتون.** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربيـــة، طبعـــة أولى، حزيران 1996، ص (234-268) .

5. بيكر، جيمس. **سياسة الدبلوماسية :مذكرات جيمس بيكر.** القاهرة: مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى، 1999.

6. ستورك، جو.(ادارة كلينتون والقضية الفلسطينية) **فلسطين والسياسة الأمريكيـــة من ويلسون الى كلينتون.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، حزيران 1996، ص (305-337) .

7. تقرير اللجنة الرئاسية، **الإبحار في عالم مضطرب امريكا والشرق الأوســط فـــي قرن جديد.** صادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط. ترجمة: امـــل الشـــرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى 2001 .

8. كونت، وليم. **عملية السلام.** تعريب هشام الدجاني. الرياض: مطبعة العبيكـــان، طبعة اولى 2002.

9. بريجنسكي، زبغنيو .**رقعة الشطرنج الكبرى.**ترجمة امل الشرقي.عمان: الأهليـــة للنشروالتوزيع، طبعة اولى 1999.

10. مركز دراسات الشرق الأوسط، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.** تقديم وليد عبد الحي،عماد يوسف،اروى الصباغ. عمان: دار البشير للنشر والتوزيـــع، طبعة ثانية 1997.

11. سبير، أوري. **المسيرة حكاية اوسلو من الألف الى الياء.** ترجمة بـــدر عقيلـــي. عمان: دار الجليل للنشروالدراسات والأبحاث الفلسطينية، طبعة أولى،1998.

12. سعيد، ادوارد، **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها.** بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2002 .

13. ليش، آن. **الإنتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني: خطوات عملية نحو سلام اسرائيلي– فلسطيني.** ترجمة: نهلة الخطيب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى،1993.

14. سعيد، ادوارد. **اسرائيل،العراق،الولايات المتحدة.** بيروت: دارالآداب للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2004.

15. تشومسكي، نعوم. **الحادي عشر من أيلول.** تعريب: مجموعة من المختصين. دمشق: التنوين للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى،2002.

16. غازيت، شلومو. (مشكلة اللاجئين الفلسطينيين) .**المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي.** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، طبعة أولى 1995.

17. تيفنن، ادوارد. **اللوبي اليهود وسياسة أمريكا الخارجية.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة ثانية 1989.

18. نتنياهو، بنيامين. **مكان بين الأمم اسرائيل والعالم** . ترجمة: محمد عودة الدويري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة اولى،1995.

19. غرين، ستيفن. **أمريكا واسرائيل في الشرق الأوسط 1968–1986.** ترجمة: محمود زايد. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،طبعة ثانية، 1989.

20. موريس، بيني. **كامب ديفيد وما بعده: مقايضة الوهم.** سلسلة أوراق اسرائيلية 10.رام الله: **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية**، مطبعة الأيام، تموز 2002.

21. الخالدي، رشيد .(السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط).(محاضرة) نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شباط 1996، ص (7–19).

الكتب الإنجليزية

1. Quandt, William B**. Peace Process**.Washington, D.C. Brookings Institution Press, 2001, P 172.

2. Ahmad. Hisham, **Hamas**. Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs
3. Beillin, Yossi. **Touching Peace from the Oslo Accord to A final Agreement.** London, Weidenfeld&Nicolson, 1999.

الدوريات

1. صايغ، فايز. (كامب ديفيد وفلسطين). **شؤون فلسطينية**.بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 85، كانون الأول 1978،ص (7-34) .

2. كوانت، وليم.(الحوار الأمريكي-الفلسطيني)(محاضرة) القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 27 تموز 1989. ص (3-28) .

3. مغربي، فؤاد.(سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية) (ندوة) رام الله : معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، شباط/فبراير 2002، ص (9-61)

4. جاف، انجيلا. **وهم من الشرعية: تحليل قانوني لإبعاد اسرائيل الجماعي للفلسطينيين في 17 كانون أول 1992**. رام الله : الحق، 1993 ص 60.

5. عمرو، أبو زياد. (المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية) بيروت. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 8، خريف 1991، ص (11-30) .

6. صراص، سمير. (وقاع انقلاب حزب العمل على اتفاق اوسلو)، بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 53، شتاء 2003، ص (54-60) .

7. جاد، عماد.(نموذج شارون في إدارة الصراع وإنعكاساته المستقبلية). **السياسة الدولية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 149، يوليو 2002، ص (88-91).

8. سويد، محمود. (خطة شارون لألغاء فلسطين جريمة بلا عقاب)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 52، خريف 2002، ص (33-40).

9. مغربي، فؤاد. (السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية: نظرة تحليلية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 53، شتاء 2003، ص (5-9) .

10. نافعة، حسن (وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي). **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003 ص (74-79).

11. احمد، سيد احمد.(الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة). **السياسة الدولية**، عدد 152، ابريل 2003، ص (190-195).

12. منصور، كميل. (أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية–الإسرائيلية). **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 49، شتاء 2002، ص(16–27).

13. الهواري، أنور.(العمليات الفدائية والجهاد: رؤى أولية). **السياسة الدولية**،العدد 149، يوليو 2002، ص(80–83) .

14. صبيح ، محمد.(خريطة الطريق لغة جديدة وافعال قديمة). **السياسة الدولية**، العـــدد،153، يوليو 2003، ص (200–202) .

15. عسيلة، صبحي.(السياسةالإسرائيلية تجاه خريطة الطريق).**السياسة الدوليـــة**، العـــدد 153، يوليو 2003، ص(184–189).

16. احمد، سيد، احمد.(خريطة الطريق اعـــادة صـــياغة السياســـة الأمريكيـــة فـــي الشـــرق الأوسط).**السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003، ص (132–135).

17. فهمي، طارق.(خريطة الطريق:المواقف، التوجهات،المؤشرات). **السياسة الدوليـــة**، العـــدد 153، يوليو 2003، ص(176–183) .

18. الدجاني، صدقي احمد مهدي.(خريطة الطريق: تـــاملات فـــي التكييـــف القـــانوني ودلالات المنهاج والنصوص). **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003، ص(170–173).

19. حمدي، رشا.(الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدارالأمني والمستوطنات).**السياسة الدوليـــة**، العدد 153، يوليو 2003، ص (190–195)

20. شقاقي، خليل و احمد عائشة. (ملاحظات اولية على خطة خارطـــة الطريـــق) . رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني 2003.

21. علوي، مصطفى .(السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي). **السياسة الدوليـــة**. العدد 153، يوليو 2003. ص (66–73) .

21. التميمي، عزام. (خريطة طريق أمريكية وأخرى فلسطينية). **السياسة الدولية**. العدد 153، يوليو 2003، ص (174–175) .

22. ياسين، عبد القادر.(انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات) **السياســـة الدوليـــة**. العدد 151، يناير 2003، ص(128–131).

الصحف اليومية

1. مالي، روبرت. (خطة طريق جديدة لنظام شرق أوسطي مستقر) **صحيفة القدس**. الأربعاء 15/109/2003، ص 20.

.2

مقابلات متلفزة

1. مقابلة متلفزة في تلفاز الجزيرة في برنامج لقاء خاص مع فيصل الفايز، رئيـــــس الوزراء الأردني، تاريخ الحلقة 12/5/2004 . مقدم الحلقة ياسر ابو هلالة.

الإنترنت

1. www.pinc.gov.ps/arabic/intifada20.html.26.2.04
2. www.aljazeeranet/programs/specialinterview/articles/2004/5/14-1.htm.